أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقدٍ واحد في راوٍ واحد وضوابطه

د. شذى أحمد العبد الكريم *

* مدرس بقسم التفسير والحديث، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

ملخص:

إن من أهم ما اختص الله به هذه الأمة الإسلامية وفضلها به على غيرها من الأمم: الإسناد. فالإسناد: هو معيار معرفة ما صح وما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقيام ذلك ومبناه على أقوال النقاد من المحدثين حيث اهتموا برواة الأحاديث النبوية اهتماماً كبيراً، وتتبعوا سيرهم؛ لمعرفة صدقهم من كذبهم، وعدالتهم من فسقهم، فكان من نتائج ذلك أن حكموا على نقلة الأحاديث بعبارات كاشفة، وصيغ مصنفة، صارت بعد ذلك هي المرجع في تقويم نقلة الأخبار والحكم على مروياتهم صحة وضعفاً.

وتعددت مصطلحاتهم في وصف الرواه، فكان منها: [ثقة، وحجة، وثبت، ولا بأس به، وصدوق، ومحله الصدق ...] إلى غير ذلك من العبارات، ولكن سرعان ما يستغرق الواقف على أقوال النقاد على اختلافهم في راوٍ وتباين مصطلحاتهم في نقده، كقول بعضهم "ثقة" مع قول بعض "ضعيف" والأغرب أن يعلم أن مثل هذا التعارض في الراوي قد يقع من الناقد الواحد، مرة يوثقه، ومرة يضعفه..

وهذا البحث يُعْنَي بقضية تعارض مصطلحات الجرح والتعديل، سواء أكان التعارض حقيقياً أم ظاهرياً أو نسبياً، إذ كل ذلك هو المشكلة المطروحة في علم الجرح والتعديل، ولذلك سميته (أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راوٍ واحد وضوابطه، محاولة الوقوف على تلك الأسباب وتوجيه أقوال الناقد، سواء بتأويل، أو بترجيح، أو بتقييد، أو بتخصيص.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين والأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن من أهم ما اختص الله به هذه الأمة الإسلامية وفضلها به على غيرها من الأمم: الإسناد؛ وذلك ليتأتى لها صحة فهم الخطاب القرآني بالسنة النبوية، ويصح لها التأسي والاقتداء بهدي نبيها الكريم محمد ﷺ، والإسناد هو معيار معرفة ما صح وما لم يصح عن النبي ﷺ، وقيام ذلك ومبناه على أقوال النقاد من المحدثين الذين ترصدوا رواة الأحاديث النبوية، وتتبعوا سيرهم؛ لمعرفة صدقهم من كذبهم، وعدالتهم من فسقهم، وسبروا مروياتهم، واعتبروا أحاديثهم بأحاديث غيرهم، لمعرفة ضبطهم وإتقانهم، من غفلتهم وخطئهم ووهمهم.

فكان من نتائج ذلك أن حكموا على نقلة الأحاديث بعبارات كاشفة وصيغ مصنفة، صارت بعد ذلك هي المرجع في تقويم نقلة الأخبار، والحكم على مروياتهم، صحة وضعفاً، أو قبولاً ورداً.

ومن دِقَّة منهجهم في ذلك: إنزالهم كل راو منزلته المستحقة، تبعاً لمقدار ما تحقق فيه من العدالة والضبط، إذ الراوي لا يكون عندهم "ثقة" أو "ضعيفاً" فقط، بل الثقة مراتب، والضعيف كذلك، وبين الثقة والضعيف مراتب ودرجات.

ومن ثم تعددت مصطلحاتهم في وصف الرواة فكان منها:

"أوثق الناس"، و"أمير المؤمنين في الحديث"، و"من معادن الصدق"، و"ثقة ثقة"، و"ثقة حافظ"، و"ثبت حجة"، و"ثقة"، و"حجة"، و"ثَبْتٌ". ولا "لا بأس به"، و"صدوق"، و"خيار".

و"محله الصدق"، و"شيخ"، و"جيد الحديث"، و"مقارب الحديث".

و"إليه المنتهى في الوضع"، و"هو ركن الكذب، أو منبعه"، و"دَجَّالٌ"،

و"وضّاع"، و"كذاب"، و"يضع الحديث"، و"يَخْتَلِقُ الحديث"، و"متهم بالكذب أو بالوَضْع"، و"يَسْرِق الحديث"، و"ذاهبُ الحديثِ"، و"متروك الحديث "، و" فيه نظر"، و"مردود الحديث "، و"ضعيف جداً"، و"تالف"، و"واهٍ بمرة"، و"ضعيف "، و"منكر الحديث"، و"مضطرب الحديث".

إلى غير ذلك من العبارات الدالة على دقة وإحكام التعبير، مما يستدعي الانتباه ويحتم الوقوف على تلك الإبداعات الموظفة لخدمة السنة.

إشكال البحث:

ولكن سرعان ما يستغرب الواقفُ على أقوال النقاد في راوٍ – اختلافَهم فيه، وتباينَ مصطلحاتهم في نقده كقول بعضهم فيه: "ثقة"، مع قول بعض: "ضعيف".

أو قول بعضهم: "ثقة"، مع قول بعضهم: "منكر الحديث".

أو "حافظ"، مع قول بعضهم: "سيء الحفظ".

أو "إمام"، مع قول بعضهم: "سيء الحفظ".

أو "أمير المؤمنين في الحديث"، مع قول بعضهم: "ليس بثقة".

أو "ثقة"، مع قول بعضهم "ليس بالقوي".

أو "حجة"، مع قول بعضهم: "لا يحتج به".

وقد يصل هذا الاختلاف من النقاد في الراوي إلى أن يقول فيه بعضهم: "ثقة"، وبعضهم: "كذاب".

وأغرب من هذا: أن تعلم أن مثل هذا التعارض في الراوي قد يقع من الناقد الواحد، مرة يوثقه، ومرة يضعفه، أو مرة يوثقه، ومرة يكذبه.

وهذا الإشكال على خطورته وجدارته بالاهتمام، لم ينل عناية كافية من السابقين، ولا من اللاحقين فيما أعلم، ولم نظفر فيه إلا ببعض الإشارات العامة

عن بعض النقاد، كالخطيب البغدادي، وأبي الوليد الباجي، والحافظ المنذري، وابن حجر العسقلاني، والذهبي، فالموضوع لا يزال بكراً.

موضوع البحث:

يُعني هذا البحث بقضية تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى الناقد الواحد في الراوي الواحد، سواء أكان التعارضُ حقيقياً، أو ظاهرياً، أو نسبياً. ويقع التركيز على المصطلحات المتعارضة في الراوي، حيث أشكلت، أو أوهمت إشكالاً؛ لتجردها عما يرفع عنها الإشكال، أو انفصالها عما يخصص عمومها، أو يقيد إطلاقها، أو يبين عدم براءتها. فُهِمَ منهما التعارض بموجب اللغة، أو بموجب الاصطلاح المشهور عند المحدثين محل هذه الدراسة.

وما لاح من سياقه، أو من قرينته وجه التعارض أو سببه، ككون الجرح – المعارض للتوثيق – خاصاً بحال، أو بمروي، أو بشيخ ...الخ.. فلا يكون مشكلاً يحتاج إلى تحقيق وبحث، فلا تشمله هذه الدراسة.

منهج البحث:

١ – تقصيت الأسباب التي نشأ عنها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عند الناقد الواحد في الراوي الواحد، سواء أكان التعارض حقيقياً أو ظاهرياً.

٢ – أوردت تحت كل سبب ما دل عليه من النماذج من مصطلحات النقاد.

٣ – ذكرت في ترجمة الراوي الذي تعارضت فيه أقوالهم ومصطلحاتهم:

أ – ما ورد فيه من مصطلحات التوثيق، شارحة لمعناها بحسب الحاجة، مُبينه وجه كونها من مصطلحات التوثيق.

ب – ما جاء في تجريح الراوي نفسه من مصطلحات الجرح، مبينةً وجه معارضتها لما سبق من ألفاظ التوثيق، ومحققةً في أمر التعارض إما بنفي إذا لم يثبت أحد المصطلحين، أو بترجيح، أو بتأويل سائغ مبني على أدلة وحجج، أو بتخصيص أو غير ذلك مما يناسب الفصل أو المبحث أو المطلب المطروق.

٣ – استخلصت نتائج في آخر البحث، جعلتها ضوابط محكمة، واقية لطالب العلم من الوقوع في الارتجال، والقول عند النقاد بغير علم، يهتدي بها إلى التخلص من التعارض أو تسويغه فيما هو سائغ.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب:

فاما المقدمة: فقد تحدث فيها عن أشكال البحث وموضوعه، ومنهجي في البحث وخطته.

وأما التمهيد: ففيه بيان تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن ناقد واحد في راو واحد بألفاظ صريحة أو ظاهرة في التعارض، مع المفروض أن يكون الناقد على منهج وموقف واحد في الراوي الواحد.

الباب الأول: ضعف أحد المصطلحين ويشتمل على فصول:

الفصل الأول: ضعف أحد المصطلحين سنداً.

الفصل الثاني: الخطأ في النقل عن الناقل وتحته مباحث.

المبحث الأول: وقوع سقط في كلام الناقد.

المبحث الثاني: تصرف الناقل عن الناقد.

الفصل الثالث: التصحيف في مصطلحات الجرح والتعديل، أو في أسماء الرواة.

الفصل الرابع: التشابه بين اسمي راويين.

الباب الثاني: تغيير اجتهاد الناقد.

الباب الثالث: اختلاف أحوال الرواة، وتحته فصول:

الفصل الأول: حمل أحد المصطلحين على حديث أو أحاديث.

الفصل الثاني: حمل أحد المصطلحين على رواية شيخ.

الفصل الثالث: حمل أحد المصطلحين على رواية أهل بلد، أو على ما حدث به الراوي من حفظه.

الفصل الرابع: كون أحد النقدين نسبياً.

الباب الرابع: كون أحد المصطلحين مستعملاً على خلاف ظاهر.

الخاتمة: تحدثت فيها عن النتائج التي توصلت إليها في بحثي هذا. وأسأل الله التوفيق والسداد، والتجاوز عن الأخطاء والزلات، هو حسبي ونعم الوكيل.

تمهيد:

من أغرب مصطلحات الجرح والتعديل: التعارض عن ناقد واحد في راو واحد!! بألفاظ صريحة أو ظاهرة في التعارض، مع أن المفروض أن يكون الناقد على منهج واحد، وموقف واحد في الراوي الواحد؛ لأن الراوي إما أن يكون ضعيفاً عند الناقدٌ، أو ثقة، إما أن يكون صادقاً أو كاذباً، أو ضابطاً أو غيُر ضابط، فلا يجمع بين صدق وكذب، أو بين ضبط وسوء حفظ في وقت واحد وفي سند واحد.

كما لا يصح أن يجرح الناقد الراوي بسبب ثم يوثقه مرة أخرى مع تحقق ذلك السبب. فلم هذا التعارض من الناقد في الراوي الواحد؟

إن كثيراً من أقوال الناقد التي يظهر منها التعارض دقةٌ، أو إحكامٌ للقول وخروج بالنقد عن العموميات، إلى تتبع أحوالٌ الراوي لإنصافه، ليقبل منه ما أصاب فيه، ويرد عليه ما أخطأ فيه.

فالراوي إذا لم يكن غاية في التثبت، فلا يمنع أن يضبط ولو شيئاً قليلاً، فقد تتعدد أوصافه عند الناقد حسب حاله ورواياته خطأ وصواباً. وهذا تمام العدل، وكمال التحقيق في الرواة الذين لم يبلغوا الدرجة العليا في الضبط والتثبت والإتقان.

وقد يكثر نقل تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن الناقد الذي تعدد طلابه، وكثر نقلة ألفاظ الجرح والتعديل عنه: كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، وهذا يشعر بأن مرد التعارض في كثير من الأحيان إلى النقلة الذين تنوعت أسئلتهم للناقد، وانتقيت عن الإمام أجوبته منهم، فاختصرت أو بُسطت أو بُتِرت عن سياقها، أو تُصُرّف فيها بما أخرجها عن قصدها.

وتتبع ما نقله سائر التلاميذ عن النقاد يكشف عن تصرف بعضهم، حيث أفضى إلى إبداء أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد متعارضة. ويستعان على فهم أقوال الظاهرة في التعارض - بأقوال غيره من النقاد الآخرين، فقد يشترك النقاد المتعاصرون - في كثير الأحيان - في إنكار شيء على الراوي، أو

يتفقون على تضعيف الراوي في شيء معين، مع ذهابهم إلى توثيقه فيما سواه. وبعض ما ينسب للنقاد من أقوال متعارضة يحتاج في نسبته إلى تثبت، إما لضعف في ناقليه، أو لعلة في رواته أو متنه اعترت ناقل النقد، فصَيَّرَ قول الناقد معارضاً لما نقله عنه غيره من التلاميذ.

والناقد في تتبعه لأحوال الراوي واعتبار حديثه بحديث غيره من الثقات، قد يُعَدِّل القول فيه لتبينه صلاح حديثه، أو تغير حاله واختلال ضبطه، وكل ذلك من التحقيق الذي يلتزمه الناقد أداء للأمانة العلمية.

وقبول أقوال الناقد في الراوي، سواء بترجيح أو تقييد، أو بتخصيص – لا بد من التأكد من ثبوت المصطلحين المتعارضين عنه، فلا ينسب للناقد من الأقوال إلا ما ثبت عنه، وصح النقل به.

وفي الفصول القادمة بيان لكثير من الأقوال التي تنسب للناقد – خطأ – على وجه التعارض، لم يصح النقل بها.

الباب الأول
ضعف أحد المصطلحين

أعرض في هذا الفصل عدة نماذج من الأقوال المنسوبة للناقد على وجه التعارض، آفتها تتمثل في عدم صحة إحداها، كأن يكون أحد المصطلحين الواردين عن الناقد – على التعارض – لم يصح إسناده لضعف راويه.

أو لوقوع سقط في كلام الناقد، حيث يفهم المصطلح المستعمل في نقد الراوي على غير وجهه، فيعبر عنه بلفظ، فيغير معناه بتصرفه: فيظهر التعارض لذلك.

والتصحيف الواقع في أسماء الرواة أو في ألفاظ الجرح أو التعديل من العلل التي تعتري ناقل مصطلحات الناقد، فتحمل – لذلك – على غير محملها فتعارض – خطأ – ما ورد عن الناقد من أقوال أخرى في الراوي نفسه.

وأكثر التصحيف وقوعاً في أسماء الرواة؛ لأنه لا يدخلها القياس، ولا يدل على ضبطها إلا السماع. والاشتباه في بعضها، قد يكون سبباً لحمل كلام الناقد جرحاً في راو على أن في فلان ممن ثبت عنه توثيقه، وكل هذا لا يصح نسبته إلى الناقد؛ لأنه لم يثبت عنه على الوجه المعارض في الراوي المعين.

الفصل الأول
ضعف أحد المصطلحين سنداً

أسهم التساهل في توثيق المصطلحات الواردة عن الناقد في تعارض ألفاظ الجرح والتعديل.

وتوثيق أقوال النقاد لا يقل أهمية عن توثيق الأحاديث الواردة عن النبي صلى ﷺ، فإذا كانت متون الأحاديث – بالإضافة إلى القرآن الكريم – هي أدلة

الأحكام، فإن الوسيلة الوحيدة للتأكد من صحة الأحاديث المروية عن النبي ﷺ وضعفها هي أقوال النقاد في الرواة جرحاً وتعديلاً.

وقد بلغتنا أقوال النقاد في الرواة بالأسانيد، كما بلغتنا أحاديث النبي ﷺ. وقد تحمَّل تلك المصطلحات عن النقاد رواةٌ جرى عليهم ما جرى على رواة الأحاديث من أقوال النقاد – جرحاً وتعديلاً – في عدالتهم وضبطهم. فلا يقبل مما نقلوا عن النقاد إلا ما ثبت أنهم حفظوه وضبطوه، وصدقوا في تحمله عن أولئك النقاد. وأقوال الناقد الواحد المتعارضة في الراوي الواحد أقوال آفتها ضعف رواتها. ونعرض فيما يلي أمثلة منها؛ للوقوف على مدى إسهام تساهل بعض أهل العلم في توثيق مصطلحات النقاد، في تضارب أقوال النقد في الراوي نفسه.

فقد تعارض مصطلحا الجرح والتعديل الواردان عن يحيى بن سعيد القطان في: أبان بن يزيد العطار[1] تعارضاً بَيِّناً، سببه عَدَمُ ثبوت تَعَارُض أحد المصطلحين عن يحيى القطان. وهذا بيان ذلك.

قال يحيى بن معين: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه"[2].

وقد عارض هذا النقل عن يحيى القطان قول محمد بن يونس (الكُدَيمي): "سمعت علياً بن عبدالله يقول: سمعت يحيي بن سعيد يقول: لا أروي عن أبان العطار"[3] فهذا النقل الأخير عن يحيى القطان لا يثبت عنه. ؛أنه من رواية الكديمي، وهو متكلم فيه، أتهمه بعضهم بوضع الحديث[4]. وقد تعقب هذه الرواية بعض النقاد، ولم يروها صحيحة عن يحيى القطان. قال الذهبي رحمه

---

(١) أبان بن يزيد العطار أبو يزيد البصري (ت حولي ١٦٣ أو ١٦٤ أو ١٦٥هـ).

(٢) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري ٦/٢ ج ٣٧٦٨.

(٣) رواه ابن عدي في "الكامل" ١/٣٩٠.

(٤) قال ابن عدي في الكديمي: "اتهم بوضع الحديث ومسرقته وادعى رواية قوم لم يرهم ورواية عن قوم لا يعرفون وترك عام مشايخنا الرواية عنه "الكامل" ٦/٢٩٢.

الله: "ورُوي عن يحيى القطان أنه قال: "لا أحدث عنه" وهذا لم يصح"[١].
وقال أيضاً: "روى الكديمي، وليس بمعتمد"[٢].

وقال الحافظ ابن حجر - بعد أن نكر النص السابق عن الكديمي - "والكديمي ليس بمعتمد"[٣].

فيبقى العمل - حينئذ - على القول الأول، وهو: أن يحيى القطان كان يروي عن أبان، وأنه هو يروي عنه.

وعلى هذا القول الذي يفيد التوثيق كان سائر أصحاب يحيي القطان وأَخَصُّهمْ به، وهم يحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني.

أما يحيي بن معين فقد قال: "ثقة"[٤].

وأما أحمد بن حنبل فقد قال فيه: "أبان العطار ثَبْتٌ في كل المشايخ"[٥].

وأما على بن المديني فقال فيه: "كان عندنا ثقة"[٦].

فهؤلاء أخص تلامذة يحيي بن سعيد القطان، به تخرجوا، أهم مواردهم في الجرح والتعديل شيخهم هذا القطان، أجمعوا على موافقته في توثيق أبان ابن يزيد العطار، منهم: علي بن المديني الذي روي من طريقه الكديمي ترك يحيي بن سعيد الرواية عن أبان.

وتعارضت مصطلحات الجرح والتعديل في:

---

(١) "معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد" للذهبي ٥٤.
(٢) "ميزان الاعتدال" ١/١٦.
(٣) "تهذيب التهذيب" ١/١٠٢.
(٤) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٢/٢٩٩ ج ١٠٩٨.
(٥) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٢/٢٩٩ ج ١٠٩٨.
(٦) "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي المديني في الجرح والتعديل" ص ٧١ ج٥٠.

إسماعيل بن إبراهيم القطيعي[1]:

عن يحيي بن معين الذي قال فيه - حينما سئل عن أبي معمر عن هارون بن معروف. قال: "أبو معمر كان أكيس من هارون"[2]. يعني أفطن وأعقل من هارون.

وهارون بن معروف قد قال فيه ابن معين والعجلي وأبو زرعة أبو حاتم وصالح بن محمد: "ثقة"[3].

ومعنى قول ابن معين: إسماعيل هذا فوق الثقة، ولهذا روى عبدالخالق بن منصور عن ابن معين قال: "أبو معمر: ثقة مأمون"[4] وروى الخطيب البغدادي من طريق الحسين بن فَهُم أبي علي قال: قال لي جعفر الطيالسي، قال يحيي بن معين - وذكر أبا معمر -: "لا صلي الله عليه، ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف" قال أبو على ما حدَّث أبو معمر حتى مات بن معين"[5].

ومعنى هذا: أن أبا معمر إسماعيل بن إبراهيم سيء الحفظ؛ لأن خطأه أكثر من صوابه، فكيف يكون ثقة، أو أكيس من ثقة هارون بن معروف ؟

الجواب: أن ما ذكره الخطيب عن يحيي بن معين من الطعن في أبي معمر غير صحيح، قال الخطيب معقباً على ذلك: "في هذا القول نظر، ويبعد صحته عمن اعتبر".

قال الحافظ ابن حجر ناقداً إسناده هذه القصة: "الحسين بن فَهُم قد قال

---

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهزلي أبو معمر القطيعي أصله هروي (ت ٢٣٦هـ).
(٢) "تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه" ٢/٢٩ ج ٤٩٩٦.
(٣) "تهذيب التهذيب" ١١/١٢.
(٤) "ميزان الاعتدال" ١/٢٢١.
(٥) "تاريخ بغداد" ٦/٢٦٧ ج ٣٢٩٩.

فيه الدارقطني: "ليس بالقوي". وقال الذهبي فيما قرأته بخطه: "هذه حكاية منكرة"[1]،[2].

وزاد الذهبي: "... وقد قال راويها عن جعفر أبو على الحسين بن فهم: "ما حدث أبو معمر حتى مات يحيى بن معين، فقال أبو يعلي الموصلي حدث أبو معمر بالموصل بنحو ألفي حديث حفظاً، فلما رجع إلى بغداد جئت إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها نحو ثلاثين أو أربعين فيما أحسب"[3].

وفي هذا تكذيب لما ادعى الحسين بن فهم على أبي معمر من امتناعه عن التحديث حياة ابن معين.

فتحصل من هذا: أن لا تعارض بين قولي ابن معين في إسماعيل بن إبراهيم القطيعي؛ لأن ما روي عنه من الطعن في أبي معمر لا يصح.

ومما أدى فيه ضعف النقل عن الناقد الواحد - إلى التعارض بين مصطلحاته في الراوي الواحد، ما نقل عن يحيي بن معين من أقوال في:

داود بن عبدالرحمن العطار[4]:

فإن جمهور أصحابه نقلوا عنه القول بالتوثيق، وهو المشهور عنه عند النقاد قال عثمان الدارمي: "وسألته عن داود بن عبدالرحمن العطار فقال: "ثقة"[5].

وروي أبو حاتم الرازي عن إسحاق بن منصور عن يحيي بن معين قال: "داود بن عبدالرحمن العطار ثقة"[6].

وقال ابن الجنيد: "سئل يحيي بن معين وأنا أسمع: أيما أثبت في عمرو بن دينار، ابن عيينة أو محمد بن مسلم؟

---

(١) "ميزان الاعتدال" ١/ ٢٢١.
(٢) "تهذيب التهذيب" ١/ ٢٧٤.
(٣) "تهذيب التهذيب" ١/ ٢٧٤.
(٤) داود بن عبد الرحمن العطار العبدي، أبو سليمان المكي (ت ١٧٤ أو ١٧٥ هـ).
(٥) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين" ص ١٠٧ ج ٣١٣.
(٦) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣/٤١٧ ج ١٩٠٧.

فقال: "ابن عيينة أثبت في عمرو من محمد بن مسلم، ومن داود العطار، ومن محمد بن يزيد، سفيان أكثر حديثاً منهم عن عمرو، وأسند".

قيل فابن جريج ؟

قال: "جميعاً ثقة" كأنه سوى بينهم في عمرو"[1].

فهذا الذي ذكره ابن الجنيد عن ابن معين وإن كان لا يدل على تقدم داود ابن عبدالرحمن بن العطار في أصحاب عمرو بن دينار، إلا أنه يثبت عموم ثقته لقوله: "جميعاً ثقة".

ومع هذا المنقول عن يحيى بن معين من صريح العبارة في توثيقه فقد قال الحاكم: "قال يحيي بن معين: "ضعيف الحديث"[2].

وهذا لفظ صريح - أيضاً - في رد رواية من صدر فيه، وقد تقدم عن يحيي ابن معين أنه إذا قال في الراوي: ضعيف، فإنه غير ثقة، لا يكتب حديثه. وهذا الذي نقله الحاكم عن ابن معين من تضعيف داود العطار مرجوح؛ لأنه بالإضافة إلى كونه يحتاج إلى إسناد - لأن الحاكم لم يدرك ابن معين - معارض بأصح الروايات عن أثبت أصحاب يحيي، كإسحاق بن منصور، وعثمان الدارمي، وابن الجنيد. وقد استنكر المحققون صحة صدور هذه الرواية عن ابن معين:

قال الذهبي في ترجمة داود العطار: "ثقة ما تكلم فيه بحجة"[3].

وقال الحافظ ابن حجر: "لم يصح عن ابن معين تضعيفه"[4].

وقال ابن حجر في موضع آخر: ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه".

ويؤيد هذا الذي ذكره ابن حجر ما نقل عن سائر النقاد من توثيق داود العطار: فقد قال فيه العجلي: "ثقة"[5].

---

(١) "سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين" ص ٤٩ ج ١٨٣.
(٢) "ميزان الاعتدال" ١٢/٢ و "تهذيب التهذيب" ١٩٢/٣.
(٣) "ديوان الضعفاء والمتروكين" ص ٩٢ ج ١٣٢٥.
(٤) "هدي الساري" ص ٤٠٢.
(٥) "تاريخ الثقات" ص ١٤٧ ج ٣٩٥.

وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث"[1].

وقال أبو داود "ثقة"[2].

وقال إبراهيم بن محمد الشافعي: "ما رأيت أحداً أعبد من الفضيل بن عياض، ولا أوْرَعَ من داود ابن حاتم ابن عبدالرحمن، ولا أفرس في الحديث من ابن عيينة"[3].

وقال أبو حاتم الرازي: "لا بأس به صالح"[4].

وقال ابن حبان: "وكان متقناً".

ووثقه أيضاً البزار[5].

فكل هذا يؤيد خطأ النقل وعدم صحته عن ابن معين في تضعيف داود العطار.

ومما تعارض عن ابن معين من مصطلحات الجرح والتعديل: ما نقل عنه في:

خُلَيْد بن جعفر[6]

فقد نقل عنه إسحاق بن منصور قوله فيه: "ثقة"[7].

وهذا هو الموافق لما نقل عن نقاد آخرين من شيوخ ابن معين وشيوخ شيوخه وأقرانه، ومن جاء بعده من النقاد.

فمن ذلك: قول شعبة: "أخبرني خُليد بن جعفر، وكان من أصدق الناس وأشدهم اتقاء"[8].

---

(١) "الطبقات الكبرى" ٦/٤٢ ج ١٦٤٣.
(٢) "تهذيب التهذيب" ١٩٢/٣.
(٣) "تهذيب التهذيب" ١٩٢/٣.
(٤) "الجرح والتعديل" ٤١٧/٣ ج ١٩٠٧.
(٥) "تهذيب التهذيب" ١٩٢/٣.
(٦) خُلَيد بن جعفر بن طريف الحنفي، أبو سليمان البصري.
(٧) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣٨٣/٣ ج ١٧٥٧.
(٨) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣٨٣/٣ ج ١٧٥٧ وعبد الله بن أحمد في "العلل" ١/٤٢٩ ج ٩٥١ و ٢/٦٨ ج ٢٦٣٤.

وقال علي بن المديني: "سألت يحيى بن سعيد عن خُليد بن جعفر فقال: "لم أره، ولكن بلغني أنه لا بأس به"[١].

وقال الإمام أحمد: "سألت يحيى عن خُليد بن جعفر فقال: ثقة، روى عنه شعبة"، يعني حيث أنه لا يروي إلا عن ثقة.

وقال الإمام أحمد: "أحاديثه حِسَان"[٢].

وقال أبو حاتم: "صدوق"[٣].

وقال النسائي: "ثقة".

وقال أبو بشر الدولابي: "ثقة"[٤].

ومع تتابع النقاد على توثيق خليد فقد قال الساجي قال ابن معين: "هو إلى الضعف أقرب "[٥]، يعني أنه أقرب إلى الضعف منه إلى التوثيق.

وهذا النقل من الغرابة بمكان، فإنه لم ينقل عن ابن معين مثله ولا قريب منه، ولا شك أن رواية إسحاق بن منصور - المتقدمة في توثيق ابن معين لخُليد أولى وأرجح؛ لأنها أسند.

أما رواية الساجي ففيها انقطاع؛ لأنه لم يسمع من ابن معين؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر - معقباً على هذا التجريح الذي نقله الساجي عن ابن معين في خليد -: "صدوق، لم يثبت أن ابن معين ضعفه".

فلا تعارض بين قولي ابن معين في خليد بن جعفر؛ لأن الذي ثبت عنه هو التوثيق فقط، وغيره لا يصح.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣/٣٨٣ - ٣٨٤ ج ١٧٥٧.
(٢) "تهذيب التهذيب" ٣/١٥٧.
(٣) "الجرح والتعدل" ٣/٣٨٤ ج ١٧٥٧.
(٤) "الكنى والأسماء" للدولابي ١/١٩٣.
(٥) "تهذيب التهذيب" ٣/١٥٧.

الفصل الثاني
الخَطَأ في النّقْل عَنِ النَّاقِدِ

المبحث الأول
وقوع سقط في كلام الناقد

من الأسباب التي ترتب عليها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن الناقد الواحد: السقط أو البتر الذي يقع من ناقل كلامه، أو من النساخ الذين نقلوا نقده.

فإذا وقع سقط في كلامه صار مخالفاً للنقد الوارد عنه على الصواب في الراوي نفسه، ويتبين وقوع السقط في كلام الناقد من خلال الرجوع إلى سائر المصادر التي دونت مصطلحاته في الجرح والتعديل، وتتبع أقوال سائر النقاد في الراوي واعتبار السياق الذي ورد فيه نقد الناقد، واستعمال النقاد الآخرين لذلك المصطلح النقدي، وقرائن أخرى يستعان بها على تحقيق المعنى المراد من قول الناقد. فمن الأمثلة على ذلك ما ورد عن وكيع بن الجراح في:

زياد بن عبد الله البَكّائي[(١)]**:**

فقد نقل عنه قوله فيه: "زياد أشرف من أن يكذب في الحديث" كما نقل عنه قوله أيضاً: "زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث".

فالتعارض ظاهر بين النصين، ولا مجال للجمع بينهما بضرب من التأويل؛ إذ مخرجهما واحد.

قال البخاري رحمه الله في ترجمة زياد بن عبد الله: "وقال عقبة السدوسي عن وكيع: "هو أشرف من ان يكذب"[(٢)].

---

(١) زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي العامري، أبو محمد، ويقال أبو زيد الكوفي (ت١٨٣هـ).

(٢) "التاريخ الكبير" ٣/٣٦٠ ج ١٢١٨.

وقال الترمذي: "وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال: "قال وكيع: "زياد بن عبد الله - مع شرفه - يكذب في الحديث"[١].

فهذا الذي وقع في الترمذي خطأ، سببه وقوع سقط - ولعله من الناسخ - في سياق كلام وكيع، وأن أصل الكلام: "زياد بن عبد الله - مع شرفه - لا يكذب في الحديث" فسقط من الكلام لفظ "لا" ويدل عليه ثبوته على الصواب في كتاب البخاري، الذي نقله الترمذي وغيره.

وممن نقل النص عن البخاري على الصواب: العقيلي حيث قال: "وحدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: قال لي عقبة السدوسي عن وكيع: "هو أشرف من أن يكذب"[٢].

نكر ذلك في ترجمة زياد بن عبد الله البكائي، ونقل النص من طريق البخاري ابن عدي، حيث قال: "ثنا الجنيدي، ثنا البخاري، ثنا محمد بن عقبة، قال: سألت وكيعاً عن زياد البكائي، فقال: هو أشرف من أن يكذب"[٣].

وقال ابن حبان: "كان وكيع يقول: "هو أشرف من أن يكذب"[٤].

ونقل مثله ابن الجوزي[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: "قال وكيع: هو - مع شرفه - لا يكذب"[٦].

فكل هذا يدل على وقوع سقط في كلام وكيع في "سنن الترمذي"، وليس هو من محقق الكتاب، بل هو خطأ قديم من النساخ، وجد - أيضاً - في النسخة التي كانت عند الحافظ ابن حجر من "سنن الترمذي"؟، فقد جاء عنه قوله: "وقع في "جامع الترمذي" في "النكاح" عن البخاري عن محمد بن

---

(١) "سنن الترمذي" ٣/٤٠٤ ج ١٠٩٧ كتاب النكاح: باب ما جاء في الوليمة.
(٢) "التاريخ الكبير" ٣/٣٦٠ ج ١٢١٨.
(٣) "الكامل" ٣/١٩١.
(٤) "المجروحين" لابن حبان ١/٣٠٧.
(٥) "الضعفاء والمتروكين" ١/٣٠٠ - ٣٠١.
(٦) "هدي الساري" ٤٠٤.

عقبة عن وكيع قال: "زياد – مع شرفه – يكذب في الحديث"، والذي في تاريخ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع: "زياد أشرف من أن يكذب".

وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد في "الكنى" بإسناده عن وكيع، وهو الصواب ولعله سقط من رواية الترمذي "لا".

وكان فيه "... مع شرفه لا يكذب في الحديث، "فتتفق الروايات والله أعلم"[1]. قلت يتعين ذلك؛ لأن مخرج الروايتين واحد، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: "ولم يثبت أن وكيعاً كذّبه"[2].

ويدل على وقوع السقط في كلام وكيع –أيضاً– أن الذين ترجموا لزياد هذا من أهل الجرح والتعديل لم يذكروا تكذيب وكيع لزياد مع حاجتهم لمثل هذا الجرح. لأن الرجل مختلف فيه بين النقاد، والأكثر على أنه ضعيف في الحديث، ثقة فيما روي عن ابن إسحاق من المغازي، لأن له مزيد عناية بسماع مغازي ابن إسحاق، حتى قال فيه صالح بن جزرة "ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد. وزياد في نفسه ضعيف، ولكن هو أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب"[3].

وترى أقوال نقاد آخرين في زيادة منثورة في كتب الجرح والتعديل ومع ذلك لم يظفر فيها بمثل هذا النقل في تجريح زياد مع حاجة المجرحين له.

ومن حيث الاستعمال النقدي فإن هذه الصيغة مستعملة عند النقاد في التعديل، أعني قولهم: "فلان أشرف من أن يكذب".

منها: قول المبارك في شَبِيب بن شيبة – لما قيل له: إنه يدخل على الأمراء: – "حدثوا عنه فانه أشرف من أن يكذب"[4].

---

(١) "تهذيب التهذيب" ٣/٣٧٦ - ٣٧٧.
(٢) "تقريب التهذيب" ص ٣٤٦ ج ٢٠٩٦.
(٣) "تهذيب التهذيب" ٣/٣٧٦.
(٤) "ميزان الاعتدال" ٢/٢٦٢.

وقول النسائي في محمد بن عبد الله بن الحكم: "هو أشرف من أن يكذب"[1].

فهو استعمال شائع عندهم في إرادة التعديل.

وقد تحصل من كل ما تقدم أن الثابت عن وكيع في زياد هو التوثيق، وما يروى عنه من تكذيبه ليس بشيء؛ لوقوع السقط فيه، وصوابه أنه هو التوثيق الثابت عنه؛ لما تقدم من الأدلة، ولاتحاد مخرج الصيغتين النقديتين الواردتين عن وكيع.

المبحث الثاني
تصرف الناقل عن الناقد

إذا كان الخطأ في النقل سائغاً من عموم المثقفين أعني النساخ – فإن وقوع ذلك من المتخصصين في علوم الحديث أغرب وأفحش، وذلك لأن قولهم يقع عند العلماء بمكان، لما لهم بهم من ثقة في مجال تخصصهم، فقد أسهم تصرف بعض المحدثين في نقلهم مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن النقاد –في قضية تعارض– مصطلحي الناقد الواحد في الراوي الواحد، وذلك بسوء فهم مراد الناقد من نقده، أو بنسبة إليه ما لم يقله، فيتفق أن يكون للناقد قول آخر في ذلك الراوي، فيُرى معارضاً للقول الأول، لَمَّا تصرف فيه الناقل.

وفي هذا المبحث عرض لبعض النماذج، أدى فيها تصرف الناقل عن الناقد إلى معارضة قوليه في الراوي الواحد.

فمن المصطلحات النقدية المستعملة عند النقاد على ندرةٍ قولهم: "فلان لِصّ".

اللِّصُّ لغةً: "السارِق، بكسر اللام وضمَّها لغة حكاها الأصمعي، والجمع

---

(١) "تهذيب التهذيب" ٩/ ٢٦٠.

لصوص وهو لِصٌّ بَيِّنُ اللصوصية بفتح اللام وقد تضم، ولصّ الرجل الشيء لصاً من باب قتل: سَرَقَهُ"[(١)].

ومن استعمالات النقاد لهذا اللفظ: ما نقله عثمان ابن أبي شيبة عن ابن مهدي من قوله في:

إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق السَّبيعي[(٢)]: "لِصٌّ يسرق الحديث"[(٣)].

وسرقة الحديث مما يقدح به في الراوي فيلحق -لأجل ذلك- بسلك الكذابين.

قال السخاوي: "إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه - أيضاً - من شيخ ذاك المحدث...

أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته.

قال - يعني الذهبي- وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة"[(٤)].

فاتضح بهذا أن إسرائيل مطعون فيه من طرف عبد الرحمن بن مهدي، وأن ضعفه لا ينجبر بمتابع ولا شاهد.

هذا الذي أفاده ظاهر هذا النص الذي نقله عثمان ابن أبي شيبة، وقد عارضه أيضاً قول عبد الرحمن بن مهدي نفسه: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري"[(٥)].

فشعبة والثوري جبلان في الحفظ، ومع ذلك فإسرائيل أضبط منهما

---

(١) "المصباح المنير" ص ٢١١.

(٢) إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي (ت ١٦٠ أو ١٦١هـ).

(٣) "تهذيب التهذيب" ١/٢٦٣.

(٤) "فتح المغيث" للسخاوي ٢/١٢١.

(٥) "تهذيب التهذيب" ١/٢٦٣.

لحديث أبي إسحاق السَّبيعي، ففي المنقول عن عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل تعارض بيِّنٌ، فكم بين كونه يسرق الحديث وكونه أثبت من شعبة والثوري في أبي إسحاق؟

والتحقيق: أن إسرائيل ثقة حافظ، من أثبت الناس في أبي إسحاق، إلى درجة أنه كان يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن، وذلك لكثرة ملازمته له ؛ لأنه كان قائده.

والطعن الذي نقل عن ابن مهدي في إسرائيل إنما هو تصرف من ناقل الكامل عنه، وهو عثمان بن أبي شيبة، ويتبين ذلك من خلال الرجوع إلى المصادر التي نقلت كلام ابن مهدي.

فقد نقل كلام ابن مهدي أبو بكر بن شيبة، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "كان إسرائيل في الحديث لِصًّا".

قال ابن أبي شيبة: "لم يرد أن يَذمَّهَ"(١).

ومعنى ذلك: أن كلام ابن مهدي ينتهي عند قوله: "كان إسرائيل في الحديث لِصًّاً" وأن قوله بعد: "يسرق الحديث" مدرج من كلام عثمان بن أبي شيبة؛ تفسيراً لكلام ابن مهدي. وكلام ابن مهدي حينئذ يكون بمعنى يتلقف ما يسمع من العلم استعجالاً به، فقد روى ابن أبي حاتم كلام ابن مهدي من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه عن أبي بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "كان إسرائيل في الحديث لصاً".

[قال ابن أبي حاتم] "يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً"(٢).

ولِتَبْرِئة إسرائيل من وصمة سرقة الحديث وإثبات عدالته وضبطه نستأنس بأقوال بعض النقاد الآخرين فيه:

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه في "العلل ومعرفة الرجال" ٣/٣٦٦ ج ٥٦٠٩.
(٢) "الجرح والتعديل" ٢/٣٣٠ ج ١٢٥٨.

قال عبد الرحمن بن مهدي: قال عيسى بن يونس: "قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن"(١).

وقال علي بن المديني: "سمعت يحيى [بن سعيد القطان] يقول: "إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش"(٢).

وقال الإمام أحمد - في رواية حرب الكرماني عنه -: "إسرائيل كان شيخاً ثقة، وجعل يعجب من حفظه"(٣).

وقال العجلي: "ثقة"(٤).

وقال مرة: "جائز الحديث"(٥) أي مقبوله وحسنه.

وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق"(٦).

وقال النسائي: "ليس به بأس"(٧).

وقال ابن عدي: "هو ممن يحتج به"(٨).

إلى غير ذلك من أقوال سائر النقاد في إسرائيل، مما يبعد عنه أن يكون ممن يسرق الحديث.

فكل هذا يبين خطأ فهم عثمان بن أبي شيبة لقوله: "كان إسرائيل لِصّاً".
والمقصود هنا أن تصرف عثمان بن أبي شيبة لقوله: "كان إسرائيل لصاً"
والمقصود هنا أن تصرف عثمان أحال معنى قول ابن مهدي، فصار معارضاً لما نقل عنه من توثيق إسرائيل.

---

(١) "الجرح والتعديل" ٢/٣٣٠ ج ١٢٥٨.
(٢) "الجرح والتعديل" ٢/٣٣٠ ج ١٢٥٨.
(٣) "الجرح والتعديل" ٢/٣٣٠ ج ١٢٥٨.
(٤) "تاريخ الثقات" ص ٦٣ ج ٧٧.
(٥) "تاريخ الثقات" ص ٦٣ ج ٧٧.
(٦) "الجرح والتعديل" ٢/٣٣١ ج ١٢٥٨.
(٧) "تهذيب التهذيب" ١/٢٦٣.
(٨) "الكامل" لابن عدي ١/٤٢٦.

وإذا علم ذلك فلا تعارض – إذاً – بين قولي ابن مهدي في إسرائيل.

ومما أفضى فيه تصرف الناقل عن الناقد إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل – ما نقل من قولي أبي زرعة الكشي في:

ثابت بن يزيد الأحول:

فإنه قال في ترجمته: "قال ابن معين: هو وَسَطٌ". وقال مرة: "ضعيف".

والوسط يكون حديثه حسناً، وهو من قبيل المقبول، فكيف يكون ضعيفاً مع قوله: كان وسطاً؟

الواقع – هنا – أن الذهبي جمع قولي ناقدين مختلفين في راو واحد هما يحيى ابن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وفي الرواة على التشابه:

١ – ثابت بن يزيد الأحول أبو زيد البصري.

٢ – ثابت بن يزيد الأوْدِي، ابو السَّرِيّ الكوفي.

وهذا الثاني ضعفه النقاد، وروى عنه يحيى بن سعيد القطان> وقال فيه: "كان وسطاً".

قال علي بن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد وسُئل عن الثابت بن يزيد الأودي فقال: "كان وسطاً".

وقال يحيى بن معين: "ثابت بن يزيد أبو السري كوفي، وروى عنه يحيى القطان، ويعلى "ضعيف"[1].

وأما ثبات بن يزيد أبو زيد الأحول البصري فقد قال فيه يحيى بن معين: "بصري ثقة"[2].

---

(١) رواه ابن عدي في "الكامل" ٢/٩١.

(٢) "سؤالات ابن الجنيد" ص ١١٥ ج ٦٠١، وانظر "الجرح والتعديل" لابن حاتم ٢/٤٦٠ ج ١٨٥٨، فقد روى عن ابن معين من طريق إسحاق بن منصور توثيق الأحول.

وهذا قد اتفق سائر النقاد على توثيقه ولم يجرحه أحد منهم[١] فنخلص من هذا إلى أن ابن معين إنما قال في ثابت بن يزيد الأودي أبي السري: "ضعيف" قولاً واحداً.

وما نقله الذهبي في ثابت بن يزيد الأحول أبي يزيد "كان وَسَطا" إنما هو قول ليحيى بن سعيد القطان في ثابت بن يزيد أبي السري الكوفي، وقد ميزهما الذهبي في "الميزان" بعبارة تزيل الإشكال، حيث قال: "ثابت بن يزيد الأودي، كوفي عن عمرو بن ميمون، وعنه يحيى القطان".

ضعفه بعضهم، وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء" فقال: ثابت بن يزيد أبو السري الكوفي، قال حفص بن غياث "لم يكن بشيء".

وقال يحيى: "ضعيف".

وقال القطان: "كان وسطاً".

وذكره أبو احمد الحافظ وقال: "ليس بالمتين عندهم".

أما: ثابت بن يزيد الذي من طبقة زائدة فهو الأحول "ثقة مشهور" بصري، يروي عن عاصم الأحول وجماعة، وعنه عارم وعفان"[٢].

فتبين بهذا أن الصحيح عن يحيى بن معين في ثابت بن يزيد الأحول هو قوله "ثقة" وأنه لم يتعارض قولاه فيه، وما نسب إليه من ذلك هو خطأ وخلط.

ومما أدى فيه الخطأ على النقاد من الناقل إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل في الراوي: ما نقله الحافظ ابن الجوزي في ترجمة:

محمد بن أبي حفصة[٣]:

حيث قال: "قال يحيى: كتبتُ حديثَه ثم رميتُ به". وقال مرة: "صويلح ليس بالقوي". وقال مرة: "ثقة"[٤].

---

(١) أنظر "تهذيب التهذيب" ٢/١٨.
(٢) "ميزان الاعتدال" ١/٣٦٨.
(٣) محمد بن أبي حفصة، أبو سلمة بن ميسرة المدني، نزيل البصرة (ت ١٥٠هـ).
(٤) "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي ٣/٥٣.

فإن هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن الجوزي في محمد بن أبي حفصة هي من ناقد واحد هو يحيى - مهملا - والاهم فيها أنها متعارضة الدلالة عن ناقد واحد في راوٍ واحد.

والصواب: أن القول الأول: "كتبت حديثه ثم رميت به"، وهو عن يحيى بن سعيد القطان، والقولان بعده هما ليحيى بن معين، والذي أوقع ابن الجوزي في هذا الخلط أنه وقف على القول الأول في "الضعفاء الكبير" للعقيلي من قول علي، قلت ليحيى بن معين حملت عن محمد بن أبي حفصة..."[١] كذا في المطبوع من الكتاب، وأُرَاه من تصرف الناسخ، فإن ابن عدي نقل القول من طريق العقيلي نفسه بلفظ: " قلت ليحيى: حملت عن محمد بن أبي حفصة"[٢].

ولم يقل - ابن معين - وإنما وقع عنده مهملاً - أيضاً - وقال الذهبي: "قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد، حملتَ عن محمد بن أبي حفصة...". فأفاد هذا أنه ابن سعيد القطان عند الذهبي - على الأقل - وقال الحافظ ابن حجر: "وقال علي ابن المديني "ليس به بأس"، قال: وقلت ليحيى بن سعيد: هل كتبت عنه؟ فقال: "كتبت حديثه، ثم رميت به بعد، وهو نحو صالح ابن أبي الأخضر"[٣].

وكل ما ينقله علي بن المديني من جرح أو تعديل في الرواة عن يحيى مهملاً. فهو ابن سعيد القطان؛ لأنه شيخه.

أما يحيى بن معين: فهو قرين ابن المديني، فلا ينقل عنه، بل كل نقل عن ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، عن يحيى، مهملاً، يكون حتما ابن سعيد القطان، إلا ما استثني بقرينة.

دلَّ على ذلك التتبع، فهؤلاء النقاد كلهم من تلاميذ يحيى بن سعيد القطان، تأثروا به في النقد. وعليه اعتمادهم في كثير من الرواة، بل هو سلفهم في هذا المجال.

---

(١) "الكامل" ٦/٢٦٠.
(٢) "سير أعلام النبلاء" ٧/٥٩.
(٣) "تهذيب التهذيب" ٩/١٢٣-١٢٤.

وأما قولا يحيى بن معين في محمد بن أبي حفصة: "صويلح، ليس بالقوي"[(١)]، و"ثقة"[(٢)]، فليسا من التعارض في شيء؛ لأن الأول تضعيف نسبي أي بالنسبة لكبار أصحاب الزهري.

والثاني وهو قوله: "ثقة" هو حكم ابن معين المطلق في هذا الراوي، فالعمل عنده على توثيق محمد بن أبي حفصة.

فتبين مما تقدم أن ما نقله ابن الجوزي من أقوال متعارضة عن يحيى بن معين في محمد بن أبي حفصة – هو خطأ عليه؛ لأنه جمع قول بن معين إلى قول القطان. ومما أدى فيه الخطأ على الناقد من ناقل النقد: ما ورد عن يحيى بن معين من أقوال متعارضة في:

معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي:

فانه قد نقل فيه التوثيق والتجريح. فمما ورد عنه من التوثيق: ما نقله عنه جعفر الطيالسي من قوله: "ثقة"[(٣)]، وما نقله – أيضاً – أحمد بن زهير من قول يحيى بن معين فيه: "صالح"[(٤)].

ومما جاء عن ابن معين من الثناء على سعة علم معاوية: قول محمد بن وضاح، قال لي يحيى بن معين: "جَمَعْتُمْ حديث معاوية بن صالح؟"

قلت: لا.

قال: "أَضَعْتُمْ والله علماً عظيماً"[(٥)].

فهذا الثناء وذلك التعديل يدلان على كون هذا الراوي ثقة عند يحيى بن معين، وهو المشهور عنه، ولم يعلم عنه خلافه، إلا ما نقله ابن أبي حاتم

---

(١) رواه عنه عثمان الدارمي في تاريخه
(٢) رواه عنه عباس الدوري في "التاريخ" ٢/٥١١ ج ٢٢٧.
(٣) "سير أعلام النبلاء" ٧/١٦٠ و "تهذيب التهذيب" ١٠/٢١٠.
(٤) "سير أعلام النبلاء " ٧/١٦٠ و "تهذيب التهذيب" ١٠/٢١٠.
(٥) "تهذيب التهذيب" ١٠/٢١١.

الرازي حيث قال: "قرئ على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: معاوية بن صالح "ليس برضا"[1].

وهذا مخالف لما تقدم عنه آنفاً من قوله: "ثقة"، و"صالح"، والتحقيق أن ما نقله ابن أبي حاتم عن ابن معين من الطعن في معاوية من قوله "ليس برضا" هو خطأ والصواب أن هذا الطعن في هذا الراوي هو قول ليحيى بن سعيد القطان نقله عنه يحيى بن معين، وعنه نقله عباس الدوري، وكذا هو في تاريخه، قال رحمه الله: سمعت يحيى يقول: "كان يحيى بن سعيد القطان، لا يرضى معاوية بن صالح"[2].

وهكذا رواه من طريق عباس الدوري أبو جعفر العقيلي[3]، وعنه ابن عدي[4]، كلهم يجعلونه عن يحيى بن سعيد القطان.

وقال الذهبي: "وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه"[5].

وقاد استغرب الحافظ ابن حجر رحمه الله نسبة هذا القول - أي الطعن في معاوية - إلى يحيى بن معين، فتعقب قول ابن أبي حاتم الرازي بقوله: "هكذا نقله ابن أبي حاتم عن الدوري، وليس ذلك في تاريخه"[6].

وقد تابع الدوري على نقل الطعن عن ابن معين منسوباً إلى - يحيى القطان - أبو بكر بن أبي خيثمة، حيث قال: سمعت يحيى بن معين يقول: "كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح".

رواه عنه ابن أبي حاتم نفسه.

وقد اشتهر عن يحيى القطان طعنه وتحامله على معاوية بن صالح، وروي عنه ذلك من طرق.

---

(١) "الجرح والتعديل" ٣٨٢/٨ - ٣٨٣ ج ١٧٥٠.
(٢) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٩٢/٤ ج ٣٣١٠.
(٣) "الضعفاء الكبير" ١٨٣/٤ ج ١٧٥٩.
(٤) "الكامل" ٤٠٤/٦.
(٥) "الميزان" ١٣٥/٤.
(٦) "تهذيب التهذيب" ٢١٠/١٠.

قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن معاوية بن صالح فقال: "ما كنا نأخذ عنه في ذلك الزمان ولا حرفاً"[(١)].

وقال يحيى بن معين: "كان ابن مهدي إذا حدث بحديث معاوية بن صالح زَبَرَهُ[(٢)] يحيى بن سعيد وقال "أيش هذا الحديث؟". وكان ابن مهدي لا يبالي عمن روى، ويحيى ثقة في حديثه"[(٣)].

فالمحفوظ عن يحيى بن معين في معاوية بن صالح: هو التوثيق، أما الطعن والتجريح: فهو أشهر عن يحيى بن سعيد القطان، وبهذا يعلم أن لا تناقض من ابن معين في معاوية، وما نقل عنه من ذلك: هو من الخطأ الذي تسبب فيه الناقل عن الناقد.

الفَصل الثالث

التصحيف في مصطلحات الجرح والتعديل أو في أسماء الرواة

أدى التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل وفي أسماء الرواة إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد، وذلك بتحريف الصيغة النقدية وتحويلها عن معناها الأصلي – إلى معنى مضاد؛ لما ورد عن الناقد على الصواب.

وبالخلط بين قولين مختلفين للناقد في راويين مختلفين، وجعلهما متعارضين في راوٍ واحد.

ويتحقق التمييز بين ما وقع فيه التصحيف من ألفاظ الجرح والتعديل وأسماء الرواة بالتتبع والاستقراء في مصادر الجرح والتعديل الأصيلة، والمقارنة بين الروايات الواردة عن الناقد، ومعرفة طبقات الرواة والاستئناس بأقوال النقاد الآخرين في الراوي نفسه.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣٨٢/٨ ج ١٧٥٠ وابن عدي في "الكامل" ٤٠٤/٤.

(٢) أي زجره ونهره.

(٣) رواه ابن عدي في "الكامل" ٤٠٤/٤.

وهذه بعض الأمثلة لما أدى فيه التصحيف إلى تعارض مصطلحات الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي الواحد.

فمن المصطلحات المتعارضة الواردة عن الناقد الواحد في الرجل الواحد.

ما نقل عن ابن معين في:

عثمان البَتِّي[١]

- في رواية عباس الدوري: "البتي ثقة"[٢].

وروى معاوية بن صالح قال سمعت: ابن معين قال: "عثمان البتي ضعيف"[٣]. والتعارض بين ضعيف وثقة واضح، ولكن المصطلحين صدرا عن ابن معين في راويين مختلفين يشتبهان في الاسم والنسبة:

أحدهما: عثمان البَتِّي وهو ثقة عند ابن معين وعند غيره.

والآخر: عثمان البُري بضم الباء ثم راء بعدها ياء نسبة، وهذا ضعيف عند ابن معين وغيره، غير أن معاوية بن صالح تصحف عليه البُرِّي إلى البتي، فنقل كلام ابن معين في "البري" في "البَتِّي" خطأ.

قال النسائي: أخبرنا معاوية بن صالح عن ابن معين قال: "عثمان البتي ضعيف".

وقال النسائي: "هذا عندي خطأ، ولعله أراد عثمان البري"[٤].

ويدل على وقوع التصحيف على معاوية بن صالح أن الدوري نقل قول ابن معين "ضعيف" في البري[٥].

---

(١) هو عثمان بن مسلم، وقيل: ابن أسلم، وقيل: ابن سليمان - أبو عمرو البصري (ت ١٤٣هـ).
(٢) تاريخ يحيى بن معين، رواية عباس الدوري عنه " ٢/٣٥٩ ج ٣٦٨٢.
(٣) رواه العقيلي في "الضعفاء الكبير" ٣/٢٢٢ ج ١٢٢٢.
(٤) "تهذيب التهذيب" ٧/.١٥٤.
(٥) "تاريخ يحيى بن معين، رواة عباس الدوري عنه" ٢/٣٩٦ ج ٣٤٨٢.

ونقل فيه أيضاً قوله: "ليس بشيء"[1].

وهذا اللفظ الثاني نقله ابن محرز عن ابن معين في البري. فهذا يدل على أن عباساً أضبط للروايات في الراويين. وقد أورد ابن عدي رواية معاوية بن صالح عن ابن معين بلفظ أزال الإشكال، حيث قال: "حدثنا ابن حماد، قال: ثنا معاوية عن يحيى قال: "عثمان البري ضعيف".

حدثنا ابن حماد قال عباس عن يحيى قال: "البري ليس بشيء"[2].

فقد جاءت الرواية الأولى عن يحيى بن معين في "البري" على الصواب وهي من طريق معاوية بن صالح أيضاً، فقال حينئذ إن معاوية اضطرب فيه فتارة كان يحدث به على الصواب، وتارة له يقع فيه التصحيف. هذا إن ثبت النقل الأخير عنه.

وقد تابع ابن معين على توثيق عثمان البتي النقاد.

قال الإمام أحمد: "صدوق ثقة".

وقال ابن سعد: "كان ثقة، له أحاديث، وكان صاحب رأي وفقه".

وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ يكتب حديثه".

وقال الدارقطني: "ثقة".

أما البُري فكما ضعفه ابن معين، ضعفه غيره من النقاد.

قال الإمام أحمد: "عثمان البري حديثه منكر، وكان رأيه رأي سوء"[3].

وقال الجوزجاني: "عثمان البري كذاب، كذبه الثوري على سهولته"[4].

---

(١) "تاريخ يحيى بن معين، رواية عباس الدوري عنه" ٢/٣٦٩ ج ٣٣٠٠.
(٢) "الكامل" ٥/١٥٦.
(٣) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/١٦٨ ج ٩١٨.
(٤) "أحوال الرجال" ص ١٠ ج ١٥٠.

وقال عمرو بن علي: "صدوق، ولكن أكثر الغلط والوهم، وكان صاحب بدعة"[1].

ومن بدعته: إنكاره للميزان يوم القيامة، وقوله إنما هو العدل، وقوله: "ميزان التبن، ميزان العلف"[2].

وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث"[3].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبا زرعة ونكر عثمان البري فأومى إلى لسانه، وقبض عليه، فقلت: يقول أبي: كذاب، قال مثل أبي جزي"[4].

ولهذا قال فيه الذهبي: "كذبه جماعة"[5].

والمقصود – هنا – أن من وُصِفَ بهذه الأوصاف أولى بأن يقول فيه ابن معين: "ضعيف" وهو عثمان البري.

ولهذا يغلب على الظن وقوع التصحيف على معاوية بن صالح في الراوي، أي البتي، فربما تصحف عليه البري بالبتي، فنقل كلام يحيى في البري على أنه في البتي، فظهر بذلك التعارض بين قولي ابن معين في البتي.

وأفضى التصحيف – أيضاً – إلى تعارض أقوال الناقد الواحد في الراوي الواحد – فكان من ذلك ما نقل عن يحيى بن معين من التوثيق في:

عبد الواحد بن زياد[6]:

قال عثمان الدارمي: "سألت يحيى بن معين عن أصحاب الأعمش...

قلت: فأبو عوانة أحب إليك فيه أو عبد الواحد؟

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/١٦٨ ج ٩١٨.
(٢) انظر الكامل "لابن عدي ٥/١٥٥.
(٣) "الجرح والتعديل" ٦/١٦٩ ج ٩١٨.
(٤) "الجرح والتعديل" ٦/١٦٩ ج ٩١٨.
(٥) "ديوان الضعفاء والمتروكين" ص ٢١١ ج ٢٧٨٧.
(٦) عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم أبو بشر البصري (ت ١٧٦ هـ أو بعدها).

فقال: "أبو عوانة أحب إليّ وعبد الواحد ثقة"[(١)].

وعبد الواحد هذا مهمل يحتاج إلى بيان، وليس في طبقات أصحاب الأعمش من يسمى عبد الواحد سوى ابن زياد.

ويدل على ذلك: قول الإمام النسائي، وهو بصدد تعداد طبقات أصحاب الأعمش.

"الطبقة السادسة: أبو أسامة وعبدالله، بن نُمير، وعبد الواحد بن زياد..."[(٢)].

وهذا من أكبر الأدلة على أن عبد الواحد – هنا – هو ابن زياد.

ويتأكد ذلك بقول معاوية بن صالح بن أبي عبيد الدمشقي، قلت ليحيى بن معين من أثبت أصحاب الأعمش؟

فقال: بعد سفيان وشعبة، أبو معاوية الضرير، وبعده عبدالواحد بن زياد"[(٣)].

روى ذلك ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الواحد بن زياد ثم ذكر قول الدارمي عن يحيى المتقدم في عبد الواحد، كما ذكر ذلك ابن عدي في ترجمة عبد الواحد بن زياد البصري[(٤)].

وقد عارض هذا التوثيق في عبد الواحد بن زياد من ابن معين ما نقله العقيلي من تضعيف الراوي نفسه. حيث قال: "حدثنا أحمد بن محمود، قال حدثنا عثمان بن سعيد، قال سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال: "ليس بشيء"[(٥)].

---

(١) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين" ص ٥٢ ج ٥٢.

(٢) "الطبقات" للإمام النسائي: ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للإمام النسائي والخطيب البغدادي: ص ٦١-٦٢ وقد قدم النسائي أيضاً أبا عوانة علي عبد الواحد بن زياد حيث جعله في الطبقة الثالثة، انظر الرسالة المذكورة ص ٥٩.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/٢١ ج ١٠٨.

(٤) انظر " الكامل" ٥/٣٠٠.

(٥) "الضعفاء الكبير" ٣/٥٥ ج ١٠١٥.

يعني "ضعيف جداً".

وقد نقل تضعيف يحيى بن معين لعبد الواحد بن زياد الذهبي - أيضاً - في "الميزان"[١].

فأبدى ذلك تعارضاً بيناً يحتاج إلى تحقيق بليغ ونقد شاف فأقول:

إن التضعيف الذي نقله عثمان الدارمي عن ابن معين صحيح، ووارد عنه، ولكنه في راو آخر، تصحف على العقيلي، وقلده فيه الذهبي، وبيان ذلك أن الكلام الذي نقله العقيلي هو في راوٍ آخر اسمه عبد الواحد بن زيد[٢] - على وزن فَعْل - البصري الزاهد، شيخ الصوفية وواعظهم.

ودليل ذلك فيما رواه عثمان الدارمي، حيث قال في موضع آخر: "وسألته عن عبد الواحد بن زيد فقال: ليس بشيء"[٣].

وما رواه عباس الدوري عن يحيى بن معين من قوله: "وعبد الواحد بن زيد ليس بشيء"[٤].

وما رواه ابن أبي خيثمة من قوله: سمعت يحيى بن معين يقول: "عبد الواحد بن زيد ليس حديثه بشيء، ضعيف الحديث"[٥].

وقد نقل ابن عدي قول يحيى بن معين في عبد الواحد بن زيد "ليس بشيء" من طريق عثمان الدارمي وعباس الدوري[٦].

فدل هذا كله على أن عبد الواحد بن زياد العبيدي ثقة عند يحيى بن معين وأنه لم يتعارض فيه قولاه، وما روي عنه من قوله "ليس بشيء" لا يعني ابن

---

(١) "ميزان الاعتدال" ٢/٦٧٢ وانظره في "السير" ٨/٩.
(٢) عبد الواحد بن زيد البصري، أو عبيدة، روى عن الحسن البصري وعبادة بن نُستي وروى عنه النضر بن شميل ومسلم بن إبراهيم.
(٣) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين" ص ١٤٨ ج ٥٠٦.
(٤) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/٣٧٧ج.
(٥) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/٢٠ ج ١٠٧.
(٦) انظر "الكامل" ٥/٢٩٧.

زياد في شيء، وإنما هو تصحيف وقع للنقلة عنه، حيث جعلوا كلامه في راويين مختلفين في راوٍ واحد، فأوهم ذلك التعارض.

وأما عبد الواحد بن زيد فهو ضعيف جداً عند النقاد[١].

الفصل الرابع

التشابه بين اسمي راويين

قد يقع الاشتباه بين راويين لتشابه اسميهما، أو اسميهما وأسمي أبويهما، أو اسميهما ونسبتهما، ويكون للناقد قولان مختلفان فيهما، فينقل قولاه في أحدهما على التعارض.

ولمعرفة ذلك يجب تتبع ما نقله التلاميذ عن الناقد في الراويين، ومعرفة طبقات الرواة، ونسبهم وأوطانهم.

والتفطن لسياق النقد الوارد عن الناقد وضبط ذلك بأقوال النقاد الآخرين الذين ميزوا الراويين بعبارات واضحة وبينة.

وفي هذا الفصل عرض لبعض القضايا التي وقع فيها جمع قولين مختلفين لناقد في راويين في أحدهما، فأوهم ذلك تعارضاً بين قوليه في راوٍ واحد.

ومما أدى فيه التشابه بين اسمي راويين إلى تعارض قولي الناقد الواحد في الراوي الواحد: ما نقل عن يحيى بن معين من قولين متعارضين في:

أحمد بن صالح المصري[٢].

فقد كان يحيى يعده مرجعاً، لكثرة تثبته وحفظه، حيث قال البخاري": كان يحيى يقول: سلوا أحمد؛ فانه أثبت"[٣] وهذا يدل على قوة حفظه وشدة

---

(١) انظر فيه ما أورده الذهبي في "الميزان" ٢/٦٧٢ - ٦٧٣.

(٢) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري (ت ٢٤٨هـ)

(٣) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ٤/٤٢٣ ج ٢٢٠٢.

ضبطه فانظر إلى هذه المكانة الرفيعة التي أنزله إياها يحيى بن معين، وانظر إلى ما رواه النسائي، حيث قال: "سمعت معاوية بن صالح يقول: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: "رايته كذاباً يخطب[(١)] في جامع مصر[(٢)]".

فهذا تعارض صارخ بين من يصفه ابن معين بكونه "أثبت" ومرة بكونه كذاباً على صيغة المبالغة.

والتحقيق: أن قول ابن معين الثابت عنه في أحمد بن صالح المصري هو الأول، أي أنه "أثبت"، أما قوله الثاني: فهو في راو آخر اشتبه بالأول في الاسم واسم الأب، وهو أحمد بن صالح الأشمومي أو الشمومي، كان مشهوراً بالوضع. قال ابن حبان: "والذي روى معاوية بن صالح الأشعري عن يحبى بن معين: أن أحمد بن صالح كذاب، فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة، يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه، فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان"[(٣)].

وما عرف به النسائي من تحامل على أحمد بن صالح المصري جعله يحمل كلام ابن معين في الأشمومي على أنه في ابن الطبري، لأن عين السخط تُبْدِي المساوئ.

قال الحافظ ابن حجر: "فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم منه، حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح"[(٤)].

وبهذا يعلم أن ابن معين قد وثق أحمد بن صالح المصري، وأما ما رواه عنه النسائي من قوله: "رأيته كذاباً..." فهو رجل آخر اسمه أحمد بن صالح

---

(١) يخطب من الخُطبة، ووقع في "هدي الساري" ص ٣٨٦ "يخطئ" من الخطا، أو الخطيئة.

(٢) رواه ابن عدي في "الكامل" ١/١٨٠.

(٣) "الثقات" ٨/٢٥ - ٢٦.

(٤) "هدي الساري" ص ٣٨٦.

أيضاً، اشتبه على النسائي فحمل كلام يحيى في الأشموني على أنه في أحمد بن صالح الطبري.

وممن اشتبه على بعض المحدثين فنقل عن ابن معين التعارض فيه:

جعفر بن حيان[١]:

أبو الأشهب العُطاردي، أحد الثقات الأثبات. قال الحسين بن الحسن: "سئل يحيى عن أبي الأشهب وأبي هلال من أحب إليك؟ فقال أبو الأشهب ثقة"[٢]. أورد ذلك ابن أبي حاتم في ترجمة جعفر بن حيان أبي الأشهب العطاردي. وقد تابع يحيى بن معين على توثيق جعفر هذا سائر النقاد، لم يعلم منهم فيه أدنى جرح[٣].

وقال ابن الجوزي: "جعفر بن حيان[٤] أبو الاشهب الواسطي قال يحيى "ليس بشيء"[٥].

عنى هذا أنه ضعيف جداً، فكيف يكون ثقة من يكون ضعيفاً جداً؟

والتحقيق في هذا الكلام الذي نقله ابن الجوزي عن ابن معين هو في راوٍ آخر اشتبه على ابن الجوزي بهذا، وهو جعفر بن الحارث الكوفي، نزيل واسط، شابه الأول في اسمه وكنيته، وفارقه في اسم الأب والنسبة، وبهذا يعلم أن لابن الجوزي في هذا الراوي خطأين.

---

(١) جعفر بن حيان، بحاء مهملة، وياء مثناة تحتية، السعدي أبو الاشهب العطاردي البصري الخراز الأعمى (ت ١٦٥ هـ).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٢/٤٧٧ ج ١٩٤٢.

(٣) "الضعفاء والمتروكين" ١/١٧٠.

(٤) وقع في المطبوع من "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي "جعفر بن حسان" بسين مهملة وهو تصحيف مطبعي.

(٥) "الضعفاء والمتروكين" ١/١٧٠.

أحدهما: في قوله قال يحيى: "ليس بشيء" وإنما قال ذلك في جعفر الحارث الواسطي.

ثانيهما: في نسبة جعفر بن حيان إلى واسط، وإنما هو بصري.

قال الذهبي: وقال ابن الجوزي: قال ابن معين: "ليس بشيء".

قلت: "ما أعتقد أن ابن معين قال هذا، وإنما وَهَّى ابن معين أبا الأشهب الواسطي، ولهذا وهم - أيضاً - ابن الجوزي، وقال في هذا جعفر بن حبان أو الأشهب الواسطي، والرجل بصري ليس بواسطي، وقد اشتركا في الكنية والاسم، وافترقا في البلد والأب.

[وقد ذكرنا أن أبا الحرب قال]: "وقد فتشت على العطاردي فما رايت أحداً سبق ابن الجوزي إلى تليينه بوجه، وإنما أوردته ليعرف أنه ثقة ويسلم مِنْ قَال وَقِيلَ"[1].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة جعفر بن الحارث الواسطي أبي الأشهب: "ولم ينبه عليه المزي، ولا بأس بذكره ولو للتمييز؛ لأن ابن الجوزي في "الضعفاء" خلط ترجمته بترجمة أبي الأشهب العطاردي، وإن كان فرّق بينهما، فنقل أقوال المجرحين لهذا في ترجمة ذاك، والصواب التفرقة. والله الموفق"[2].

وقال أيضاً: "أخطأ ابن الجوزي، فخلطه بالذي قبله"[3].

ومما يبين خطأ ابن الجوزي واشتباه الأمر عليه في هذا الراوي: قول يحيى بن معين: "ابو الأشهب الكوفي اسمه جعفر بن الحارث النخعي، و"ليس هو بثقة"[4].

---

(١) "ميزان الاعتدال" ١/٤٠٦.
(٢) "تهذيب التهذيب" ٢/٨٩.
(٣) "تقريب التهذيب" ص ١٩٩ ج ٩٤٤.
(٤) "تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه" ٢/٨٥ ج ١٩٧٧.

وقال أيضاً: "أبو الأشهب الكوفي هو جعفر بن الحارث، يروي عنه محمد ابن يزيد الواسطي وغيره "ليس حديثه بشيء"[١].

وقال أيضاً: "قد روى يزيد بن هارون، عن أبي الأشهب الكوفي، وهو جعفر بن الحارث، ويروي عنه محمد بن يزيد الواسطي "وهو ضعيف الحديث"[٢].

فهذه روايات ابن معين في جعفر بن الحارث الكوفي الواسطي تتفق على تضعيفه، وقد تابع ابن معين على تضعيف جعفر بن الحارث جمهور النقاد.[٣]

كما نقل عنه سائر النقاد تضعيف ابن الحارث من طريق عباس الدوري، منهم ابن أبي حاتم[٤] والعقيلي[٥] وابن عدي[٦].

وقد تبين بهذا أن لا تعارض بين قولي ابن معين في جعفر بن حيان أبي الأشهب العطاردي، فهو ثقة عنده، وما يُرْوَى عنه فيه من تضعيف، هو في جعفر بن الحارث، اشتبه على بعض العلماء، فأورد قول ابن معين فيه في أبي الأشهب بن حيان، فأبدى ذلك تعارضاً لا حقيقة له في الواقع، ولا ثبوت، وإنما هي أقوال مختلفة في راويين مختلفين.

وأدى الاشتباه بين أسماء الرواة ببعض المحققين من أهل الحديث إلى الخلط بين أقوال الناقد الواحد في راويين مختلفين، فكان ذلك مما أوهم التعارض بين أقوال الناقد في راوٍ واحد. ومن ذلك: ما نقله المزي عن سفيان الثوري من قولين متعارضين في:

---

(١) "تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه" ٢/ ٨٥ ج ٢٣٨٤.
(٢) "تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه" ٢/ ٨٥ ج ٤٩٧٤.
(٣) انظر أقوالهم في "تهذيب التهذيب" ٢/ ٨٩.
(٤) "الجرح والتعديل" ٢/ ٤٧٦ ج ١٩٤١.
(٥) "الضعفاء الكبير" ١/ ١٨٨ ج ٢٤٣.
(٦) "الكامل" ٢/ ١٣٧.

سِماك بن حَرْب[1]:

حيث قال: "وقال عبد الرازق عن سفيان الثوري: "ما سَقَط لسِماك بن حرب حديثٌ"[2].

وهي عبارة في غاية التوثيق حيث تدل على صحة حديثه وعدم خطئه ووهمه، وإن كان الخطأ لا يسلم منه الحفاظ.

ثم قال المزي بعد ذلك: "وكان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث، لم يترك حديثه، ولم يرغب عنه أحد، وكان عالماً بالشعر وأيام الناس وكان فصيحاً"[3].

وقد تابع المزي على هذا الخطأ - كما سيتبين - الإمام الذهبي، حيث أورد قولي الثوري في ترجمة سماك ابن حرب من "سير أعلام النبلاء"[4].

والتحقيق: أن الثوري له قولان مختلفان في راويين مختلفين اشتبها في الاسم، واختلفا في اسم الأب والنسبة وهما:

١ - سماك بن حرب الكوفي

٢ - سِماك بن الفضل الخولاني اليماني الصنعاني.

أما الأول، فهو الذي ضعفه الثوري، كما ضعفه غيره، وإن كان الراجح فيه أنه صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، تغير بأخرة، وربما لُقِّنَ[5]، وبعضهم يوثقه.

---

(١) سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة الذهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي (ت ١٢٣هـ).

(٢) "تهذيب الكمال" للمزي ١١٨/١٢.

(٣) "تهذيب الكمال" للمزي ١١٩/١٢ - ١٢٠.

(٤) "سير أعلام النبلاء" ٢٤٦/٥ - ٢٤٧.

(٥) "تقريب التهذيب" ص ٤١٥ ج ٢٦٣٩.

قال العجلي: "سماك بن حرب البكري "جائز الحديث" ..وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف"[١].

وقد روى قول الثوري فيه بالتضعيف ابن عدي، حيث روى من طريق ابن المبارك عن سفيان الثوري قال: "سماك بن حرب "ضعيف"[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: "الذي حكاه المؤلف عن عبد الرازق عن الثوري إنما قاله الثوري في سماك ابن الفضل اليماني، وأما سماك بن حرب فالمعروف عن الثوري أنه ضعفه"[٣].

وأما سماك بن الفضل فلم يعلم فيه جرح، وهو الذي وثقه الثوري بقوله:(ما سقط لسماك حديث)

وقد دل على ذلك قول ابن أبي حاتم: "نا أبو عبد الله الطهراني، نا عبد الرازق قال: قال الثوري: "لا يكاد يُسْقطُ سماك بن الفضل حديثاً "قال أبو محمد:[٤] "يعني لصحة حديثه"[٥].

والغريب أن المزي نقل كلام الثوري "لا يكاد يسقط..." في ترجمة سماك ابن الفضل، وذلك بعد ثلاث تراجم من ترجمة سماك بن حرب[٦].

وأعجب من فعل المزي صنيعُ الذهبي، حيث قال مباشرة بعد ترجمة سماك بن حرب في ترجمة سماك ابن الفضل من "السير":

"روى عبد الرازق عن الثوري قال: "لا يكاد يسقط لسماك بن الفضل حديث لصحة حديثه"[٧].

---

(١) "تاريخ الثقات" ص ٢٠٧ ج ٦٢١.
(٢) "الكامل" ٣/٤٦٠.
(٣) "تهذيب التهذيب" ٤/٢٣٤.
(٤) هو ابن أبي حاتم الرازي راوي قولة سفيان.
(٥) "الجرح والتعديل" ٤/٢٨١ ج ١٢٠٧.
(٦) "تهذيب التهذيب" ١٢/١٢٦.
(٧) انظر "سير أعلام النبلاء" ٥/٢٤٩.

وكلام الذهبي في سماك بن حرب في "ميزان الاعتدال"[1] أضبط منه في "سير أعلام النبلاء"، فإنه اقتصر فيه على نقل التضعيف عن سفيان الثوري في ابن حرب، ومن شأنه: أن يحكي في الميزان ما ورد في الراوي من جرح وتعديل.

فتحصل من هذا كله: أن الثوري ضعف سماك بن حرب، وأما سماك بن الفضل فقد وثقه، ومن نقل عنه التضعيف والتوثيق في سماك بن حرب فقد أخطأ عليه.

---

(١) انظر "ميزان الاعتدال" ٢/٢٣٢.

الباب الثاني
تغير اجتهاد الناقد

يجب التنبيه على أن أقوال النقاد في رجال الحديث مبنية على الاجتهاد واستفراغ الوسع في الحكم عليهم جرحاً وتعديلاً، خصوصاً من ثبت عنه منهم نوع من الخطأ أو الوهم، أو لم تشتهر عدالته ويستفض ضبطه عندهم. فهذا يحتاج – من الناقد – إلى تتبع ومراقبة؛ من أجل الموازنة بين خطئه وصوابه لتغليب أحدهما على الآخر، ثم الحكم عليه بما غلب من حاله.

قال أبو الوليد الباجي: "أحوال المحدثين في الجرح والتعديل، مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر، ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل، وتكررت محادثته له، وإخباره إياه بمثل ما يخبر، قاس عن المعاني التي يخبر عنها، تحقق صدقه، وحكم بتصديقه، فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام، أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر الناس عن ذلك المعنى، أو بخلاف ما علم منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط، ولم يخرجه ذلك عنده [عن][1] رتبة الصدق الذي ثبت من حاله وعهد من خبره، فإذا أكثرت مجالسة آخر، وكثرت محادثته لك، فلا يكاد أن يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة عن ذلك المعنى، بخلاف ما أخبرك به، غلب على ظنك كثرة غلطه، وقلة استثباته واضطراب أقواله وقلة صدقه، ثم بعد ذلك قد تبين لك من حاله العمد أو الغلط، وبحسب ذلك تحكم في أمره، فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يختلف في جرحه وتعديله، ومن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة وقع الترجيح فيه، وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرة الآخر يكون الحكم فيه"[2].

والناقد في تتبعه لأحوال الراوي قد يقف على جديد من أمر هذا الأخير،

---

(١) الزيادة يقتضيها السياق، أو يقتضي أن يكون اللفظ وهو "عنده" مصحفاً عن "عن" فلا يحتاج حينئذ إلى زيادة

(٢) التعديل والتجريح لأبي وليد الباجي: (١/٢٥١).

فيرجح جانب التوثيق أو جانب التعديل حسب ما يتوصل إليه اجتهاده أثناء عملية الاعتبار التي يقوم بها.

يحتاج أو يضطر - أحياناً - إلى تغيير رأيه أو اجتهاده في راوٍ سبق أن حكم عليه حكماً ما فصدر عنه فيه مصطلح نقدي.

ومن أهم ما يجعل الناقد يغير اجتهاده في الراوي: أمور، من أهمها:

١ - معرفة الناقد أمراً جديداً عن الراوي، كأن يحكم عليه أولاً بالجهالة؛ لعدم علمه بشيء من حاله، ثم يقف بعد ذلك على مرويات، فيتتبعها ويدرسها فيتبين استقامة حديثه، فيُعَدِّل رأيه فيه إلى التوثيق بعد التجريح.

٢ - حصول تغير في الراوي، كأن يخلط في حديثه، أو يتغير حفظه، أو يحدث بمناكير، أو يكتشف كذبه، وذلك من بعد توثيق سابق من الناقد في الراوي، وقد يستمر الناقد في تتبع أحوال الراوي سنوات عديدة حتى يتبين أمره كما حصل في إبراهيم ابن أبي الليث، حيث أشكل أمره على بعض النقاد وظل يُكْذِبُ عشرين سنة، حتى ظهر بعد ذلك بالكذب فتُرِك.

٣ - تراجع الناقد عن طعن تبين أنه غير مؤثر، كقول عباس الدوري: "سئل يحيى عن زكريا بن منظور فقال: "ليس به بأس"، فقلت: "قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جَيِّدَ الرأي" أو نحو هذا من الكلام، فقال: "ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طُفَيْلِيًّا".

فهذا يدل على أن تغير اجتهاد يحيى في الراوي مبني على تراجعه عن سبب الطعن فيه؛ لأنه غير مؤثر.

وقد تراجع الإمام احمد - أيضاً - عن الطعن في علي بن عاصم لاقتناعه - بعد طول التأمل والنظر - أن خطأه لا يسقط حديثه؛ لأنه ليس من شرط الثقة العصمة من الخطأ.

٤ - اعتماد قول غيره من النقّاد ممن هو أعرف بالراوي أو أكثر خبرة به؟ لتتبعه مروياته، أو كثرة ملازمته له، أو كونه من أهل بلده.

وقد يعلم تغير اجتهاد الناقد في الراوي بأمور، منها:

- معرفة القول الأول، والقول الأخير عن الناقد، فيكون القول الأخير ما انتهى إليه اجتهاد الناقد في الراوي.

وليس من السهولة الحكم على قول -دون قول- بأنه أسبق أو ألْحق، بل يعسر معرفة ذلك في معظم الأحوال، لأن الذين نقلوا أقوال النقاد - من تلاميذهم - جردوها عن ملابساتها وأسيقتها؛ لاهتمامهم أكثر بالحكم في الراوي، وقد يساعد على تعيين المصطلحين الواردين عن الناقد جرحاً وتعديلاً أمور، منها:

- تصريح ناقل قول الناقد بأن هذا القول كان أولاً، وهذا الآخر كان أخيراً، وذلك كقول أبي الفضل عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى يقول: "ثواب بن عتبة، شيخُ صِدْقٍ، حدث عنه أبو عبيدة الحداد وغيره".

قال أبو الفضل: "فإن كنت كتبت عن أبي زكريا فيه شيئاً "أنه ضعيف" فقد رجع أبو زكريا، وهذا القول الأخير من قوله"(١).

وكقول يعقوب بن شيبة: "وسمعت عفان لا يرضي أمر روح بن عبادة، ثم بلغني عنه أنه قواه"(٢).

- ويلتحق بهذا الأمر قول المتأخرين من النقاد المحققين في الرواة، أهل التتبع والاستقراء، كقول الذهبي وابن حجر وغيرهما ممن شهد له بالإمامة في علم الحديث والرجال والجرح والتعديل. فإن قول مثل هؤلاء - غالباً- ما يكون مبنياً على استقراء وتتبع، خصوصاً إذا وافق نتيجة توصل إليها الباحث بالتتبع، فانه مما يستأنس به في هذا الأمر - أي تغير اجتهاد الناقد الذي تعارض قولاه في الراوي.

---

(١) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢٧٢/٤ ج ٤٣٣٣.
(٢) "ميزان الاعتدال" ٩٥/٢.

- **الاجتهاد في التوفيق بين أقوال الناقد من غير تعسف ولا تكلف.**

وهذا شيء مطلوب، أن يجتهد في التوفيق بين أقوال الناقد الذي ثبتت إمامته في علم الجرح والتعديل، وظهرت للباحثين نزاهته وبراءته من البدعة والهوى والتحامل على الغير.

وهذا الأمر الأخير باب واسع يوفق الله فيه من يشاء ويجود بفضله وكرمه فيه على من أحب.

فمن أمثلة ما تغير فيه اجتهاد الناقد فظهر متعارضاً: ما ورد. عن يحيى بن معين من أقوال متعارضة في الراوي - جرحاً وتعديلاً -: نقده:

زكريا بن منظور[1]:

فقد جاء عنه تضعيفه، كما جاء عنه توثيقه بعبارات بيِّنة غير محتملة.

فمما ورد في تضعيفه: قول ابن معين: "شيخ ضعيف، كان ههنا ببغداد"[2]، وقوله أيضاً: "ليس بثقة"[3]، وقوله أيضاً: "ليس بشيء"[4].

فهذه الصيغ واضحة في إفادة ضعف زكريا، وهي موافقة لرأي جمهور النقاد في هذا الراوي، وقد عورضت بما يفيد توثيق هذا الراوي عند يحيى بن معين، كقوله: "ليس به بأس"[5].

وهذه الصيغة مرادفة لقول يحيى: "ثقة"، فبدا بهذا التعارض بين أقوال يحيى في هذا الراوي، والذي انتهى إليه التحقيق في أمر هذا الرجل عن يحيى

---

(١) زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك القُرَظِي المدني أبو يحيى.

(٢) رواه ابن محرز عن يحيى، انظر "معرفة الرجال" ١/٧٣ ج ١٨٤. ورواه عنه أيضاً أبو داود انظر "سؤالات أبي عبيد الآجري" ٢/٢٩٢ - ٢٩٣ ج ١٨٩٢.

(٣) رواه ابن عدي في الكامل" عن معاوية بن صالح عن يحيى ٣/٢١١.

(٤) رواه عباس الدوري في "تاريخ يحيى بن معين" ٢/١٧٤ ج ٦٨٣.

(٥) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى" ص ١١٣ ج ٣٤٠، رواه عنه عباس الدوري أيضاً في "تاريخ يحيى بن معين" ٢/١٧٤ ج ١٠١١.

أنه كان يضعفه أولاً؛ اعتماداً على شيء ظهر له أخيراً أنه غير مؤثر في عدالة هذا الرجل، فصار فيه بعد ذلك إلى التوثيق؛ لعدم قيام الحجة على تضعيفه.

وتضعيفه أولاً لزكريا يرجع إلى أمرين:

أحدهما: توليه القضاء، وقضاؤه على حماد البربري.

قال عباس الدوري: "سمعت يحيى بن معين يقول: "كان زكريا بن منظور قد ولي القضاء، فقضى على حماد البربري، فلذلك حمله هارون إلى الرقة بذاك السبب، و"ليس بثقة"[(1)].

ثانيهما: كونه طُفَيْلِيًّا أي يأتي الولائم بدون دعوة.

قال عباس الدوري: "سئل يحيى عن زكريا، منظور فقال: "ليس به بأس".

فقلت: "قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي" أو نحو من هذا الكلام.

فقال: "ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طفيلياً"[(2)].

فقد مَرَّضَ يحيى بن معين حُجَّة مَنْ ضعفه لذلك السبب بقوله "زعموا".

وقول الدوري: "قد سألتك عنه مرة فلم أرك فيه جيد الرأي" يدل على أن ابن معين كان يضعفه أولاً، ثم تغير اجتهاده فيه.

وتبين أن حجة من يضعفه غير ناهضة للطعن في عدالة الرجل. وزكريا

---

(١) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/ ١٧٤ ج ٧٨٦، وهارون هو: الرشيد الخليفة، أبو جعفر هارون بن المهدي محمد، بن المنصور أبي جعفر الهاشمي العباسي، استخلف بعد الهادي، سنة سبعين ومائة، وكان من أنبل الخلفاء وأحشم الملوك، ذا حج وجهاد وغزو، وشجاعة ورأي. وأمه اسمُها خيزران، وكان مولده بالري سنة (١٤٨ هـ) وموته في الغزو بطوس، في خراسان سنة (١٩٣ هـ) وله خمس وأربعون سنة. تاريخ الأمم والملوك: ١٠/٤٧، وتاريخ خليفة بن خياط: ص٤٧٧، سير أعلام النبلاء: ٨/١٨٣، العبر، ١/٣١٢، دول الإسلام: ١/١١٣.

(٢) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/ ١٧٤ ج ١٠١١.

ابن منظور ضعفه جمهور النقاد - خلاف - ما آل إليه اجتهاد يحيى بن معين فيه، وهذا لا يعنينا - هنا - بقدر ما يعنينا النظر في أقوال ابن معين المتعارضة.

ومن الأقوال المتعارضة عن الناقد - جرحاً وتعديلاً - أيضاً: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل من توثيق: علي بن عاصم الواسطي(١) مرة، وتضعيفه مرة أخرى، وقد تابع احمد بن حنبل على تضعيف علي بن عاصم جماعةٌ من النقاد(٢).

ومما جاء عن الإمام أحمد: ما حكاه عنه أبو داود قائلاً "سمعت أحمد يقول: أنا لا أحدث عن علي بن عاصم، كان فيه لَجَاجٌ، ولم يكن مُتَّهماً"(٣).

أي أنه كان يخطئ فيَلُجُّ على خطئه ولا يعود، ويخاصم في ذلك ويستصغر أصحابه، ومع ذلك فقد كان من الصدق بمكان.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت أبي يقول: "ما عَتَبْتُ على علي بن عاصم في شيء إلا أنه كان يغلط فيلح، ويستصغر أصحابه..."(٤)، وسيأتي ما يفيد نحو هذا المعنى من كلام أحمد بن حنبل نفسه.

هذا هو رأي الإمام أحمد - الأول - فيه وهو عدم الرواية عنه، والطعن في ضبطه؛ لغلطه وخطئه، وإصراره على ذلك.

ومن خطئه الذي أخذه عليه الإمام أحمد: ما ذكره أبو داود حيث قال: "سمعت أحمد ذكر حديث عطاء "يحتشُّ المحرم؟"(٥).

---

(١) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم (ت ٢٠١هـ).
(٢) انظر أقوالهم في "تهذيب التهذيب" ٣٤٨/٧.
(٣) "بحر الدم" ٣٠٤ ج ٧١٢.
(٤) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ١٩٩/٦ ج ١٠٩٢.
(٥) أي يقطع الحشيش ويجمعه.

قال: "هذا الذي غلط فيه علي بن عاصم، فقال: لا يرى بأساً أن يَخْتَتِن المحرم.

يعني صحف في يَحْتَشُ فقال يختتن"[١].

وقد عورض قول الإمام أحمد في تضعيف على بن عاصم بما رواه عنه ابن عرفة حيث قال: "سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن علي بن عاصم فقال: "هو والله عندي ثقة، وأنا أحدث عنه"[٢]

وبقول أبي داود: "سمعت أحمد قيل له: علي بن عاصم؟ قال: "أما أنا فأحدث عنه، وحدثنا عنه"[٣].

وهو موقوف، مخالف لما تقدم عنه آنفا، فقد وثقه هنا ورضيه، بل وحدث عنه بعد ما كان ممتنعاً عن ذلك.

فهذا القول الثاني - وهو التوثيق في علي - هو الذي انتهى إليه اجتهاد الإمام أحمد في هذا الراوي، وذلك بعد التأمل والنظر في خطئه وغلطه وسبر ذلك، فقد تحقق أن خطأه لا يغمر صوابه، وأنه ليس من شرط الثقة السلامة من الخطأ. ويدل على تغيّر اجتهاد أحمد بن حنبل في علي بن عاصم: اشتهار ذلك عند أقرانه من النقاد، فمن متسائل عن سبب ذلك ومن معترض ومن منكر.

قال محمود بن غيلان - في علي بن عاصم -: أسْقَطَهُ أحمد وابن معين وأبو خيثمة، ثم قال لي عبدالله بن أحمد: إن أباه أمره أن يدور على كل من نهاه عن الكتابة عن علي بن عاصم فيأمره أن يحدث عنه"[٤].

فهذا صريح في الدلالة على أن الإمام أحمد تغير اجتهاده في هذا الراوي،

---

(١) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل" ص ٣٢٣ ج ٤٤٤.
(٢) رواه ابن عدي في "الكامل" ١٩٢/٥.
(٣) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل" ص ٣٢٢ ج ٤٤٠.
(٤) "تهذيب التهذيب" ٣٤٨/٧.

حتى دعاه ذلك إلى إرسال ابنه لإشهار هذا الرأي الأخير عنه في علي وهو قبول روايته والتحديث عنه.

وقد استاء الإمام يحيي بن معين من تحول أحمد بن حنبل عن رأيه الأول في علي بن عاصم من التضعيف إلى التوثيق.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "قيل ليحيي بن معين: إن أحمد بن حنبل قال إن علي بن عاصم "ثقة".

قال: لا والله ما كان عنده قط ثقة، ولا حدَّث عنه بحرف قط، فكيف صار اليوم عنده ثقة"(١).

وقد أجاب الإمام أحمد بن حنبل عن سبب هذا التحول بما حاصله: أن لا منافاة بين توثيق الراوي وخطئه، فلم يسلم من الخطأ أحد من الثقات.

قال الإمام أحمد في روايته ابنه صالح عنه - علي بن عاصم مثل الناس يغلط، أَتُراهُ أضعف من ابن لهيعة"(٢).

فقال لي أحمد: "كان حماد بن سلمة يخطئ"، وأومأ بيده خطأ كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً"(٣).

فهذا كله يدل على أن الإمام أحمد غيَّر اجتهاده في علي بن عاصم، وأن موقفه هذا تحقُّقٌ ويقين، أدى إليه التتبع والسبر لمرويات هذا الرجل.

فانتفى التعارض المؤثر بين قولي أحمد بن حنبل في هذا الراوي، وآل أمره إلى التوثيق واعتماد روايته كغيره من الرواة الذين يقع منهم الخطأ، وقبل النقاد حديثهم مع ذلك.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/١٩٩ ج ١٠٩٢.
(٢) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٦/١٨٩ ج ١٠٩٢.
(٣) "أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي" ٢/٣٩٤.

ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل من قوليه في:

"عمر بن نافع[(١)] مولي ابن عمر، فإنه روي عنه تجهيله، ثم روي عنه توثيقه مرة أخرى".

قال المروذي: "سألته عن عمر بن نافع، وعبدالله بن نافع فقال: "عمر لا أعرفه، وأبو بكر بن نافع تكلم بشيء"[(٢)].

فأفاد النص عدم علم الإمام أحمد بشيء من أمر عمر بن نافع، وهذا الموقف - وكان أولاً - معارضاً بما روي عن الإمام أحمد - أخيراً - من توثيق عمر. قال عبدالله بن أحمد: "سألته عن عمر بن نافع فقال: "هذا من أوثق ولد نافع، حدَّث عنه عبيد الله، وزهير، وابن عيينة"[(٣)].

فإن قول الإمام أحمد هنا: "حدَّث عنه عبيد الله، وزهير، وابن عينية" دليل حصول علم جديد بشأن عمر بن نافع، حيث نفى عنه - بروايته ثلاثة - جهالة الحال، وأثبت عدالته وضبطه بقوله "هذا من أوثق ولد نافع".

وأصرح من هذا اللفظ في إفادة توثيق عمر بن نافع قول أحمد - أيضا - في رواية أبي داود: "عمر بن نافع مولى ابن عمر كان من الثقات"[(٤)].

فصار قول الإمام أحمد في عمر بن نافع - أخيراً - إلى التوثيق، وانتفى التعارض المؤثر بتغيُّر اجتهاده في هذا الراوي، وذلك باعتبار حصول معلومات جديدة عن الرجل.

ومما تغير فيه اجتهاد الناقد لاختلال ضبطه وتحديثه بالمناكير:-

الحكم بن عطية[(٥)]:

قال المروذي: "قلت - يعني لأحمد - الحكم بن عطية كيف هو؟

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٥٩١.

(٢) "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد" رواية المروذي عنه ص ١١٧ ج ١٩٥.

(٣) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله عن أبيه ٣/١٠٧ ج ٤٤٢٦.

(٤) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل" ص ٢٠٢ ج ١٤٣.

(٥) الحكم بن عطية العيشي البصري.

قال: البصري؟

قلت: نعم، الذي روي عن ثابت.

قال: "كان عندي ليس له بأس، ثم بلغني أنه حدَّث بأحاديث مناكير" وكأنه ضعفه"(١)

وقد يحكم الناقد على الراوي بالتوثيق بسماع مجلس، أو رواية حديث انتقاه الراوي فاستقبل به الناقد، فيوثقه لإصابته فيه، ثم يخلط الراوي بعد، أو يروي شيئاً ينكشف به أمره، فيتراجع الناقد عن توثيقه إلى تجريحه، وقد يطول اغترار الناقد بالراوي الذي وثقه -أولاً-؛ لدهائه أو معرفته بضاعته في الحديث وأساليب النقد عند المحدثين، فيظل الناقد متتبعاً لحاله، مواصلاً البحث والتنقيب والسَّبْر لمروياته، لعله يظفر بشيء جديد من حال الراوي، يكون سبباً لتغير رأيه فيه إن كان مستحقاً لسلب العدالة أو الضبط. من ذلك: قول يحيي بن معين في:

إبراهيم بن أبي الليث(٢):

فقد رؤي عنه توثيقه مرة، ونقل عنه تكذيبه أيضاً، وهما قولان على طرفي نقيض. أن يكون الراوي ثقة وكذاباً عند الناقد الواحد.

قال عبدالخالق بن منصور: "سئل يحيي عنه، فقال: "ثقة ولكنه أحمق"(٣).

وهذا التوثيق عن ابن معين معارض بأقوال أخرى – عنه – شديدة في الجرح، منها:

ما رواه ابن الجنيد عن يحيي من قوله: "كذاب خبيث، يسرق حديث

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال" عن الإمام أحمد رواية المروذي عنه ص ١٠٣ - ١٠٤ ج ١٦٥.

(٢) إبراهيم بن أبي الليث، واسم أبي الليث نصر، أبو إسحاق (ت ٢٣٤هـ).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ٦/١٩٠ ج ٣٢٥١.

الناس"[١]، أي يدعي مشاركة الناس في السماع من الشيخ، أو في السماع من شيخ في طبقته من تفرد به.

وقال ابن محرز: "سمعت يحيي بن معين وذكر إبراهيم بن أبي الليث فنكر منه شيئاً لم أحفظه، فقلت له: يا أبا زكريا: إن أحمد بن حنبل يختلف إليه، ويكتب عنه.

فقال: "لو اختلفت إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذاباً"[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: "كان أحمد بن حنبل يُجَمِّل القول فيه وكان يحيى بن معين يَحْمل عليه.."[٣].

وغير نلك من الأقوال الواردة عن ابن معين - المتناقضة، لقوله الأول "ثقة، فالبون شاسع بين قول الناقد: "ثقة"، وقوله: "كذاب"، أو "يسرق الحديث" في الراوي نفسه.

والتحقيق : أن التوثيق من يحيي في إبراهيم كان أولاً، لأنه قد خفي عليه أمره وظل يوثقه إلى أن انكشف حاله وافتضح كذبه.

قال الخطيب البغدادي: "هذا القول من يحيي في توثيقه كان قديماً ثم أساء القول فيه بعد، وذمه ذماً شديداً"[٤].

وقد بان حاله وانكشف أمره للنقاد أخيراً حيث ادَّعى سماع ما لم يسمع فكذبه لذلك ابن معين وغيره.

قال عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي: "كنا نختلف إلى إبراهيم بن نصر بن أبي الليث سنة ست عشرة ومائتين: أنا، وأبي أحمد، ويحيي، ومحمد

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٦/١٩١ ج ٣٢٥١.
(٢) "معرفة الرجال" للإمام يحيى بن معين، رواية ابن محرز عنه ١/٩٤ ج ٣٦٦.
(٣) "الجرح والتعديل" ٢/١٤١ ج ٤٦١.
(٤) "تاريخ بغداد" ٦/١٩٠ ج ٣٢٥١.

ابن نوح، وأحمد بن حنبل، في غير مجلس، نسمع منه تفسير الأشجعي[(١)]، فكان يقرؤه علينا من صحيفة كبيرة، فأول من فطن له - أي أنه كذاب - أبي، فقال له: "يا أبا إسحاق هذه الصحيفة كأنها أصل الأشجعي.

قال: "نعم، كانت له نسختان، فوهب لي نسخة، فسكت أبي، فلما خرجنا من عنده، قال لي: "أي بُنّي ذهب عناؤنا إلى هذا الشيخ باطلاً. الأشجعي كان رجلاً فقيراً، وكان يُوصَلُ، وقد رأيناه وسمعنا منه، من أين كان يمكنه أن يكون له نسختان؟ فلا تقل شيئاً، واسكت. فلم يزل مستوراً حتى حدَّث بحديث أبي الزبير عن جابر في الرؤية، وأقبل يتبع كل حديث فيه رؤية يدِّعيه، فأنكر عليه ذلك يحيي بن معين؛ لكثرة - حديثه - ما ادعى، وتوقى أن يقول فيه شيئاً.

وحدث بحديث عوف بن مالك: "أن الله إذا تكلم تكلم بثلاثمائة لسان"

فقال يحيي: هذا الحديث أنكر على نعيم الفارض، من أين سمع هذا من الوليد بن مسلم؟ فجاء رجل خراساني فقال: أنا دفعته إلى إبراهيم بن أبي الليث في رقعة تلك الجمعة.

فقال يحيي: "لا يسقط حديث رجل برجل واحد، فلما كان بعد قليل حدث بأحاديث حماد بن سلمة، عن يعلي بن عطاء، عن وكيع بن عدس، عن عمه أبي رُزين "أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض"، و"ضحك ربنا من قنوط عباده"، حدث بها عن هُشيم بن بشير، عن يعلي بن عطاء، فقال يحيي بن معين: "إبراهيم بن أبي الليث كذاب، لا حفظه الله، سرق الحديث. اذهبوا فقولوا له: يخرجها من أصل عتيق، فهذه أحاديث حماد بن سلمة، لم يشركه فيها أحد ولو حدث بها هُشيم عن يعلي بن عطاء ليس فيها خبر[(٢)]، قلنا: لعل هشيماً أن يكون دلسها كما يدلس؟ فقال هشيم: أخبرنا يعلي بن عطاء علمنا أنه كذاب..."[(٣)].

---

(١) هو عبيد الله بن عبد الرحمن - وقيل ابن عبد الرحمن الأشجعي الكوفي، نزيل بغداد (ت ١٨٢هـ).

(٢) يعني ليس فيها "أخبرنا"، وفيها "عن"، أو "قال" مما يستعمله المدلس. وقد وقع في المطبوع من "تاريخ بغداد" "خير" بالياء المثناة من تحت وهو تصحيف مطبعي، من يعلم حال هشيم واشتهاره بالتدليس.

(٣) "تاريخ بغداد" ٦/١٩٠ - ١٩١ ج ٣٢٥١.

فهكذا كان حال إبراهيم ومآله يعني عند يحيي بن معين - أي أنه صار كذاباً، وقد احتاط ابن معين لتبرئته ما أمكن، ومع ذلك لم يكن من تكذيبه بُدٌّ وذلك توقٍّ شديد.

وقال أبو علي، صالح بن محمد الأسدي: "إبراهيم بن أبي الليث كان يكذب عشرين سنة، وقد أشكل أمره على يحيي وأحمد وعلي بن المديني، حتى ظهر بعد بالكذب، فتركوا حديثه"[١].

هذا الكلام يدل على أنه كان ثقة عند يحيي بن معين وغيره زماناً طويلاً ثم أنكشف أمره بعد، وظهر كذبه، فتركه ابن معين وغيره.

هذا دليل تغير اجتهاد يحيي بن معين في إبراهيم وتحوله عن توثيقه وتعديله إلى جرحه وتكذيبه.

ومما تغير فيه اجتهاد الناقد بناء على قول غيره من النقاد: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل بشأن:

إبراهيم بن محمد الشافعي[٢]:

فإنه ثبت عنه أنه صرح بعد معرفته وجَهْله حاله، وثبت عنه أنه أثنى عليه مرة أخرى، وهذا بناء على قول غيره ممن دلَّه عليه.

قال أبو داود: "قلت لأحمد: عن من أكتب بمكة؟

قال: أبو بشر، ختن[٣] المقرىء[٤] الشافعي، يعني إبراهيم، أحسن الثناء عليه حسين[٥]، ولا أعرفه"[٦].

---

(١) "تاريخ" ٦/١٩٣ ج ٣٢٥١.

(٢) إبراهيم بن محمد بن العباس بن شافع بن السائب المطلبي أبو إسحاق المكي، ابن عم الإمام الشافعي (ت ٢٣٧ وقيل ٢٣٨هـ).

(٣) الختن هو الصهر.

(٤) والمقرئ هنا هو عبد الله بن يزيد المكي.

(٥) حسين هنا ابن علي بن الوليد الجعفي الكوفي (ت ٢٠٣هـ)

(٦) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ج ٢٤٠.

فقد حكم الإمام أحمد - هنا - على إبراهيم بن محمد الشافعي أنه لا يعرفه فهذا حكمه فيه إذا اقتصرنا على هذا النص، وهو معارض بما رواه حرب الكرماني عن أحمد في الراوي نفسه.

قال رحمه الله: "سمعت أحمد بن حنبل يحسن الثناء على إبراهيم بن محمد الشافعي"[(١)].

فهذا الثناء الحسن من الإمام أحمد على إبراهيم بن محمد الشافعي مبني على تزكية حسين كما تقدم آنفا.

فقد تحول في هذا الراوي رأي الإمام أحمد، وتَغَيَّرَ اجتهاده فيه بناء على قول غيره فيه، فانتفى بذلك التعارض المُؤثِّرُ عن قول الناقد لتغيّر اجتهاده في الراوي.

وهذا التحول من الناقد من حكم إلى حكم مبني على علم جديد اعتمد فيه على قول الغير ممن هو أدرى بالراوي. أما الحكم الأول فهو مرافق للبراءة الأصلية، إذ الأصل في الراوي الجهالة حتى تثبت عدالته بتزكية المزكي، وهذا هو الذي انتقل إليه الإمام أحمد - هنا - في هذا الراوي.

---

(١) رواه ابن حاتم في "الجرح والتعديل" ٢/١٣٠ ج ٤٠٧.

الباب الثالث

اختلاف أحوال الراوي

إن كثيراً من أقوال الناقد المتعارضة يحتاج في فهمها إلى تتبع واستقراء، لمعرفة الوجوه والمناسبات والاسيقة التي صدرت فيها، لتفهم على وجهها المقصود، وتحمل على ما أراده الناقد منها.

فقد يصدر عن الناقد - في الرواي - مصطلح هو الحكم العام والمطلق الذي يحكم به على من صدر فيه، ومع ذلك فقد يعرض لذلك الراوي نفسه حال خاص يقتضي الحكم بخلاف الحكم العام، كأن يكون الراوي ثقة لكنه أخطأ في شيء معين، أو ضعف في راو، أو في رواية أهل بلد عنه، فتبدو أقوال الناقد فيه متعارضة، خصوصاً إذا جردت عن السياق الذي وردت فيه.

وقد يكون الراوي - عند الناقد - ثقة أو صدوقاً، فيقرن بكبار الحفاظ فيضعفه الناقد بالنسبة لمن هو أعلى منه طبقة [من أصحاب شيخ ما] أو أكثر ضبطا ومعرفة وإتقاناً. فتبدو أقوال الناقد فيه مختلفة لما بترت عن سياقها، أو اختصرت وجردت.

وعكس ذلك واقع أن يكون الراوي - ضعيفاً - ضعفاً قريباً محتملاً - فيقرن بمن هو أشد ضعفاً منه، فوثقه توثيقاً نسبياً إشارة إلى أنه أحسن حالاً وأوثق نسبياً ممن قرن معه من الضعفاء والمتروكين، وإن كان ذلك الراوي ضعيفاً في نفسه بمفرده.

الفصل الأول

حمل أحد المصطلحين

علي حديث أو أحاديث

ومما يبدي التعارض - أيضاً - بين أقوال الناقد في الراوي الواحد: أن يكون الراوي ضعيفاً عند الناقد، فيصدر فيه من مصطلحات التجريح ما يدل على ضعفه، ثم يوثقه بعد ذلك؛ لكونه أصاب في شيء، أو حفظ شيئاً، أو وافق

الثقات على لفظ أو رواية أو إسناد، أو ضبط رواية شيخ أتقنها على ضعفه المطلق.

وكل ذلك إنصاف واحتياط ودقة وتتبع من الناقد لأحوال الراوي العامة والخاصة، وحكم على كل حال بما يناسبه.

قال أبو الوليد الباجي: "واعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان "ثقة"، ولا يريد أنه "ممن يحتج بحديثه" وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال له: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان "ثقة" يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه "ثقة" بالإضافة إلى غيره.

وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول "لا بأس به". فإذا قيل: "أهو ثقة" قال: الثقة غير هذا".

يدل على ذلك ما رواه أبو عبدالله بن البيع قال سمعت أبا عبدالله محمد ابن يعقوب الشيباني يقول: سمعت أبا بكر محمد بن النضر الجارودي يقول: سمعت عمرو بن على يقول: أنبأنا عبدالرحمن بن مهدي، حدثنا أبو خلدة، فقال رجل: "يا أبا سعيد: "أكان ثقة؟

فقال "كان خياراً، وكان مسلماً، وكان صدوقاً، الثقة: شعبة، وسفيان" وإنما أراد عبدالرحمن بن مهدي - رحمه الله - التناهي في الإمامة، [لو لم][1] يوثق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار. وأبو خلدة هذا، خالد بن دينار البصري. أخرج البخاري في الجمعة، والتعبير، والعلم، عن حَرَمِيَ بن عمارة، عنه عن أنس.

وروى عباس بن محمد الدوري عن ابن معين أنه قال: "محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة".

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من طبعة وزارة الأوقاف المغربية من كتاب التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، حيث ورد النص والسياق يقتضيها.

وأصل ذلك أنه سئل عنه وعن موسى بن عُبَيْدَةَ بن الرَّبذي أيهما أحب إليك؟

فقال: محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة، فإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عُبيدة الربذي".

وقد روى عثمان بن سعيد الدارمي قال: أحمد بن حنبل: "ذكر عند يحيى بن سعيد: عُقيل، وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، فهذا ذكره لعقيل، ولم يذكر سبب ذلك، ولعله قد ذكره له مع مالك، ولو ذكر مع زمعة بن صالح، أو صالح بن أبي الأخضر، لوثقه وعظم أمره.

وقد ذكر لأبي عبد الرحمن النسائي تفضيل ابن وهب الليثَ على مالك فقال: "وأي شيء عند الليث، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة، ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والتَّثبتِ، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به.

قال أبو عبد الله: "وسمعت أبا العباس يقول: "سمعت عباس بن محمد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي يحيى بن سعيد القطان: "لو لم أحدث إلا عن كل من أرضى لما حدثت إلا عن خمسة".

وهذا لا خلاف أنه أراد بذلك النهاية فيما يرضيه، لأنه قد أدرك من الأئمة الذين لا يطعن عليهم أكثر من هذا العدد، لأنه قد سمع من يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن انس، وعبيد الله بن عمر العمري، وهشام بن عروة، وابن جريج، وإسماعيل بن أبي خالد، وسعيد بن أبي عَرُوبَة وسفيان الثوري وشعبة.

وأدرك معمراً وابن عيينة، وهشاماً الدَّسْتَوَائِي، والأوزاعي ونظراءهم كثيراً، والأعمش، وحماد بن زيد، وابن عُلية، وعاصر وكيعاً، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وجماعة من أئمة الحديث الذين لا مزيد عليهم.

وروى ابن المبارك عن سفيان الثوري أنه قال: "أدركت حفاظ الناس أربعة، عاصماً الأحوال، وإسماعيل بن أبي خالد، ويحيى بن سعيد قال: "وأرى هشاماً

الدستوائي منهم، ولم يرد بهذا أنه لم يدرك حافظاً غير هؤلاء، فقد أدرك الأعمش، ومالكاً، وابن عيينة، وشعبة، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السِّخْتَياني، وسليمان التيمي.

وقد قال سفيان مرة أخرى: "حفاظ البصرة ثلاثة: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هندْ، وكان عاصم أعظمهم، ولا شك أنه أراد في حديث مخصوص، أو معنى مخصوص، فإنه قد كان بالبصرة أيوب السخْتِيَاني ويونس بن عبيد، وعبد الله بن عون وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم، ممن هو أحفظ في الجملة، وأتقن من عاصم.

وقد قال علي بن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد، ونكر عنده عاصم الأحول فقال: "لم يكن بالحافظ". فإما أن يكون قد ظهر ليحيى بن سعيد من حديث عاصم في شيخ من الشيوخ ما اقتضى مخالفة ما قال سفيان وشعبة فيه، أو قد قرن له بمن هو فوقه في الحفظ والاتقان: كالزهري، والأعمش، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، فقصر به عن رتبهم.

وقد قال أبو زرعة فيه: "هو صالح الحديث"، فتأمل تفاوت هذه الالفاظ في نكره، واعلم أن موجب ذلك اختلاف السؤال. والله أعلم.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أئمة الناس في زمانهم أربعة: حماد بن زيد بالبصرة، وسفيان بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام. يعني في الحديث والعلم، وقد ترك الليث بمصر وترك جماعة غير هؤلاء.

فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم، بعضِهم إلى بعض. وقد يحكم بالجُرْحَة على الرجل، بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به، لما شهر من فضله وعلمه، وأن حاله يحتمل مثل ذلك، فقد قال علي بن المديني: "كتبنا عن ابن نمير قديماً، لا ينكر الحارث بن حَصِيرة، ولا أبا يعفور، ولا حلام بن صالح. وإنما كان يحدث عن هؤلاء الضعفاء، ثم حدث عن هؤلاء بعد، ثم قال: "لو كان غير ابن نمير لكان، ولكنه صدوق".

فعلى هذا تحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن.

وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرناه، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم، والله الموفق للصواب برحمته"[(١)].

وهذه بعض النماذج البيانية لما أصّله الحافظ أبو الوليد الباجي من اختلاف الأحوال الداعية لاختلاف مصطلحات الجرح والتعديل الواردة عن الناقد الواحد:

«من إحكام نقد الناقد حُكمهُ على الراوي بما يستحقه من ألفاظ الجرح والتعديل، وذلك من خلال تتبعه لمروياته وسبرها. فينتهي فيه إلى أنه "ثقة"، أو "حجة"، أو "ثقة حجة"، أو "لا بأس به"، أو"حسن الحديث"، أو "صالح الحديث"، أو صدوق"، ...الخ.

أو "ضعيف"، أو "ليس بشيء" أو "ليس بثقة" ...الخ الحديث، فيكون هذا هو الحكم المطلق الذي خلص إليه الناقد باعتباره لحديث الراوي.

وقد يحكم عليه حكماً مغيراً، يرتبط بشيء رواه الراوي أخطأ فيه، كحديث أو أحاديث معينة، أو أصاب فيه، ووافق فيه الثقات، كحفظه لحديث أو أحاديث – على ضعفه –، أو إتقانه حديث شيخ.

فإذا ورد قول الناقد الخاص بشيء مما أخطأ فيه الراوي – إن كان ثقة – أو مما أصاب فيه – إن كان ضعيفاً – وخرج عن سياقه ومناسبته ظهر التعارض بين قولي الناقد، فاحتاج الأمر إلى التتبع لبيان ارتباط أحد المصطلحين المتعارضين بشيء خاص. وفي هذا الفصل عرض لنماذج من تعارض مصطلحات الناقد في الراوي حمل فيها أحد المصطلحين على الإطلاق والآخر على التقييد.

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في "الجامع الصحيح" ١/٢٥٦ - ٢٦٢.

ومن التعارض الوارد عن الناقد الواحد في الراوي الواحد الذي يحمل فيه مصطلح الجرح على شيء خاص، ويكون الأصل في ذلك الراوي التوثيق: ما نقل عن يحيى بن معين من أقوال ظاهرة الاختلاف في:

عمرو بن أبي عمرو[١]:

فمما جاء عنه في التوثيق قوله فيه: "ليس به بأس"[٢].

وهذا يرادف قوله "ثقة" على ما هو معلوم في استعمال يحيى بن معين، وهذا التوثيق عورض بتضعيف يحيى بن معين نفسه لهذا الراوي. حيث روى عباس الدوري عنه قوله فيه: "في حديثه ضعف"[٣]. وقوله أيضاً: "ليس بحجة"[٤].

وبعد الاستقراء والتتبع يتبين أن هذا الراوي ثقة عند يحيى بن معين، وإنما ضعف في حديث أو حديثين رواهما - وأصلهما واحد - عن عكرمة عن ابن عباس، وفيما سوى ذلك فهو ثقة.

روى ابن عدي من طريق ابن أبي مريم قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة، ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اقتلوا الفاعل والمفعول به"[٥].

فعلى هذا يحمل قول ابن معين السابق: "في حديثه ضعف"، يعني في

---

(١) عمرو بن أبي عمرو - اسمه ميسرة - مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي أبو عثمان المدني (ت ١٤٤هـ)

(٢) "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي ٢/٢٣٠.

(٣) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/٤٥١ ج ٩٣٥.

(٤) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/٤١٥ ج ١٠٥١.

(٥) " والحديث أخرجه أحمد مسنده - مسند عبدالله بن عباس - ١/٣٠٠. والبيهقي في السنن الكبرى - ٨/٣٢٢ والحاكم في المستدرك - كتاب الحدود - ٤/٣٩٥ - ح (٨٠٤٧) وقال: هذا الحديث صحيح الاسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح و الكامل" ٥/١١٦.

حديثه عن عكرمة عن ابن عباس. وقوله "ليس بحجة" لا ينافي كونه ثقة لما علم من التميز - في استعمال ابن معين - بين الحجة والثقة، فالحجة أرفع أو أعلى من الثقة عنده، كما أن "الثقة" يرادف من قال فيه: "ليس به بأس"، وقد جمع يحيى بن معين بين معنيي الجرح والتعديل اللذين وصف بهما هذا الراوي في عبارات متفرقة - في صيغة فنية - واحدة، تدل على توسط هذا الراوي، وتشير في الوقت نفسه إلى ما اشتملت عليه بعض روايته من لين، حيث قال فيه:

"ليس به بأس، وليس هو بالقوي"[(١)].

وقد ذهب في هذا الراوي مذهب ابن معين - من تضعيفه فيما روى عن عكرمة - جماعة من النقاد.

قال الترمذي: "حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به، ومن وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة".

قال الترمذي: "سألت محمداً (يعني البخاري) عن حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة عن ابن عباس. فقال: "عمرو بن أبي عمرو صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع من عكرمة"[(٢)].

فهذا رأي البخاري في رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، فهو مقارب لرأي ابن معين.

وقال العجلي: "ثقة ينكر عليه حديث البهيمة"[(٣)].

---

(١) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/٤٥٠ ج ٨٨٣ وورد فيه "ليس بن باس" وهو تصحيف مطبعي.
(٢) "علل الترمذي الكبير" ص ٢٣٦ ج.
(٣) "تاريخ الثقات" ص ٣٦٧ ج ١٢٧٦.

فهذا مما يؤكد المعنى الذي أشرنا إليه آنفاً أن يحيى بن معين يرى أن عمرو بن أبي عمرو ثقة، هذا حكمه المطلق فيه، في حين ينكر عليه الحديث المشار إليه من رواية عكرمة عن ابن عباس، على أن من العلماء من صحح هذا الحديث[1]. كما أن من العلماء من ينسب الاضطراب في رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة إلى عكرمة[2].

وممن سلك فيه ابن معين هذا المسلك أي توثيق مطلق وجرح خاص:

أسامة بن زيد الليثي[3]:

فمما ورد عنه فيه من التوثيق المطلق: قوله: "ثقة"[4]، وقوله: "ثقة حجة"[5]، و"ثقة صالح"[6].

والصيغة الثانية وهي قوله: "ثقة حجة" من أعلى درجات التوثيق عند يحيى بن معين وغيره، وهي تزكية يبعد معها احتمال أي ضعف، ومع ذلك روى ابن الجنيد عن يحيى بن معين في الراوي نفسه قوله: "صالح ليس بذاك" يعني أنه صالح في دينه، لكنه ليس بذالك القوي في ضبطه. فكيف جاز مثل هذا القصور في الضبط على من كان "ثقة حجة"؟.

الذي يتبين من خلال التتبع لأقوال ابن معين وغيره من النقاد في هذا الراوي أنه ثقة، أو ثقة حجة، في عموم روايته، ومع ذلك أنكر عليه بعض ما روى، وعلى هذا يحمل قول ابن معين في رواية ابن الجنيد: "صالح، وليس

---

(١) انظر "إرواء الغليل" للشيخ الألباني ٨/١٦ - ١٨.
(٢) انظر "شرح علل الترمذي" لابن رجب ٢/٢٩٧. وهذه المسألة ليست قضية بحثنا.
(٣) أسامة بن زيد الليث، مولاهم أبو زيد المدني (ت ١٥٣ هـ).
(٤) رواه عنه عباس الدوري في "التاريخ" ٢/٢٢ - ٢٣ ج ٦٦٥ و ٧١٧ و ٧٧٨.
(٥) رواه عنه أحمد بن أبي مريم انظر "ميزان الاعتدال" ١/١٧٤ و "تهذيب التهذيب" ١/٢٠٩.
(٦) رواه عنه أبو يعلي الموصلي، انظر "تهذيب التهذيب" ١/٢٠٩.

بذاك"، يؤيد هذا قول ابن البرقي عن ابن معين: "أنكروا عليه أحاديث"[1].
وأسامة بن زيد أَخَذَ عليه بعض ما روى بعض النقاد قبل ابن معين.

قال الفسوي: "وأما أسامة بن زيد الليثي فقد تكلم فيه يحيى القطان وأَمْسَكَ عن حديثه، وهو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقة مأمون"[2].

وقد أشار يحيى بن معين بقوله: "أنكروا عليه أحاديث" إلى ما أخذه عن شيخه يحيى القطان من طعنه على أسامة في شيئين.

أحدهما: روايته عن عطاء بن أبي رباح عن جابر مرفوعاً: "أيام منى كلها مَنْحرٌ.. الحديث[3].

ثانيهما: رواية أسامة بن زيد عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب.

قال العقيلي: "حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا عمرو بن علي قال: حدثنا يحيى بن سعيد بأحاديث أسامة بن زيد، ثم تركه، وقال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب "على النُّكرة لِمَا قال"[4].

قال الحافظ ابن حجر: وقال ابن القطان [الفاسي]: "هذا أمر منكر؛ لأنه بذلك يساوي شيخه[5] الزهري".

ثم تعقبه ابن حجر بقوله: "ولم يرد يحيى القطان بذلك ما فهمه عنه، بل

---

(١) "سؤالات ابن الجنيد" ص ١١٢ ج ٥٨٥.

(٢) "المعرفة والتاريخ" ٣/٤٣.

(٣) أورد الفسوي هذا الحديث في "المعرفة والتاريخ" ٣/١٨٠ - ١٨١ من طريق أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، مرفوعاً. ثم قال: "وكان يحيى القطان أنكر هذا الحديث، فتكلم في أسامة لهذا الحديث، وأسامة عند أهل بلده بالمدينة ثقة مأمون، وكان يجب على يحيى غير ما قال؛ لأن قيس بن سعد قد روى بعض هذا عن عطاء ابن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم".

(٤) "الضعفاء الكبير" ١/١٧ - ١٨ ج٢.

(٥) وقع في "تهذيب التهذيب" ١/٢١٠ "نسخة الزهري" وهو تصحيف، والتصويب من "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان الفاسي ٤/٨٤ ج ١٥١٧، ويدل عليه - أيضاً - قوله في النص أعلاه: "يقول: سمعت سعيد بن المسيب" على النكرة لما قال.

أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذ أسامة فقال عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب "فأنكر عليه القطان هذا لا غير"[١].

فهذا مما قصده يحيى بن معين بقوله - في رواية ابن البرقي - "أنكروا عليه أحاديث" ويدل على ذلك قول ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة "كان يحيى بن سعيد يضعفه"[٢].

والمقصود - هنا -: أن قول ابن معين المطلق في أسامة بن زيد هو التوثيق. وما روى عنه من تجريح معارض كقوله: "ليس بذاك" محمول على شيء معين، وهو ما أنكر عليه مما تقدم ذكره عن القطان، وقد تابع ابن معين على توثيق أسامة نقاد آخرون:

قال علي بن المديني: "كان عندنا ثقة"[٣].

وقال العجلي: "ثقة"[٤]، ووثقه الفسوي كما تقدم.

وقال ابن نمير: "مدني مشهور"[٥].

ومن النقد الذي يحمل على شيء معين من رواية الراوي، وقد عارض حكم الناقد المطلق -: ما روي عن الإمام أحمد في:

حَكيم بن جُبير[٦]:

حيث قال فيه: "هو حسن"[٧].

---

(١) "تهذيب التهذيب" ١/٢١٠.
(٢) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ٢/٢٨٥ ج ١٠٣١.
(٣) "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني" ص ٩٨ ج ١٠٣.
(٤) "تاريخ الثقات" ص ٦٠ ج ٥٩.
(٥) "تهذيب التهذيب" ١/٢٠٩.
(٦) حكيم بن جُبير الأسدي، ويقال: مولى الحكم بن أبي العاص الثقفي الكوفي.
(٧) "شرح علل الترمذي" لابن رجب ٢/٥٦٦.

فإن هذا من مصطلحات التعديل عند النقاد - ومنهم: الإمام أحمد بن حنبل، وقد جاء عنه - أيضاً - ما يعارض قوله في هذا الراوي، حيث روى عنه ابنه عبد الله قوله: "وحكيم ضعيف الحديث مضطرب"[(١)]. والاضطراب معناه أن الراوي يأتي بروايات على أوجه مختلفة لا يمكن الجمع بينها، ولا ترجيح إحداها على غيرها.

وقال المروذي: "وسألته عن حكيم بن جُبير فقال: "ليس بذاك"[(٢)].

يعني ليس بذاك القوي، أو ليس بذالك المعتمد، أو ليس بذالك الحافظ، أو غير ذلك، مما يفهم منه عدم الاعتداد برواية الرجل.

والقولان الأخيران عن أحمد - أعني الجرح - يمثلان الحكم المطلق في هذا الراوي، وما نقل عنه من التوثيق أولاً وهو خاص بحديث معين، ذهب إليه أحمد.

قال ابن عدي: "سمعت أحمد بن حفص يقول: "سئل أحمد بن حنبل - يعني وهو حاضر - متى تحل الصدقة؟

قال إذا لم يكن خمسون درهماً، أو حسابها من الذهب، قبل له. حديث حَكيم بن جبير؟ قال: نعم"[(٣)].

وحديث حكيم بن جبير المشار إليه رواه أحمد من طريق وكيع، ثنا سفيان عن حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خُدوشاً، كدوشاً في وجهه، قالوا يا رسول الله: وما غناه؟ قال: "خمسون درهماً، أو حسابها من الذهب"[(٤)].

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال" عن الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله عنه ٣٩٦/١ ج ٧٩٨.
(٢) "العلل ومعرفة الرجال" عن الإمام أحمد، رواية المروذي عنه ص ٨٧ ج ١٢٢.
(٣) "الكامل" ٢١٨/٢.
(٤) "المسند" ٣٨٨/١ و٤٤١ وأخرجه الترمذي في "سننه" ٤٠/٣ - ٤١ ج ٦٥٠ كتاب الزكاة، باب ما جاء من يحل له الزكاة.

قال ابن رجب الحنبلي في حكيم بن جبير: "وقد تقدم أن الترمذي حسن حديثه".

وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة: "هو حسن"، واحتج به، وقال مرة في حكيم: "هو ضعيف الحديث مضطرب"[1].

فقول أحمد المطلق في حكيم هو التضعيف، وقد تابعه على هذا الحكم جمهور النقاد.

قال ابن مهدي: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات"[2].

وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[3].

وقال البخاري: "كان شعبة يتكلم فيه"[4].

وقال الآجري عن أبي داود: "ليس بشيء"[5].

وقال أبو حاتم الرازي: "ما أقربه من يونس بن خباب في الرأي والضعف، وهو ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود، نسأل الله السلامة"[6].

وقال النسائي: "ضعيف"[7].

وقال الدارقطني: "يترك"[8].

---

(١) "شرح علل الترمذي" ٢/٥٦٦.
(٢) رواه ابن عدي في "الكامل" ٢/٢١٧.
(٣) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/١٢٧ ج ١٣٦٣.
(٤) "الضعفاء الصغير" ص ٣٤ ج ٨٣.
(٥) "تهذيب التهذيب" ٢/٤٤٦.
(٦) "الجرح والتعديل" ٣/٢٠٢ ج ٨٧٣.
(٧) "الضعفاء والمتروكين" للنسائي ص ٣١ ج ١٢٩.
(٨) "أسئلة البرقاني" للدارقطني ص ٢٤ ج ١٠٠.

ومما جاء عن الناقد من أقوال ظاهرة في التعارض: قولا الإمام احمد بن حنبل في:

حماد بن سلمة[(١)]:

فإنه وثقه مرة، وضعفه أخرى، وظهر من خلال تتبع أقوال الإمام أحمد – وغيره – في حماد أن له أخطاء وأوهاماً كثيرة، ومع ذلك فقد سَلِمَ له ما روى عن ثابت بن أسلم البُناني، وحُميد الطويل، فإنه قد أتقن حديثهما؛ حتى صار مقدماً على غيره فيهما، وإن تُكُلِّمَ في روايته عن غيرهما.

فمما ورد عن الإمام أحمد من توثيق في حماد – قول محمد بن مُطَهِّر "سألت أحمد بن حنبل، فقال: حماد بن سلمة – عندنا – من الثقات، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة"[(٢)].

وقال الإمام أحمد في الحمادين[(٣)]: "ما منهما إلا ثقة"[(٤)].

وقال سعيد بن أبي سعيد الأراطي الرازي: "سئل أحمد بن حنبل عن حماد بن سلمة فقال: "صالح"[(٥)].

فهذه الأقوال عن أحمد دالة على عدالة حماد وضبطه ونبله، وقد عارضا قول محمد بن يحيى النيسابوري: "قلت لأبي عبد الله في بعض حديث حماد: "صحيح"؟ ونكرت له خطأ.

فقال: "إن حماد بن سلمة يخطئ، وأومأ بيده خطأ كثيراً، ولم ير بالرواية عنه بأساً"[(٦)].

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة (ت ١٦٧ هـ).

(٢) "سير أعلام النبلاء" ٧/٤٤٨ و ٤٥٢ - ٤٥٣ وروى ابن عبد الجملة الأولى منه ٢/٢٥٤ و ٢٥٥ بلفظ "حماد بن سلمة عندنا ثقة".

(٣) يعني حماد بن سلمة وحماد بن زيد.

(٤) "تهذيب التهذيب" ٣/١٢.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣/١٤١ ج ٦٢٣.

(٦) "بحر الدم" ص ١٢٢.

ويظهر من خلال التتبع والاستقراء أن الخطأ المشار إليه في قول أحمد هو ما كان من غير رواية حماد عن ثابت وحُميد الطويل.

قال أبو داود: "سمعت أحمد قال: "ليس أثبت في ثابت من حماد ابن سلمة، هؤلاء الشيوخ يتوهمون"[(١)].

وقال أبو طالب قال أحمد بن حنبل: "حماد بن سلمة أثبت الناس في حُميد الطويل، سمع منه قديماً، وأثبتُ في حديث ثابت من غيره"[(٢)].

ومما جاء عن الإمام أحمد من الطعن في رواية حماد عن غير ثابت وحُميد الطويل قوله: "ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قضيته"[(٣)].

يعني أنه كان يحدثهم – بعد ضياع كتابه عن قيس بن سعد– من حفظه فيخطئ.

ومن ذلك قول أحمد أيضاً: "أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه"[(٤)].

يعني فأنكَرْتُ عليه لإغرابه بها على أقرانه.

ومما أنكر على حماد بن سلمة أيضاً: خطؤه الذي كان يقع له حينما كان يصنف؟ فإنه أثناء نقله للأحاديث من الأصول إلى المصنفات وقع منه الخطأ.

قال جعفر الطيالسي: "من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع منه نُسَخا فهو صحيح"[(٥)].

---

(١) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل" ص ٣٢ ج ٥١٤.
(٢) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٣/١٤١ ج ٦٢٣.
(٣) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله عن أبيه ٣/١٢٧ ج ٤٥٤٤.
(٤) "تهذيب التهذيب" ٣/١٢.
(٥) "تهذيب التهذيب" ٣/١٢.

أي من سمع منه المصنفات التي ألفها ففيها خطأ، وقع له أثناء التحويل، أما أصوله فهي صحيحة.

كل هذا يدل على أن حماداً قد تكلم فيه فيما سوى روايته عن ثابت وحُميد، وهو مما يوضح أن كلام أحمد في حماد خاص بما روى عن غير ثابت وحُميد.

وقد يكون الراوي ثقة، إلا أنه ضعيف في سماع معين، فيطلق الناقد فيه التوثيق، وينقل عنه فيه تجريح مجرد عن سياقه، فيبدو التعارض، من ذلك: ما جاء عن يحيى بن معين من قوليه في:

يحيى بن عبد الله بن بُكير[(١)]: أحد الأئمة الحفاظ الذي لهم دراية بهذا الشأن.

قال أبو داود سمعت يحيى بن معين يقول: "أبو صالح أكثر كتباً ويحيى ابن بكير أحفظ منه"[(٢)] فهذا يدل على ضبطه وحفظه.

وقد عارض هذا قول يحيى بن معين نفسه: "سألني عنه أهل مصر فقلت ليس بشيء"[(٣)].

وهذا يعني أنه ضعيف، فكيف يكون ضعيفاً من كان أحفظ من أبي صالح؟

الجواب: أن يحيى بن معين يقصد طعناً خاصاً وهو سماع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حَبِيب كاتب الليث وكان شَرَّ عرض.

قال الساجي: "قال ابن معين: "سمع يحيى بن بكير الموطأ بعَرْض حبيب كاتب الليث، وكان شَرَّ عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ويصفح

---

(١) يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي الخزومي مولاهم أبو زكريا المصري (ت ٢٣١هـ).

(٢) "تهذيب التهذيب" ١١/٢٣٨.

(٣) "تهذيب التهذيب" ١١/٢٣٨.

ورقتين ثلاثة"[1]. وقال مسلمة بن قاسم: "تكلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بِعَرْض حبيب"[2].

قال الاثرم عن أحمد: "كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرؤون عليه الخطأ، وهو شبه نائم".

قال ابن حبان: "امتحن أهل المدينة بحبيب بن أبي حبيب الوراق كان يدخل عليهم الحديث، فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء. انتهى"[3].

فهذا يبين أن كلام من تكلم فيه يحيى بن بكير إنما مرده إلى شيء خاص وهو سماع موطأ مالك بعرض حبيب بن أبي حبيب، وعلى هذا يحمل كلام ابن معين أيضاً.

الفصل الثاني
حمل أحد المصطلحين
على رواية شيخ

مما يبدي التعارض بين مصطلحات الناقد في الراوي الواحد: أن يكون هذا الأخير ثقة - عند الناقد حسب التتبع والاستقراء لمروياته، فيصدر فيه من مصطلحات التعديل ما يستأهله، ثم يطعن فيه، في رواية شيخ؟ فيصدر فيه من مصطلحات التعديل ما يستأهله، ثم يطعن فيه في رواية شيخ؟ لعدم صحة سماعه منه، أو لفوات أصله عنه، أو لتحديثه بالمناكير عنه.

فيكون حكم الناقد المطلق في الراوي هو التوثيق، وما جاء عنه من التجريح يحمل على ما روى عن شيخ، فيقع كل مصطلح موقعه النقدي لحل

---

(١) "تهذيب التهذيب" ١١/٢٣٨.
(٢) "تهذيب التهذيب" ١١/٢٣٨.
(٣) "شرح علل الترمذي" لابن رجب ٢/٨٣٠.

إشكال التعارض بين مصطلحات الناقد في الراوي الواحد، ويستعان على تمييز أقوال الناقد الخاصة بتتبع الروايات الثابتة عنه، واستعراض أقوال النقاد المعاصرين، فقد يقاربون الناقد في نقده الخاص، إن لم يشاركوه فيه.

وهذه بعض النماذج التي تجلي هذا الأمر:

فمن التعارض في ألفاظ الجرح والتعديل عن الناقد الواحد في الراوي الواحد الذي يكون الراوي فيه مقبول الرواية صحيح الحديث إلا في شيء معين: ما ورد عن يحيى بن سعيد القطان في:

حماد بن سلمة:

فإنه قال فيه – فيما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه – قال: قال يحيى بن سعيد: "إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعيد حقاً "فهو".

قلت له: ماذا؟ قال نكر كلاماً.

قلت: ما هو؟

قال: "كذاب"

قلت لأبي: لأي شيء هذا؟

قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم[1]

فإن ظاهر قوله: "كذاب" يقتضي أن يصنف حماد في سلك الوضاعين، وهذا لم يقله أحد من النقاد، بل عن يحيى القطان نفسه ما يخالف قوله السابق، حيث رضي حديث حماد، وظل يروي عنه حتى مات.

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد" رواية ابنه عبد الله عنه ١٢٧/٣ ج ٤٥٤٢ و ٤٥٤٣.

قال يحيى بن معين: "ومات يحيى بن سعيد - يعني القطان- وهو يحدث عنه"[(١)].

وهذا الذي نكره ابن معين عن يحيى القطان جاء ما يؤيده عن علي بن المديني.

قال محمد سمعت علياً - يعني ابن المديني - قيل له: "تكلم يحيى في حماد بن سلمة؟

قال: "لا"[(٢)].

وهذا الذي نقله يحيى بن معين وعلي بن المديني عن يحيى القطان في حماد بن سلمة من التوثيق هو حكمه المطلق فيه، وهو لا يمنع أن يكون له كلام خاص في بعض مرويات حماد، ومن ذلك: ما روى عن قيس بن سعد، وعليه يحمل كلام القطان السابق، فهو أي حماد بن سلمة مضعف في قيس بن سعد، وسبب تضعيفه: أنه ضاع منه كتاب قيس، فكان يحدث من حفظه فيخطئ.

قال الإمام أحمد: "ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه، هذه قضيته"[(٣)] ويدل على كون حماد مضعفاً عند القطان في قيس بن سعد وزياد الأعلم أيضاً: قول يحيى بن سعيد نفسه: "حماد بن سلمة عن زياد الأعلم وقيس بن سعد "ليس بذاك" ولكن حديث حماد عن الشيوخ عن ثابت وأبي حمزة وهذا الضرب"[(٤)].

ومثل هذا الذي نكره يحيى القطان في حماد: قول الإمام أحمد بن حنبل "حماد ابن سلمة: إذا روى عن الصغار أخطأ، وأشار إلى روايته عن ابن أبي هند"[(٥)].

---

(١) "تاريخ يحيى بن معين"، رواية عباس الدوري عنه ٢/١٣١ ج ٤٥٤٧.
(٢) رواه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" ٢/١٣٣.
(٣) "العلل ومعرفة الرجال عن أحمد"، رواية ابنه عبد الله عنه ٣/١٢٧ ج ٤٥٤٤.
(٤) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ٣/١٤١ ج ٦٢٣.
(٥) "شرح علل الترمذي" لابن رجب ٢/٧٨٣.

والحاصل هنا: أن يحيى القطان يرى توثيق حماد بن سلمة فيما روى عن غير قيس بن سعد وزياد الأعلم، وعلى هذا فحكمه المطلق فيه التوثيق وتجريحه خاص بما روى عن قيس وزياد الأعلم. والكذب الذي أطلقه يحيى القطان على حماد يقصد به الخطأ في رفع أحاديث هي موقوفة، فإن الخطأ في مثل هذا الأمر ليس من قبيل الاختلاق عند النقاد خصوصاً إذا كان من صدر منه ذلك ثقة، فذلك أحد وجوه التعليل عندهم.

ومن ذلك تعارض مصطلحات الجرح والتعديل عن الإمام أحمد بن حنبل في:

جرير بن حازم(١):

فإن مطلق كلامه فيه التوثيق والتعديل، إلا أنه ضعيف فيما روى عن قتادة، كما أن له أوهاماً وأخطاء نقدها عليه، وهي لا تصل له إلى التضعيف المطلق فمما ورد عن الإمام أحمد من توثيق في جرير بن حازم: قوله: "جرير زينته خصال، كان صاحب سنة، عند جرير من الحديث أمر عظيم"(٢).

ففي النص إثبات لعدالة جرير وحسن هديه، كما فيه رفع لشانه وإثبات لحفظه وكثرة تحصيله، وكل هذا يدل على أنه مقبول الرواية، صحيح الحديث عند أحمد، ولهذا قال فيه أيضاً: "وجرير بن حازم أيضاً "ثقة". وقد عورض هذا التوثيق من الإمام أحمد بقوله أيضاً: "جرير كثير الغلط"(٣).

والمقصود بهذا الغلط: روايته عن قتادة فإن الإمام أحمد ضعف جريراً في قتادة، ومع ذلك فهو صالح عنده.

قال الميموني عن أحمد: "كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس يوقف أشياء ويسند أشياء ثم أثنى عليه وقال: (صالح صاحب سنة)(٤).

---

(١) جرير بن حازم بن زيد عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري، والد وهب (ت ١٧٠هـ).
(٢) "العلل ومعرفة الرجال عن أحمد" رواية ابنه عبد الله عنه ٣/١٠٢ ج ٤٣٩٤.
(٣) "تهذيب التهذيب" ٢/٧١.
(٤) "تهذيب التهذيب" ٢/٧٢.

وانتقد الإمام أحمد على جرير - أيضاً - أشياء وهم فيها لماحدث بمصر.

قال الأثرم قال أحمد: "جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ"[1].

والوهم يقع للحفاظ وغيرهم من عموم الرواة، يقع لهم الخطأ، فقول الإمام احمد "حدث بالوهم بمصر، "لا يسلب عنه مطلق الحفظ، فقد قال المروذي: "ونكر جرير بن حازم فقال: "كان حافظاً"، وقال مرة: "في بعض حديثه شيء"[2].

فنخلص من هذا أن قول أحمد المطلق في جرير هو التوثيق، غير أنه ضعفه في قتادة، ووهمهُ فيما حدث به بمصر، وقد جنح إلى مثل رأي أحمد في جرير يحيى بن مَعين، حيث قال فيه: "ثقة".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت يحيى عن جرير بن حازم فقال: "ليس به بأس" فقلت له: "إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير"

فقال: "ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف"[3].

وقال يعقوب بن شيبة: حدثنا إبراهيم بن هاشم، قال: سمع جرير بن حازم فقال "ليس به بأس" فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس بمناكير "فقال: "هو عن قتادة ضعيف".

وقال ابن عدي: "وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فانه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره"[4].

---

(١) "تهذيب التهذيب" ٢/٧١.
(٢) "العلل ومعرفة الرجال" عن الإمام أحمد، رواية المروذي عنه، ص ٩٥ ج ١٤٣.
(٣) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله عن أبيه ٣/١٠ ج ٣٩١٢.
(٤) "الكامل" ٢/١٣٠.

الفصل الثالث

حمل أحد المصطلحين على رواية أهل بلد أو على ما حدث به الراوي من حفظه

قد يحدث الراوي خارج بلده في غياب أصوله، فيقع الخطأ في حديثه، وتكثر المناكير في رواياته إذا كان سيء الحفظ، فيحمل عنه أهل البلد الذي حدث فيه من غير أصوله، فإذا رووا عنه ما لم يحفظه جاءت المناكير في حديثه. وما حدث به في بلده بحضرة أصوله يكون فيه ثقة لضبطه ما روى.

وقد تختلف مصطلحات الناقد في الراوي، فيوثقه فيما حدث به من أصوله، ويضعفه فيما روى عنه أهل البلد حيث حدَّث من غير أصوله. فيكون الراوي ثقة إلا في رواية أهل بلد عنه، وهذا من وجه تعارض مصطلحات الناقد في الراوي.

كما يكون الراوي ثقة فيما حدث من أصله، ضعيفاً فيما حدث من حفظه لسوء حفظه، فينزل كل ناقد مكانه، ويقع كل مصطلح موقعه، فيخرج التوثيق على الأصل في الراوي، وهو ما اعتمد فيه كتابه لسوء حفظه، والتجريح على ما حدث من حفظه فأخطأ فيه.

فممن تعارضت فيه أقوال الناقد حسب اختلاف من حدَّث عنه من أهل الأقاليم:

زهير بن محمد[١]:

قال يحيى بن معين: "ثقة"[٢].

---

(١) زهير بن محمد التميمي ابو المنذر، الخراساني، المروزي، الخرقي (ت ١٦٢ هـ).

(٢) "تاريخ يحيى بن معين"، رواية عباس الدوري عنه ٢/١٧٦ ج ٤٧٥٢، و "تاريخ عثمان الدارمي" ص ١١٤ ج ٣٤٥.

وقال مرة: "ليس به بأس"[(١)].

وهما بمعنى واحد عند يحيى.

وقال مرة: "صالح"[(٢)].

وهذا هو الحكم المطلق من يحيى في زهير بن محمد يعني أنه يرى توثيقه. وقد جاء عنه ما يخالف رواية جمهور تلاميذه.

قال معاوية بن صالح: سمعت يحيى قال: "زهير بن محمد، خراساني ضعيف"[(٣)].

وهذا التضعيف يختص بما رواه الشاميون عن زهير بن محمد، حيث كان يحدث بالشام من حفظه فيغلط، وما حدث بالعراق من كتبه فهو صالح. قال الاثرم عن أحمد: "في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير، ثم قال: وأما رواية أصحابنا فمستقيمة: عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر، وأما أحاديث أبي حفص التنيسي عنه، فتلك بواطيل موضوعة، "أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله"[(٤)].

وقال البخاري: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير، قال أحمد "كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه"[(٥)]. وهذا كناية عن كثرة إغراب أهل الشام على زهير.

---

(١) "معرفة الرجال"، رواية ابن محرز عن يحيى ١/٩٠ ج ٣٣٥، و"من كلام أبي زكريا في الرجال"، رواية أبي خالد الدقاق عنه ٣٠ ج٩.
(٢) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" من طريق ابن أبي خيثمة ٣/٥٩٠ ج ٢٦٧٥.
(٣) رواه العقيلي في "الضعفاء الكبير" ٢/٩٢ ج ٥٤٩.
(٤) "تهذيب التهذيب" ٣/٣٤٩.
(٥) "التاريخ الكبير" ٣/٤٢٧ - ٤٢٨ ج ١٤٢٠.

قال ابن رجب: "يعني سموا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد، وليس بزهير ابن محمد الخراساني"[1].

وقال ابو حاتم الرازي: "محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه من أهل خراسان، سكن المدينة، وقدم الشام، فما حدَّث من كتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط"[2].

فهذا كله تفسير وبيان لجرح من جرح زهير بن محمد، كيحيى بن معين، فهو إنما طعن فيه للسبب المذكور: "واختلفت فيه الرواية عن يحيى بن معين، وهو بحسب أحاديث من روى عنه"[3].

وجمهور النقاد يرون التفصيل في حكم رواية زهير بن محمد، قال الترمذي: "وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: "أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة"[4].

يعني موافقة لأحاديث الثقات. وقد حذا فيه النسائي حذو ابن معين حينما قال فيه مرة: "ليس بالقوي"[5]، ومرة: "ضعيف"[6]، يعني في رواية الشاميين عنه، ويدل على هذا قول النسائي نفسه مرة أخرى: "ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة يعين التنيسي عنه مناكير[7]. وعمرو بن أبي سلمة عِدادُه في الشاميين؟ فإنه ينسب دمشقياً.

ومما تعارض الجرح والتعديل عن الناقد الواحد الذي يحمل فيه أحد

---

(١) "شرح علل الترمذي" ٢/٨٢٢.
(٢) "الجرح والتعديل" ٣/٥٠ ج ٢٦٧٥.
(٣) "هدي الساري" ص ٤٠٣.
(٤) "سنن الترمذي" ٥/٤٠٠ ج ٣٢٩١.
(٥) "الضعفاء والمتروكين" للنسائي ص ٤٤ ج ٢١٨.
(٦) "تهذيب التهذيب" ٣/٣٥١.
(٧) التهذيب ٣/٣٥١ - ٣٥٢.

المصطلحين - الجرح - على شيء معين -: ما ورد عن الإمام أبي زرعة الرازي من أقوال في:

عبد الله بن نافع الصائغ[(١)]:

فإنه قد وثقه مرة وجرحه أخرى، فكان مما وثقه به: قول: "لا بأس به"[(٢)]. وهذا يقتضي أن يكون عبد الله مقبول الرواية أو حسن الحديث على الأقل. ويخالف هذا ما رواه البرذعي عن أبي زرعة حيث قال: "ذكرت أصحاب مالك، فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ، فَكَلَّحَ وجهه"[(٣)].

فقول البرذعي - حكاية عن أبي زرعة - "فَكَلَّحَ وجهه" هو من ألفاظ التجريح المستعملة عندهم، حيث يلتجئ الناقد إلى بعض الحركات؛ تعبيراً عن طعنه في الراوي، مثل:

١ - تحريك الأيدي.

٢ - وتحريك الرأس.

٣ - وتحميض الوجه.

٤ - والإشارة إلى اللسان [كناية عن الكذب].

٥ - وتَكَلُّحُ الوجه.

وقد صارت هذه الحركات والقسمات ألفاظاً للنقد بما اقترن بها من شرح للناقد نفسه، أو من جاء بعده من النقاد، أو من تلاميذه، ثم غلبت حكايتها على أنها من الصيغ المستعملة عند النقاد.

وبخصوص هذه الحركة المستعملة من أبي زرعة "فَكَلَّحَ وجهه" فإن معناها اللغوي يدل على استياء الناقد من الراوي المذكور وعدم رضا حاله.

---

(١) عبدالله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم، ابو محمد المدني (ت ٢٠٦هـ).

(٢) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي ١٤٨/٥ ج ٨٥٦.

(٣) "الضعفاء" لأبي زرعة الرازي (ضمن: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٧٣٢/٢.

قال ابن منظور: "الكُلُوح: تكشُر في عُبُوس".

وقال ابن سيده: "الكلوح والكلاح: بدو الأسنان عند العُبوس".

وقال أبو إسحاق: "الكالح الذي قد قَلُصَتْ شَفَتاه عن أسنانه، نحو ما ترى من رؤوس الغنم إذا برزت الأسنان وتشمرت الشفاه"[(١)].

وقد جاءت هذه الصيغة مرة أخرى عن أبي زرعة الرازي في راو آخر فاقترنت بما دل على كونها جرحاً.

قال البرذعي: "ذكرت لأبي زرعة: عمرو بن عثمان الكلابي؟ فَكَلَّحَ وجهه، وأساء الثناء عليه"[(٢)].

ويؤيد كون هذه الصيغة من ألفاظ الجرح قول البرذعي: "وقال لي أبو زرعة: "ابن نافع الصائغ - عندي - منكر الحديث" حدث عن مالك، عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم [ما بين بيتي ومنبري] وأحاديث غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه"[(٣)].

فكل هذا يدل على أن عبد الله بن نافع الصائغ مجروح - أيضاً - عند أبي زرعة الرازي كما يدل ذلك على أن قول البرذعي أو غيره حكاية عن الناقد "فكلح وجهه" صيغة جرح.

وبهذا علم تعارض قولي أبي زرعة في ابن الصائغ، مرة يعدله، ومرة يجرحه، وسبيل ذلك أن عبد الله بن نافع هذا عدل، سيء الحفظ، صحيح الكتاب، فما رواه من كتابه فهو فيه ثقة، وما رواه من حفظه هو فيه ضعيف،

---

(١) "شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال" د. سعدي الهاشمي ١/١١١.

(٢) "الضعفاء لأبي زرعة الرازي"، ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٢/٧٥٩.

(٣) "الضعفاء لأبي زرعة الرازي" ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٢/٣٧٥-٣٧٦.

ويدل على ذلك أن بعض ما أنكره عليه أبو زرعة الرازي هو من قبل سوء حفظه.

قال البرذعي: "قلت لأبي زرعة: "حديث عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم [نهى عن إخصاء الخيل]؟[1] فقال هذا رواه أيوب، ومالك، وعبد الله، وبُرْدُ بن سنان، ومحمد بن إسحاق، والمعمري، وجماعة، عن نافع، عن ابن عمر فقط، وبمثل ذا يستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجل واحد "يعني أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل على سوء حفظه، وضعفه"[2].

فمخالفة عبد الله بن نافع للحفّاظ دليل على سوء حفظه وسبب ضعفه.

وقد ذهب إلى كون ابن الصائغ سيء الحفظ صحيح الكتاب بعض المحققين من النقاد، منهم:

١ - محمد بن إسماعيل البخاري، حيث قال: "يعرف حفظه ويُنْكَرُ وكتابه أصح"[3].
يعني أنه إذا روى من حفظه جاء بالمعروف، وجاء بالمنكر، لسوء حفظه، وإذا اعتمد كتابه فحديثه صحيح، أو أصح مما يروي من حفظه.

٢ - أبو حاتم الرازي حيث قال فيه أيضاً: "ليس بالحافظ، هو لين تَعرِفُ حفظه وتنكر، وكتابه أصح"[4].

---

(١) أخرجه احمد في مسنده - مسند عبدالله بن عمر ٤٢/٢، وإسناده ضعيف، وذكره ابن عدي في الكامل - ١٦٥/٤ قال البخاري: عبدالله بن نافع مولى ابن عمر فيخالف في حديثه وقال في موضع آخر عبدالله بن نافع عن أبيه فيه نظر، المرجع السابق.
(٢) "الضعفاء لأبي زرعة الرازي" ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) ٦٩٣/٢ - ٦٩٤.
(٣) "التاريخ الكبير" ٢١٣/٥ ج ٦٨٧.
(٤) "الجرح والتعديل" ١٨٤/٥ ج ٨٥٦.

٣ - أبو حاتم ابن حبان، حيث قال فيه: "كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ"[(١)].

ومن المتأخرين: الحافظ ابن حجر، حيث قال فيه: "ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين"[(٢)].

فهذه كلها قرائن تجعل طعن أبي زرعة الرازي في عبد الله بتلك الحركة التي عبر عنها البرذعي بقوله "فكلّح وجهه" خاصاً بما روى من حفظه، وما سوى نلك - مما روى من كتابه - هو فيه ثقة.

وإطلاق لفظ "لا بأس به"، أو "ثقة" عند من لا يعتبرها من أعلى ألفاظ التوثيق أنسب لحاله، ولهذا قال فيه ابن معين أيضاً: "ثقة"[(٣)].

الفصل الرابع
كون أحد النقدين نسبياً

قد يُوَثِّق الناقد راوياً ابتداء، فيصدر فيه من مصطلحات التوثيق ما يدل على حكمه المطلق، كقوله "ثقة"، أو "حجة"، أو "لا بأس به"، أو "صدوق"، أو "صالح الحديث" إلخ... ثم يعرض له سؤال في الراوي نفسه، مقارناً بغيره من كبار الحافظ من أصحاب شيخ. فيحكم عليه بما يليق بحاله بين أولئك الحفاظ كقوله: "ضعيف"، أو "ضعيف الحديث"، أو "ليس بشيء"، فيكون القول الأول هو الحكم المطلق في الراوي، والثاني حكماً خاصاً بالحال التي قرن فيها بكبار الحفاظ، فهو ضعيف بالنسبة إليهم في فلان من الشيوخ، وذلك لا يمنعه أن يكون ثقة فيما سواه، كما أن الراوي قد يكون ثقة عمدة في راوٍ، ضعيفاً فيما سواه من الشيوخ.

---

(١) "الثقات" ٨/٣٤٨.
(٢) "تقريب التهذيب" ص ٥٥٢ ج ٣٦٨٣.
(٣) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين" ص ١٥٣ ج ٥٣٢.

ويعرض الفصل القادم عدة نماذج من مصطلحات النقاد قيام تعارضها على هذا الأساس الذي ذكرناه.

فمما عرض الناقد من مقارنة الراوي الثقة بمن هو أعلى منه توثيقاً فأبدى تعارضاً: قول يحيى بن معين في:

"**أبي عاصم النبيل**[(١)]: أحد الأئمة الثقات الذي حظى بتوثيق جمهور النقاد".

قال ابن محرز: "وسألت يحيى وسئل عن أصحاب سفيان[(٢)] من هم؟

قال: المشهورون: وكيع، ويحيى، وعبد الرحمن، وابن مبارك، وأبو نعيم[(٣)] هؤلاء الثقات.

قيل له: فأبو عاصم، وعبد الرزاق، وقبيصة، وأبو حنيفة؟ قال هؤلاء ضعفاء"[(٤)]. فظاهر كلام ابن معين هنا تضعيف هؤلاء الأربعة المنكورين "[وهم: أبو عاصم، وعبد الرازق، وقبيصة، وأبو حنيفة [موسى بن مسعود النهدي].

وقد عارض هذا التضعيف قول عثمان الدارمي ليحيى بن معين "قلت وأبو عاصم – أعني النبيل؟

فقال: "ثقة"[(٥)].

فكيف يكون أبو عاصم النبيل ثقة وضعيفاً في الوقت نفسه عند الناقد نفسه، وهو يحيى بن معين؟

---

(١) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري (ت ٢١٢هـ).

(٢) سفيان بن سعيد الثوري، والمقصود هنا بالأصحاب التلاميذ.

(٣) وكيع يعني بن الجراح، ويحيى هو ابن سعيد القطان، وعبد الرحمن هو ابن مهدي، وابن المبارك هو عبد الله، وأبو نعيم هو الفضل بن دكين.

(٤) "معرفة الرجال" ليحيى بن معين رواية ابن محرز عنه ١٠٩/١ ج ٥٠٤.

(٥) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معي" ص ١٣٦ ج ٤٤٤ و ص ١٨٢ ج ٦٥٤.

الجواب: أن قول ابن معين الأخير - أعني توثيقه لأبي عاصم - هو حكمه المطلق، وأما ما روي عنه من تضعيف أبي عاصم - وغيره - في صدر الكلام فلا يكون حكماً مطلقاً فيه، وإنما هو تضعيف بالنسبة لأولئك الثقات أصحاب سفيان، فإنهم مقدمون ومرجحون على غيرهم ممن ذكر بعدهم؛ لأنهم أكثر ضبطاً ومعرفة بحديث سفيان من غيرهم، فهم منزلون في الطبقة الأولى من أصحاب سفيان؛ لأن الكلام في الفاضل والمفضول من أصحاب سفيان، ويدل على ذلك قول ابن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري، أيهم أثبت؟

قال: هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وأبو عاصم، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري وعبد الرزاق، وطبقتهم فهم كلهم في سفيان: بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة"(١).

فقول السائل "أيهم أثبت؟" يدل على أن المقارنة في الأكثر تثبتاً بين الثقات، وقد صرَّح ابن معين بهذا بقوله: "وهم ثقات كلهم" وكذلك قوله في الأخير "أولئك في الضبط والمعرفة".

فإن عموم الضبط والمعرفة ثابتان لهم جميعاً.

وقد تابع سائر النقاد يحيى بن معين على توثيق أبي عاصم النبيل، لم يعلم من أحدهم طعن فيه، حتى قال الخليلي: "متفق عليه زهداً وعلماً، وديانة وإتقاناً"(٢).

---

(١) "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي ٢/٧٢٢.

(٢) "تهذيب التهذيب" ٤/٤٥٢ وانظر - أيضاً - أقوال النقاد الذين وثقوا أبا عاصم النبيل:

ومن ذلك قول يحيى بن معين في:

شَبَابَة بن سَوَّار[1]:

الذي أوهم تضعيفاً لما قرن بمن هو أعلى منه مرتبة وأشد تثبتاً.

قال أبو علي الحسين بن فَهْم: "سمعت يحيى بن معين في جنازة علي بن الجعد يقول: ما روى عن شعبة - أُرَاه يعني من البغداديين. أثبت من هذا يعني علي بن الجعد".

فقال له: "ولا أبو النضر".

قال له: "ولا أبو النضر".

قال له: "ولا شَبابة"؟

فقال: "خَرَّبَ الله بيت أمه، إن كان مثل شبابة".

قال أبو علي: "فعجبنا منه"[2].

فكلام ابن معين دعاء على علي بن الجعد بخراب البيت، وعدم الفلاح، ودُنوٌ المكانة، إن نزل إلى منزلة شبابة بن سوار، وأقل ما يفهم، هذا السياق عدم قناعة يحيى بعلي بن الجعد إن كان مثل شبابة، فكلامه خرج مخرج الذم وعدم الرضا. كما يفهم من ذلك استياء ابن معين من حال شبابة، وعدم توثيقه وقد عارض هذا قوله فيما رواه عنه عثمان الدارمي حيث قال: وهو بصدد استعراض أصحاب شعبة:

قلت: فشَبَابَة؟

قال: "ثقة"[3].

---

(١) شبابة بن سوار الفَزَاري، مولاهم أبو عمرو المدائني، أصله من خراسان (ت ٢٠٦هـ).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ١١/٣٦٥ ج ٦٢١٥.

(٣) "تاريخ عثمان الدارمي" ص ٦٥ ج ١٠٨.

ومعنى هذا أن شبابة وإن كان ثقة كما نقل عن ابن معينٍ هنا - وهذا حكمه المطلق فيه - فهو دون الطبقة الأولى من أصحاب شعبة من البغداديين كما نكر الحسين بن فَهْم، وإنما يكون أقل مرتبة وأقل تثبتاً من علي بن الجعد الذي يأتي في مقدمة متثبتي أصحاب شعبة من أهل بغداد.

وهذه المفاضلة بين طبقات أصحاب الشيخ من دقة الناقد حيث يصنف أصحاب الشيخ إلى طبقات حسب كثرة الملازمة ومزيد عناية الطالب بضبط مرويات الشيخ، وإتقانه لها.

وقد تابع يحيى بن معين على توثيق شبابة جمهور النقاد، وإنما نقموا عليه دخوله في الإرجاء، وهذه قضية أخرى سبق الكلام عنها في محلها.

وقد يكون ابن معين عرض بشبابة حينما قرن بعلي بن الجعد؛ لأجل المذهب، لا لضعف في الرواية.

ومن التعارض الذي يوجه أحد المصطلحين فيه على معنى التضعيف النسبي بين قولي الناقد الواحد في الراوي الواحد - قولا ابن معين في:

موسى بن عُقبة[(١)]:

أحد الأئمة الكبار الثقات، له عناية بجمع مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر المبكر.

قال المفضل بن غسان عن يحيى بن معين: "موسى بن عقبة "ثقة" يقولون روايته عن نافع فيها شيء" وسمعت ابن معين يضعف موسى بعض الضعف "[(٢)].

فهذا تليين هين، عورض بقول ابن معين "ثقة" فيما رواه عنه جمهور

---

(١) موسى بن عقبة ابن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير (ت ١٤١ هـ).
(٢) "سير أعلام النبلاء" ٦/١١٥ و "تهذيب التهذيب" ١٠/٣٦٢.

أصحابه، وفي رواية أبي خالد الدقاق عنه "ليس به بأس" وهما بمعنى واحد عند ابن معين على ما تقدم.

والتضعيف المشار إليه في موسى بن عقبة بالنسبة إلى غيره من الحفاظ من أصحاب نافع، مثل عبيد الله بن عمر ومالك.

وموسى وإن كان ثقة مطلقاً عند ابن معين وغيره من النقاد، إلا أنه لا يعدل مالكاً، ولا عبيد الله بن عمر في الضبط والتثبت، فإنهما في الطبقة الأولى من أصحابه، وقد دل على هذا قول يحيى بن معين نفسه: "ليس موسى بن عقبة في نافع مثل مالك وعبيد الله بن عمر"(١).

قال الإمام الذهبي: "قد روى عباس الدوري وجماعة، عن يحيى توثيقه فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع كمالك، ولا عبيد الله"(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: "فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره، لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقاً في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه والله أعلم"(٣).

ومما يدل عل صحة هذا التوجيه: أن النقاد متفقون على تقديم مالك وعبيد الله بن عمر على موسى بن عقبة في طبقات أصحاب نافع.

قال ابن رجب الحنبلي: "أصحاب نافع: قسمهم ابن المديني تسع طبقات:

الطبقة الأولى: أيوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع.

قال: فهؤلاء أثبت أصحابه وأثبتهم عندي أيوب. قال: وسمعت يحيى يقول: "ليس ابن جريج بدونهم فيما سمع من نافع"

---

(١) "سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين" ص ٤٥ ج ١٦٣.
(٢) "سر أعلام النبلاء" ٦/١١٧.
(٣) "هدي الساري" ص ٤٤٦.

الطبقة الثانية: عبد الله بن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جريج.

الطبقة الثالثة: أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وسليمان بن موسى وسعد بن إبراهيم.

الطبقة الرابعة: موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وداود بن الحُصيْن"[1].

وقال ابن رجب أيضاً: "وعن أحمد روايتان:

إحداهما: قال: أثبت أصحاب نافع عبيد الله. نقلها عنه المروذي وابن هانئ.

والثانية: قال: أوثق أصحاب نافع - عندي - أيوب، ثم مالك، ثم عبيد الله.

نقلها ابن هانئ - أيضاً - وزاد في روايته، قال: "ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي، وموسى بن عقبة صالح الحديث، وصخر بن جُوَيرية صالح - أيضاً - قال والعمري الصغير - يعني عبد الله بن عمر - أحب إليّ من عبد الله بن نافع"[2]. وجعلهم النسائي تسع طبقات أيضاً قال رحمه الله:

"الطبقة الأولى من أصحاب نافع مولى عبد الله بن عمر: مالك بن أنس، وأيوب بن كيسان، وعبيد الله بن عمر، وعمر بن نافع.

الطبقة الثانية: صالح بن كيسان، وابن عون، ويحيى بن سعد، وابن جريج.

الطبقة الثالثة: أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وموسى بن عقبة، وكثير بن فَرْقَد"[3].

فهذا العمل من هؤلاء النقاد يدل على أن موسى بن عقبة في أصحاب نافع أقل مكانة من مالك وعبيد الله بن عمر، فهما أوثق منه، وأكثر تثبتاً في نافع،

---

(١) "شرح علل الترمذي" ٢/٦١٥ - ٦١٦.
(٢) "شرح علل الترمذي" ٢/٦٦٧.
(٣) "الطبقات للنسائي ص ٤٧ - ٥٠.

وهذا هو الضعف الذي يقصده المفضل بن غسان من قوله: "سمعت ابن معين يضعف موسى بعض الضعف".

فهو ضعف بالنسبة لكبار الحفاظ من أصحاب نافع، وليس ضعفاً مطلقاً ومما تعارض فيه قولا الناقد وخُرِّجَ على أن الراوي ثقة، وإنما يكون أقل مكانة ومنـزلة ممن قرن به: ما جاء عن الإمام النسائي في:

الليث بن سعد[(١)]:

أحد الأئمة الثقات الكبار الذي يقارنون بفقهاء الإسلام الأربعة. فقد أجمع النقاد على توثيقه توثيقاً مطلقاً، ومنهم: النسائي، حيث قال فيه: وأي شيء عند الليث، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة[(٢)]".

وابن لهيعة المشبه به الليث خلط بعد احتراق كتبه، فهو مردود الرواية عندهم بعد تغيره.

وكلام النسائي في الليث ليس في مطلق روايته، وإنما هو إذا قرن بمالك ابن أنس؟ لأنه رَدّ على من فضل الليث على مالك.

قال أبو الوليد الباجي: "وقد ذكر لأبي عبد الرحمن النسائي تفضيل ابن وهب الليث عل مالك فقال: "وأي شيء عند الليث، لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة"[(٣)].

ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والثبت، ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به"[(٤)].

والمفاضلة بين مالك والليث كانت محل خلاف بين العلماء من قديم.

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي. أبو الحارث، الإمام، المصري (ت: ١٧٥هـ).
(٢) "تاريخ بغداد" ١٣/ ١٤ ج ٦٩٦٦.
(٣) "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" للباجي ١/ ٢٦٠.
(٤) "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" للباجي ١/ ٢٦٠.

قال الشافعي: "الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به"[١].

وقال يحيى بن بُكير: "الليث أفقه من مالك، ولكن الحُظوة لمالك رحمه الله"[٢].

بينما رأى آخرون تفضيل مالك على الليث.

قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: "سمع يحيى بن معين يقول الليث عندي أرفع من ابن إسحاق، قلت: فالليث أو مالك؟ قال: مالك"[٣].

وقد غلا بعضهم في الليث؟ وأساء الأدب فأتى بعبارة خشنة في حق الإمام مالك.

قال ابن بكير: "أخبرت عن سعيد بن أبي أيوب قال: لو أن مالكاً والليث اجتمعا، لكان مالك عند الليث أبْكَم، ولباع الليثُ مالكا فيمن يزيد"[٤].

فمثل هذه العبارة قد تستفز النسائي أو غيره من النقاد؛ ليطلق ما أطلق من عبارة مجرحة في الليث مقارناً بمالك.

فما ضر مالكاً قولُ سعيد بن أبي أيوب، ولا ضَرَّ الليثَ قولُ النسائي؛ لأنه ليس جرحاً مطلقاً، وإنما هي عبارة استوجبها السياق ورد الفعل، واستوجبتها المقارنة بين هذين الإمامين الحافظين: مالك، والليث بن سعد.

ومن التضعيف النسبي الذي عارض توثيقاً عاماً من الناقد الواحد في الراوي الواحد: قول يحيى بن معين في:

---

(١) "سير أعلام النبلاء" ١٥٦/٨.
(٢) "سير أعلام النبلاء" ١٥٦/٨.
(٣) "سير أعلام النبلاء" ١٥٥/٨.
(٤) انظر "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي ٧/١٣ج ٦٩٦٦، وعلق الذهبي على قوله سعيد هذه بقوله: "قلت: لا يصح إسنادها؛ لجهالة من حدث عن سعيد بها، أو أن سعيداً ما عرف مالكاً حق المعرفة" "السير" ١٤٧/٨.

الأوزاعي[1]:

"الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزُّبيدي"[2].
فهذا يدل بظاهره على أن الأوزاعي ليس قوياً في الزهري؛ وذلك لأنه لم يسمع منه، وإنما أخذ كتابه عن الزبيدي، وهذا الذي أفاده هذا النص عن ابن معين معارض بقوله فيما رواه عنه الدارمي: "وسألته عن الأوزاعي، ما حاله في الزهري؟ فقال: "ثقة"[3].

فقوله أولا: "الأوزاعي في الزهري "ليس بذاك" نفى أن يكون الأوزاعي في المرتبة العليا من القوة في أصحاب الزهري، فهو تضعيف بالنسبة لكبار الحفاظ من أصحاب الزهري، وذلك لا ينفي أن يكون ثقة، ويدل على هذا قول الدارمي: "وسألته عن الأوزاعي، ما حاله في الزهري؟ فقال: "ثقة".

قلت له: أين يقع من يونس؟

فقال: "يونس أسند عن الزهري، والأوزاعي ثقة، ما أقل ما روى الأوزاعي عن الزهري".

قال عثمان: "سمعت أحمد بن صالح يقول: "نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً.

قال أحمد: سمعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مراراً.

قال أحمد: وكان الزهري إذا قدم أيْلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس"[4].

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه (ت ١٥٧هـ).
(٢) رواه يعقوب بن شيبة في مسنده (الجزء العاشر ص٦٢) نقلاً عن "الثقات الذي ضعفوا في بعض شيوخهم" دصالح الرفاعي ص ٦٢.
(٣) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين" ص ٤٥ ج) ٢٢.
(٤) "تاريخ عثمان الدارمي، عن يحيى بن معين" ص ٤٥ – ٤٦ ج ٢٢ إلى ٢٤.

وباعتبار كثرة الحفظ والإتقان، وطول الصحبة، وكثرة الملازمة، قسم العلماء أصحاب الزهري إلى طبقات.

قال ابن رجب الحنبلي: "أصحاب الزهري خمس طبقات:

- الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس وعُقيل، وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

- الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعي والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم. وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري..."[(١)].

وهذا يتفق مع قول يحيى بن معين فيما ذكره ابن الجنيد: "سُئِل يحيى ابن معين، وأنا أسمع: "من أثبت من روى عن الزهري؟

فقال: "مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عُقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزُبيدي، وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات"[(٢)].

أما كتاب الزهري الذي أخذه الأوزاعي من الزُبَيدِي قد ثبت أيضاً سماعه للأوزاعي من الزهري.

قال يحيى بن معين: "الأوزاعي يقال: إنه أخذ الكتاب من الزبيدي: كتاب الزهري، وسمعه من الزهري"[(٣)].

فلم يعلق بالأوزاعي بعد هذا أي قدح من يحيى بن معين سوى أنه ليس

---

(١) "شرح علل الترمذي" ٢/٦١٣ - ٦١٤.
(٢) "سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين" ص ٤٤ ج ١٥٦.
(٣) "تاريخ يحيى بن معين، رواية عباس الدوري عنه" ٢/٣٥٣ ج) ٩٤٦.

من كبار أصحاب الزهري الذين لازموه وحفظوا عنه وضبطوا حديثه، ومع ذلك فهو ثقة في الزهري.

ومن تعارض مصطلحات الناقد جرحاً وتعديلاً في الراوي الواحد ما جاء عن يحيى بن معين في:

قَبِيصَة بن عقبة[1]:

من أقوال ظاهرة في التعارض، فقد روى عنه ابن محرز قوله: "قبيصة ليس بحجة في سفيان"[2].

وقال أيضاً: "وسألت يحيى وسئل عن أصحاب سفيان من هم؟

قال المشهورون: وكيع، ويحيى، وعبد الرحمن، وابن المبارك، وأبو نعيم هؤلاء الثقات.

قيل له: فأبو عاصم، وعبد الرزاق، وقَبِيصَة، وأبو حذيفة؟

قال: "هؤلاء ضعفاء"[3].

فأفاد قولا ابن معين في قبيصة أنه - وغيره - ضعيف في روايته عن سفيان الثوري، ويتأيد هذا بقول أبي بكر بن أبي خيثمة: "سئل يحيى بن معين عن حديث قبيصة فقال: "ثقة، إلا في حديث الثوري ليس بذاك القوي"[4].

فكل هذه النقول عن ابن معين تفيد أن قبيصة ضعيف في سفيان، وهي مع اختلاف مخارجها معارضة بما رواه الدارمي عن يحيى بن معين حيث قال:

---

(١) قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان بن عقبة بن ربيعة بن جنيدب بن رباب ابن حبيب بن سواءة بن عامر بن صعصعة أبو عامر السوائي الكوفي (ت ٢١٥هـ).

(٢) "معرفة الرجال" ليحيى بن معين، رواية ابن محرز عنه ١/١١٤ ج ٥٤٩.

(٣) "معرفة الرجال" ليحيى بن معين، رواية ابن محرز عنه ١/١٠٩ ج ٥٠٤.

(٤) رواه ابن حاتم في "الجرح والتعديل" ٧/١٢٦ ج ٧٢٢.

"سالت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان، قلت: يحيى أحب إليك في سفيان أو عبد الرحمن بن مهدي؟

فقال: "يحيى"؟

قلت: "فعبد الرحمن أحب إليك أو وكيع؟

فقال: "وكيع".

قلت: فوكيع أحب إليك أو أبو نعيم؟

فقال: وكيع.

قلت: فالأشجعي؟

فقال: "صالح".

قلت: فمعاوية بن هشام؟

فقال: "صالح وليس بذاك".

قلت: والزبيري – أعني أبا أحمد؟

فقال: "ليس به بأس".

قلت: وأبو إسحاق الفَزاري؟

فقال: "ثقة ثقة".

قلت: وأبو داود الحفَري؟

فقال: "ثقة".

قلت: فيحيى بن يمان؟

فقال: "أرجو أن يكون صدوقاً".

قلت: فكيف هو في حديثه؟

فقال: "ليس بالقوي".

قلت: فعبيد الله بن موسى؟

فقال: "ثقة، ما أقربه من ابن اليمان".

قلت: فقبيصة؟

قال: "مثل عبيد الله"[1]...

أفاد هذا النص عن يحيى أن عبيد الله بن موسى ثقة كما أنه أقرب من يحيى بن يمان يعني أنه فوقه قليلاً، فهو في أقل أحواله حسن الحديث عن سفيان، ومثل عبيد الله بن موسى في المنزلة قبيصة بن عقبة، أي أنه ثقة أيضاً، وهذا مخالف بظاهره لما سبق عن يحيى بن معين من تضعيف قبيصة في سفيان الثوري.

والتحقيق: أن قبيصة ثقة مطلقاً، أما الضعف الذي قصده يحيى: فهو نسبي أي أنه ضعيف بالنسبة لكبار أصحاب سفيان، وإن كان هو ثقة -أيضاً- في سفيان، لكنه لا يقدم على كبار أصحابه فيه، ويدل على هذا قول ابن ابي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين، وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال: "هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، فأما الفِرْيابي وابو حنيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات، كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة"[2].

وقد ذهب في قبيصة العجليُّ مذهب ابن معين قال: "الفِرْيَابي، ويحيى بن آدم، وأبو أحمد الزبيري، وقبيصة بن عقبة، ومعاوية بن هشام ثقات، وهم في الرواية عن سفيان قريب بعضهم من بعض، وأبو نعيم، ووكيع، وعبيد الله الاشجعي، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأبو داود الحفَري[3]، أثبت في سفيان

---

(١) "تاريخ عثمان الدارمي" عن يحيى بن معين ص ٦١-٦٣ ج ٩٠ إلى ١٠٠.

(٢) "شرح علل الترمذي" لابن رجب ٧٢٢/٢.

(٣) في المطبوع من "شرح علل الترمذي"، لابن رجب ٧٢٦/٢، بتحقيق د.همام عبد الرحيم "الجفري" بجيم معجمة وهو تصحيف صوابه أنه بالحاء المهملة والفاء المفتوحتين، وهو عمر بن سعد.

من الفَرْيابي وأصحابه "يعني الذين[1] سماهم معه"[2].

وقال الذهبي في قبيصة: "الرجل "ثقة"، وما هو في حديث سفيان كابن مهدي ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره، وكان من العابدين"[3].

وهذا المسلك منهج التوثيق بين أقوال النقاد في الراوي الواحد عند كثير من المحققين المتأخرين، منهم: أبو الحسن بن القطان، حيث جمع بين قولي ابن معين في:

محمد بن دينار الطاحي[4]:

مرة: "ليس به بأس"[5]. ومرة "ليس بذاك القوي"[6].

بقوله: "فإن محمد بن دينار الطاحي صدوق، ليس به باس، ويُرْوى عن ابن معين استضعاف حديثه، وذلك - والله أعلم - بقياسه إلى غيره ممن هو فوقه، وإلا فقد رُوي عنه أنه قال فيه: "لا باس به" وقد قال عن نفسه: كل من قلت فيه "لا بأس به" فهو عندي "ثقة"[7].

وكل ما تقدم يبين النزاهة والإنصاف اللذين يقوم عليهما منهج الناقد، فلابد من إمعان النظر في حالات الرواة التي تدعو الناقد إلى انتقاء المصطلحات المناسبة لكل سؤال وكل سياق.

ومما يدعو الناقد إلى تغيير نقده في الراوي: موافقته للثقات، أو مخالفته لهم، فيحكم عليه بالتوثيق إذا وافق الثقات، وإن كان ضعيفاً عنده، أو بالتجريح

---

(١) في المطبوع "الذي" وهو تصحيف مطبعي، يدل قوله بعد "سماهم" بصيغة الجمع.
(٢) "شرح علل الترمذي" ٧٢٦/٢ لابن رجب الحنبلي.
(٣) "سير أعلام النبلاء" ١٣٣/١٠.
(٤) محمد بن دينار الأزدي الطاحي أبو بكر بن أبي الفرت البصري.
(٥) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٢٥٠/٧ ج ١٣٦٧. من طريق أبي بكر ابن أبي خيثمة.
(٦) "سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين" ص ١٢٧ ج) ٦٧٩.
(٧) "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان ١١٠/٣ ج) ٨٠٣.

وإن كان ثقة، إذا خالف الثقات، فلابد من فقه مثل هذه النوازل التي يكون فيها نقد الناقد خاصاً بشيء معين، وهذه بعض الأمثلة التي يتغير فيها قول الناقد في الراوي لما ذُكر.

فمما جاء عن الناقد من مصطلحات ظاهرة في التعارض في الراوي الواحد: قولا الدارقطني في:

حجاج بن أرطاة[(١)]:

فانه نقل عنه قوله فيه: "لا يحتج به"[(٢)]، ونقل - أيضاً - عنه ذكره حجاج ضمن جماعة من الحفاظ الثقات[(٣)].

فأظهر القولان اختلافاً وتبايناً في رأي الناقد في هذا الراوي.

والتحقيق: أن الدارقطني يرى عدم الاحتجاج برواية حجاج، هذا رأيه فيه، بل هو حكمه المطلق فيه، وقد وافقه عليه النقاد، وذلك لكثرة خطئه وتدليسه.

وأما توثيقه لحجاج فإنه حالة عارضة، اقتضت الحكم عليه بالتوثيق والصواب فيما روى، وذلك أنه روى شيئاً أصاب فيه، ووافق جماعة من الثقات الحفاظ، فاقتضى السياق وصفه بأنه حافظ ثقة، يعني في حديث معين، وهذا من تمام التحقيق، أن يشهد لضعيف بالصحة لما أصاب فيه، فإن المخطئ قد يصيب، والسيئ الحفظ قد يحفظ شيئاً ما.

وقد دلَّ على أن مرد اختلاف الدارقطني في هذا الراوي اختلاف أحواله العارضة في أسيقة ورود كلامه في حجاج، أما قوله فيه: "لا يحتج به" فقد ذكر ذلك في أماكن من سننه، حيث قال رحمه الله: حدثنا الحسين بن إسماعيل،

---

(١) حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحبيل النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي (ت ١٤٥هـ).

(٢) "سنن الدارقطني" ١٠٨/٢ ج٢، (كتاب الزكاة، باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق).

(٣) "سنن الدارقطني" ٨٩/١ - ٩٠ ج١ (كتاب الطهارة: باب صفة وضوء رسول الله).

ثنا يوسف بن موسى، ثنا عبد الله بن نُمير، ثنا حجاج، وحدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، ثنا جابر بن الكردي، ثنا يزيد بن هارون، ثنا حجاج، عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاءت امرأتان من أهل اليمن إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليهما أسورة من ذهب، فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيسر كما أن يُسَوِّرَكُما الله بأسورة من نار؟)

قالتا: لا، قال: (فأديا حق هذا).

وقال ابن نُمير: "عليهما سواران من ذهب، وقال - أيضاً -: فأديا حق هذا عليكما"، يعني الزكاة. حجاج هو ابن أرطاة "لا يحتج به"(١).

وقال الدارقطني في مكان آخر: "حثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا يوسف بن موسى، ثنا أبو معاوية، ثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار، عن بجالة بن عبدة كذا قال أبو معاوية، قال كنت كاتباً لجزء بن معاوية على المناذر، فقدم علينا كتاب عمر بن الخطاب: أن عبد الرحمن بن عوف أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أخذ من المجوس أهل هجر الجزية، فخُذْ من مجوس مَنْ قِبلَكَ الجزيةَ. "حجاج لا يحتج به"(٢).

هذا هو حكم الدارقطني المطلق في حجاج، ولأجله ضعف بعض ما روى. قال رحمه الله: "حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول ومحمد بن القاسم بن زكريا، قالا: "نا أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أكل ناسياً، أو شرب ناسياً، فأفطر، فإنما هو رزق رزقه الله".

---

(١) "اسناده ضعيف، أخرجه أحمد في مسنده، مسند اسماء بنت يزيد -٦/٤٥٥، وابن أبي شيبة (٣/١٥٣)، والدارقطني في سننه، كتاب الزكاة، باب ليس في المال زكاة حتى يعتق - ٢/٩٣ - ح (١٩٤٢) وابن الجوزي في التحقيق (٢/٤٣) عن الحجاج به، وحجاج بن أرطاه ضعيف.

(٢) "سنن الدارقطني" ٢/١٥٥ ج٢ كتاب زكاة الفطر: باب في جزية المجوس وما روي في أحكامهم.

حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا أبو أسامة، عن عوف، عن ابن سيرين وخِلاس عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو نحوه هذا إسناد صحيح، والذي قبله عن حجاج عن قَتادة فهو ضعيف"[1].

وقد عرض من حال حجاج ما اقتضى من الدارقطني توثيقه، وذلك أنه وافق جماعة من الثقات الحفاظ على لفظ الحديث.

قال الدارقطني رحمه الله: "نا محمد بن محمود الواسطي ثنا شعيب، أيوب، نا أبو يحيى الحِمَّاني، نا أبو حنيفة، وثنا الحسن بن سعيد بن الحسن ابن يوسف المَرْوَرّوذي قال: وجدت في كتاب جدي: نا أبو يوسف القاضي، نا أبو حنيفة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه توضأ فغسل يديه ثلاثاً، ومضمض واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً، وغسل رجليه ثلاثاً، ثم قال: من أحب أن ينظر إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملاً فينظر إلى هذا.

وقال شعيب هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ.

هكذا رواه أبو حنيفة عن خالد بن علقمة، قال: "ومسح رأسه ثلاثاً، وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات، منهم: زائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وشعبة، وأبو عوانة، وشريك، وأبو الأشهب جعفر بن الحارث، وهارون بن سعد، وجعفر بن محمد، وحجاج بن أرطاة، وابان بن تغلب، وعلي بن صالح بن حي، وحازم بن إبراهيم، وحسن بن صالح، وجعفر الأحمر، فرووه عن خالد بن علقمة، فقالوا فيه "ومسح رأسه مرة"[2].

فذكر الدارقطني حجاجاً - هنا - على أنه من الحفاظ الثقات، لموافقته لهم

---

(١) "سنن الدارقطني" ٢/١٨٠ ج) ٣٥ و ٣٦ كتاب الصيام: باب الشهادة على الهلال.

(٢) "سنن الدارقطني" ١/٨٩ - ٩٠ ج ١ كتاب الطهارة: باب صفة وضوء رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

على هذا اللفظ، وليس هذا حكماً مطلقاً في هذا الراوي، فيكون معارضاً في قوله السابق فيه: "لا يحتج به"، وإنما هو حكم عارض لصفة عارضة، وهو موافقة الحفاظ الثقات على لفظ ما، ولذلك اقتصر المحققون من المتأخرين المؤلفين في تراجم الرواة من أقوال الدارقطني في حجاج على قوله "لا يحتج به"[١].

ومما تغير فيه رأي الناقد باعتبار موافقة الراوي للثقات أو مخالفتهم، أو باعتبار ما أخطأ فيه الراوي أو أصاب: قولا الإمام الدارقطني في:

شَريك بن عبد الله القاضي[٢]:

فقد نقل عنه ابن الجوزي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، قوله فيه: "ليس بالقوي فيما ينفرد به"[٣].

فأوهم هذا ضعف رواية شريك فيما ينفرد به، وهو مخالف لقول الدارقطني مرة أخرى – في شريك، وحفص بن غياث –: "وزيادتهما مقبولة لأنهما ثقتان"[٤]. فكيف صار ثقة بعد أن لم يكن قوياً؟

وحقيقة قولي الدارقطني المختلفين في شريك ترجع إلى اعتبار ما أخطأ فيه شريك وما أصاب فيه، فقد ضعفه في شيء معيَّن، وهو حديث خاص، رواه الدارقطني، طعن فيه على شريك، حيث قال: "حدثنا عبد الله بن أبي داود: ثنا أحمد بن سنان ثنا يزيد. "ح" وحدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا محمد بن يحيى الأزدي، ثنا يزيد بن هارون أنا شريك، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه، وإذا رفع رفع يديه قبل ركبتيه.

---

(١) انظر "ميزان الاعتدال" ١/٤٥٩ و "تهذيب التهذيب" ٢/١٩٨ وانظر أيضاً ما ذكره المعلمي في "التنكيل" ١/٣٦٣.

(٢) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي، أبو عبد الله (ت ١٧٧هـ).

(٣) "الضعفاء والمتروكين"لابن الجوزي ٢/٣٩ و "تهذيب التهذيب" ٤/٣٣٦.

(٤) "العلل" للدارقطني ٢/٢٢٥. نقلا عن "الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم" د. صالح الرفاعي ص ٣٦

وقال ابن أبي داود: "ووضع ركبتيه قبل يديه".

تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما ينفرد به، والله أعلم"[(١)].

فبان بهذا أن الدارقطني إنما انتقد على شريك تفرده بهذا الحديث فقط، ولم يرد تضعيفه مطلقاً كما فهم من صنيع ابن الجوزي وابن حجر، حيث جردا كلام الدارقطني عن سياقه فأوهم خلاف المقصود.

أما توثيق الدارقطني لشريك فهو مرتبط - أيضاً - بحديث رواه، فوافق فيه بعض الثقات، حيث سئل الدارقطني عن حديث رواه شريك بن عبد الله وحفص بن غياث وغيرهما، عن أبي إسحاق سليمان ابن أبي سليمان..

فقال في إجابته: "فأما شريك وحفص فزادا فيه زيادة حسنة أغربا بهاعلى أصحاب الشيباني ... وزيادتهما مقبولة؛ لأنهما ثقتان"[(٢)].

فالتوثيق - أيضاً - بحسبه، وليس توثيقاً مطلقاً، وإنما ذلك لأن شريكاً وافق الثقات، وبهذا يُعلم أن لا تعارض بين قولي الدارقطني في شريك، فكل قول بحسبه، وباعتبار حال شريك فيما روى، فحيث انفرد لم يحتمل الدارقطني تفرده؛ لان شريكاً ساء حفظه لما انشغل بالقضاء، فترجح للدارقطني - هنا - أن شريكاً لم يحفظ هذا الحديث، وأما حديثه الثاني: فترجح للدارقطني حفظ شريك للزيادة المشار إليها؛ لأنه قد توبع عليها من بعض الثقات.

---

(١) "سنن الدارقطني" ١/٣٤٥ ج٦ (كتاب الصلاة: باب ذكر الركوع والسجود وما يجزئ فيهما).

(٢) "العلل" للدارقطني ٢/٢٢٥ عن "الثقات الذي ضعفوا في بعض شيوخهم" ص ٣٦.

الباب الرابع
كَون أحَدَ المُصطلحين مُستعملاً
على خلاف ظاهره

مما يعرض للنقاد: أن يسأل عن راوٍ قد وثقه، أو ينقده ابتداء بعبارة جرى استعمالها عندهم في التجريح، كقوله: "ضعيف"، أو "كذاب"، أو غيرهما، وتدل قرينة الحال على أن الناقد لم يقصد نقداً وإنما مازح الراوي أو السامعين، ترويحاً عن النفس، أو حملاً للراوي على مزيد التثبت، وكمال التيقظ في التحمل والأداء، أو تنبيهاً للسامعين على نكتة في سماع راوٍ إذ جرى ذكره عند النقاد، لدفع ما يخشى من ظن تدليس راوٍ أو عدم سماعه من شيخ.

وقد يلجأ الناقد في نقده لراو - ثبت عن توثيقه - إلى استعمال مصطلحات اشتهرت في التجريح، فيستعملها في التوثيق، فيعدل عن ظاهر المصطلح المشهور، إلى استعمال خاص، أو لغة مهجورة، أو نادرة الاستعمال، يحمله على ذلك التفنن في انتقاء العبارات، وتلوينُ أشكال الخطاب، وابداعُه في مجال المصطلح، وإنماءُ علم الجرح والتعديل. ورصيدهُ الأدبي، ونوقُه الاجتماعي، شاحذاً لذهن طالب الحديث، وتنبيهاً له على ما انطوت عليه تلك العبارات، وأخفته وراءها من دلالات لغوية واصطلاحية، يكشف عنها التتبع والاستقراء والمقارنة بأقوال النقاد المعاصرين. فمن تلك العبارات المستعملة على خلاف ظاهرها:

"ضعيف" على سبيل المزاح

من المصطلحات المتعارضة عن علي بن المديني - جرحاً وتعديلاً- في الراوي الواحد: ما ورد عنه من توثيق مطلق في عفان بن مسلم الصفار، مع تضعيفه له في شعبة، وذلك على مقتضى ما يفهم من ظاهر اللفظ المستعمل عنده في نقد هذا الراوي.

نُكِرَ عند علي بن المديني: عفان فقال: "كيف أنكر رجلاً يشك في حرف، فيضرب على خمسة أسطر"(١).

فهذا القول من ابن المديني يدل على كمال التثبت، ونهاية الوثوق من عفان، فهو لا يكتب إلا ما سلم من ريب غير مؤثر، فلا مجال لكتابة شيء محتمل للخطأ والصواب. فمن كان بهذه المثابة فحقيق به أن يُوثق توثيقاً مطلقاً في كل ما روى.

ومع هذا فإننا نرى علي بن المديني يضعف عفان بن مسلم في شعبة ابن الحجاج.

قال عمر بن أحمد الجوهري: "سمعت جعفر بن محمد الصائغ يقول: اجتمع علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وعفان بن مسلم فقال عفان: "ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي بن المديني في حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك.

فقال: "علي بن المديني ورابع معهم"

قال: "من ذاك؟"

قال: "عفان في شعبة"(٢).

فهذا الكلام، وذلك التضعيف لأولئك الرواة في أولئك الشيوخ، هو من باب المزاح، وليس قدحاً، ولا طعناً فيهم، بل هو دليل توثيق في أولئك الشيوخ، فمع صغرهم فهم متثبتون فيهم، متقنون لحديثهم، ولهذا عقب الجوهري على ذلك الكلام بقوله: "وكل هؤلاء أقوياء، ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح"(٣).

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخه" ٢٦٨/١٢ ج ٢٦٨ج ٦٧١٥، وانظر – أيضاً – في "سير أعلام النبلاء" ٢٤٦/١٠.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخه" ٢٦٧/١٢ج ٦٧١٥، وانظر "السير" – أيضاً – ٢٤٦/١٠.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخه" ٢٦٧/١٢ج ٦٧١٥، وانظر في "السير" – أيضاً – ٢٤٦/١٠.

وقال الذهبي: "قلت: ولأنهم كتبوا وهم صغار عن المذكورين"[1].

ومع كتابتهم عنهم وهم صغار، فإن يحيى بن معين عّد عفان من المكثرين عن شعبة.

قال أبو خالد الدقاق: "سمعت يحيى يقول: قال عفان: "جاءني رجل - يعني أتى من أهل الحديث - ورفع يحيى شأنه، يعني حَبان بن هلال - يعرض علي حديثه، فكنت إذا خالفته في شيء، ضرب عليه من كتابه، ولم يكن يصحح شيئاً. وكان عفان يروي عن شعبة ألفي حديث"[2].

وبهذا ينتفي التعارض، ويبقى الوارد عن علي بن المديني في عفان هو التوثيق وحده، وذلك لأن ما ورد عنه من طعن في هذا الرجل ليس على الجد بل هو على سبيل المزاح والمباسطة قال الحافظ الذهبي: "هذا منهم على وجه المباسطة؛ لان هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين"[3].

وفي كلام ابن المديني في عفان من النكت ما يدل على دفع إيهام تدليسه عن شعبة، أو اعتقاداً لانقطاع بينهما، لاستصغاره فيه، ومنها - وهو أدق -: أن عفان من المكثرين عن شعبة -، كما جاء عن يحيى-.

كل هذا يفهم من قرينة حال الكلام، فانه مذاكرة بين أربعة من كبار النقاد الحافظ ابن المديني، وابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان، فالمقام مذاكرة وإن كان ظاهره المزاح.

"كذاب" على سبيل المزاح:

ومن المصطلحات المتعارضة عن الناقد في الراوي الواحد: ما جاء عن يحيى بن معين من قولين متعارضين - جرحاً وتعديلاً- في:

---

(١) "سير أعلام النبلاء" ٢٤٦/١٠.

(٢) "من كلام أبي زكريا في الرجال" رواية أبي خالد الدقاق عنه ص ١١٩-١٢٠ج٣٩٢.

(٣) "ميزان الاعتدال" ٨٢/٣.

شُجاع بن الوليد أبي بدر[١]:

فقد روى عنه عباس الدوري[٢]، وكذا أبو بكر بن أبي خيثمة قوله فيه "ثقة". وهو معارض بقول يحيى نفسه فيما رواه عنه أحمد: "ولقيه ابن معين يوماً فقال له: "يا كذاب".

فقال له الشيخ: "إن كنتُ كذاباً وإلا فهتكك الله".

قال أبو عبد الله فأظن دعوة الشيخ أدركته"[٣].

فأنى للكذاب أن يكون ثقة عند النقاد؟ بل كم بين الثقة والكذاب من مفازة؟ والتحقيق أن قول ابن معين: "يا كذاب" لم يخرج مخرج الحكم على هذا الراوي من يحيى بن معين، بل حمله العلماء على المزاح، خلاف ظاهر اللفظ. قال الحافظ بن حجر العسقلاني - تعليقاً على قول ابن معين في شجاع-: "فكأنه كان مازحه، فما احتمل المزاح"[٤].

قلت: "شجاع موصوف عندهم بالصلاح والتقوى والورع والصدق، ومن غلب عليه ذلك جَانبَ المزاحَ ورفضه، فمما وصف به شجاع من الصلاح قول الإمام أحمد بن حنبل: "كان شيخاً صالحاً صدوقاً[٥]".

وقول ابن سعد: "وكان ورعاً كثير الصلاة"[٦].

ولو كان قول ابن معين في شجاع نقداً مقصوداً لكان له أثر في الواقع حيث يشتهر ذلك عن يحيى، وينقله عنه تلاميذه المشهورون بنقل أقواله في الجرح والتعديل، وإذ لم يقع منهم ذلك دل هذا على أنه ينبغي حمل قول ابن معين "يا كذاب" في شجاع على غير ظاهره، فينتفي الجرح من ابن معين في

---

(١) شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، أبو بدر الكوفي ·ت ٢٠٤ أو ٢٠٥هـ).
(٢) "تاريخ يحيى بن معين" رواية عباس الدوري عنه ٢/٢٤٩ ج) ١٢٨١.
(٣) "تهذيب التهذيب" ٤/٣١٤ و "هدي الساري" ص ٤٠٩.
(٤) "هدي الساري" ص ٤٠٨.
(٥) "تهذيب التهذيب" ٤/٣١٤.
(٦) "تهذيب التهذيب" ٤/٣١٤.

أبي بدل، ويبقى المعتمد فيه هو التوثيق الذي نقله عنه الدوري وابن أبي خيثمة.ولعل ابن معين أراد أن يحث شجاعاً عل الاستمرار في الصدق، لما علم به من الشدة في ذلك، وعدم استجازة شيء من المزاح، وقد يقع من الإنسان أحيانا أن يمازح غيره بعكس ما يعلم منه.

"قد عَرَفْتهُ" بمعنى "أَهلكْته":

ومن المصطلحات النقدية المتعارضة جرحا وتعديلا ما جاء عن عبدالله بن المبارك من قوليه في:

عبدالسلام بن حرب[1]:

فقد قال حسن بن عيسى: "سمعت عبدالله بن المبارك، وسألته عن عبدالسلام بن حرب الملائي فقال: "قد عَرَفْتهُ"[2].

فقوله "قد عرفته" ظاهر في التوثيق، وذلك لأن المعرفة تقتضي عدم الجهل بحاله، ففي ذلك إثبات لعدالته بادي الرأي، ويوهم هذا المعنى أقوال سائر النقاد فيه بالتوثيق.

وهذا الأمر وهو تعديل عبدالسلام بن حرب معارض بقول ابن المبارك أيضاً: "ما تَحْمِلُني رجل إليه"[3].

وهذا يدل على ابن المبارك كان لا يرضى هذا الراوي، بل يهجره مبالغة في الطعن فيه، مباعدة لروايته، ولا يكون ذلك إلا في حق من هو مجروح العدالة، أو مخروم الضبط، متروك الرواية، فتعارض القولان – ظاهراً – عن الناقد في هذا الراوي، ولكن من خلال ناقل النقد الأول عن ابن المبارك يتبين أن تلك الصيغة مستعملة عن ابن المبارك على غير ظاهرها.

---

(١) عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبو بكر، البصري، ثم الكوفي (ت ١٨٧هـ).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" عن حسن بن عيسى ٣/٤٨٥ ج ٦٠٧٥.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في "العلل ومعرفة الرجال" ٣/٤٨٥ ج ٦٠٧٧ وعنه العقيلي في " الضعفاء الكبير" ٣/٧٠ ج ١٠٣٥ بلفظ رجلي".

قال حسن بن عيسى: "وكان – يعني ابن المبارك – إذا قال "قد عَرَفْتهُ" فقد أهلكه"[1].

فخرجت الصيغة هنا مخرج التهديد والوعيد.

فعادت الصيغتان إلى أمر واحد، وهو أن ابن المبارك يقدح في عبدالسلام ابن حرب ويطعن عليه، فانتقى بذلك أن يكون تعارض بين قولي ابن مبارك في هذا الراوي؛ وذلك أن الصيغة الأولى وهي قوله: "قد عَرَفْتهُ" مستعملة عند هذا الناقد في الجرح، خلاف ما يوهمه ظاهرها من معنى التعديل. وهي موافقة لأسلوب القرآن على معنى الوعيد قال الله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[2] فإن السياق هنا خرج مخرج الوعيد كما هو ظاهر.

"حديثه ضعيف" يعني مسلكه في الاستنباط ضعيف:

ومن تعارض مصطلحات الجرح والتعديل التي يحمل أحدها على خلاف ظاهر لفظه: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل من قوليه في:

عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي:

فإنه ثبت عنه توثيقه وتضعيفه، قال عبدالله بن أحمد: "سمعته يقول:

"سعيد بن عبدالعزيز فوق صفوان بن عمرو".

فقلت له: فوق صفوان؟

قال: نعم.

قلت: فحريز بن عثمان الرجي؟

قال: سعيد فوقه.

قلت له: فهو فوق صفوان أعني حريزاً؟

قال: نعم، حريز فوق صفوان.

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال"، رواية عبد الله عن أبيه ٣/٤٨٥ ج ٦٠٧٥، و "الضعفاء الكبير" للعقيلي ٣/٦٩ ج ١٠٣٥.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ١٨.

قلت: فالأوزاعي؟

قال: هؤلاء ثقات، وابن جابر معهم - يعني عبدالرحمن بن يزيد بن جابر "[1].

فهذا يدل صراحة على أن الإمام أحمد يذهب إلى توثيق الإمام الأوزاعي، ومع ذلك فقد نقل عنه ما يخالف ذلك.

قال إبراهيم الحربي: "سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي. فقال: "حديثه ضعيف "[2].

فهذا يفهم من ظاهره أن مرويات الأوزاعي وأحاديثه ضعيفة مردودة غير صالحة للاحتجاج، وهذا المعنى المتبادر من هذه الصيغة غير مقصود من كلام الإمام أحمد، وإنما قصد الأوزاعي باعتباره فقهياً - يعتمد في استنباط الأحكام المقاطيع، ومراسيل أهل الشام، وذلك تساهل منه، وضعف في المأخذ.

قال البيهقي - راوي قول أحمد في الأوزاعي -:"يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به، لا أنه ضعيف في الرواية[3]، والأوزاعي إمام في نفسه، ثقة، لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع "[4].

وقال الذهبي: "يريد أن الأوزاعي: "حديثه ضعيف" من كونه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف "[5].

يعني أن مأخذه للأحكام من النصوص ضعيف، فالكلام في طريقه الاستنباط واستخراج الأحكام، لا في الرواية.

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله عن أبيه أحمد ٢/٣٤٧ ج ٢٥٣٨.
(٢) "تهذيب التهذيب" ٦/٢٤١.
(٣) في المطبوع من التهذيب "يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج، لأنه في الرواية" وهو تصحيف مطبعي واضح.
(٤) "تهذيب التهذيب" ٦/٢٤١ - ٢٤٢.
(٥) "سير أعلام النبلاء" ٧/١١٤.

"منكر الحديث" بمعنى مطلق التفرد:

ومما جاء عن الناقد الواحد في رواية الواحد من أقول ظاهرة في التعارض قولا الإمام أحمد في:

موسى بن نافع[١]:

قال أبو داود: "سمعت أحمد قيل له: "أبو شهاب موسى بن نافع؟" قال: "ما أرى به بأساً" أو قال: "ليس به بأس"[٢].

وهذا يعني أن الرجل حسن الحديث على الأقل، روايته من قبيل المقبول لأن هذا اللفظ معدود من صيغ التعديل عند النقاد.

وقد عارض هذا التوثيق – ظاهراً – ما رواه أبو جعفر الجمال عن الإمام أحمد أنه قال: "موسى بن نافع" منكر الحديث"[٣]. واشتهار هذا المصطلح في الجرح عند النقاد أكثر، ومعناه اللغوي يدفعه نحو الجرح أكثر. ومعنى قول الإمام أحمد هنا أن موسى بن نافع يغرب على أقرانه.

قال الحافظ بن حجر: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له"[٤].

وعلى هذا المعنى فلا تعارض بين قولي الإمام أحمد في أبي شهاب الحناط، فهو ثقة، أولا بأس به على تعبير الإمام أحمد روى أفراداً.

ولا ملازمة بين إغراب الراوي وضعفه إذا كان ثقة، وأبو شهاب قد وثقه جماعة من النقاد – غير أحمد بن حنبل –

---

(١) موسى الأسدي ويقال المدني، أبو شهاب الحناط (بحاء مهملة ثم نون) الكوفي، ويقال البصري، وهو أبو شهاب الأكبر.

(٢) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل" ص ٣١٣ ج ٤١١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم الرازي في "الجرح والتعديل" ١٦٥/٨ ج ٤١١.

(٤) "هدي الساري" ص ٤٣٧.

قال عثمان بن أبي شيبة: "أثني أبو نعيم على موسى بن نافع خيراً"[(١)].

وقال يحيي بن معين: "ثقة"[(٢)].

وقال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث".

وقال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه"[(٣)].

وقال أيضا: "ثقة".

وقال ابن عمار: "هو ثقة"[(٤)].

فهذه الأقوال كلها تقارب قول أحمد بن حنبل فيه، وهي قرينة لحمل قوله "منكر الحديث" على مطلق التفرد، لا على الجرح المطلق.

ومن استعمالات الناقد المتعارضة في الراوي الواحد: قولا الإمام أحمد بن حنبل في:

يزيد بن عبدالله بن خُصَيْفَة:

"منكر الحديث"[(٥)] مع قوله فيه – أيضاً –: "ثقة، ثقة"[(٦)].

فالصيغة الأولى ظاهرة في الجرح، والثانية صريحة في التوثيق، بل هي من أعلى مراتب التوثيق، فصارتا بذلك متعارضين ظاهراً، فاحتاج الأمر إلى تجلية معنى استعمال الإمام أحمد للفظ "منكر الحديث".

دل التتبع وكثرة الاستعمال على أن الإمام أحمد وغيره من النقاد يطلقون المنكر على مطلق التفرد، وهذا المعنى مناسب لحال هذا الراوي هنا، فإن أقوال

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٨/١٦٥ ج ٧٣١.

(٢) "رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٨/١٦٥ ج ٧٣١، من طريق إسحاق بن منصور.

(٣) "الجرح والتعديل" ٨/١٦٥ج ٧٣١.

(٤) "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين ص ٢٢٢ ج ١٣٥١.

(٥) "ميزان الاعتدال" ٤/٤٣٠، و"تهذيب التهذيب" ١١/٣٤٠.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٩/٢٧٤ ج ١١٥٣.

النقاد الآخرين دالة على ثقته، بل هو موصوف عندهم بأعلى صيغ التعديل، وفق ما ورد عن الإمام أحمد في قوله فيه: "ثقة، ثقة".

فمن تلك الصيغ الواردة عنهم: "ثقة"، و"ثقة حجة" و"كان عابداً ناسكاً كثير الحديث ثبتاً" و"كان ثقة مأموناً".

فقد أفادت بعض هذه الصيغ التوثيقية كثرة حديثه وسعة محفوظه. فمن كان هذا شأنه جاز في حقه التفرد والإغراب على أقرانه، وناسب أن يصفه الناقد بقوله: "منكر الحديث" على معنى التفرد على الأقران.

إلى مثل هذا المعنى أشار الحافظ بن حجر في ترجمة يزيد بن عبدالله بن خصيفة، حيث قال: "هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغَرب على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله"[1].

منكر بمعنى دَاهٍ متيقظ فطن:

ومن المصطلحات النقدية التي جرى استعمالها على خلاف ظاهر لفظها: قول يحيي القطان في القاسم بن الفضل الحداني[2]":"كان قاسم منكراً" وهو معارض بقول عمرو ابن على الصيرفي سمعت يحيي بن سعد يحسن الثناء على القاسم بن الفضل الحداني قال: "وكان ثقة"[3]، فإن قول القطان: "كان قاسم منكراً" ظاهره الجرح، فيعارض ما بعده من توثيق، وذلك لكثرة استعمال لفظ "المنكر" عند النقاد في الجرح، واشتهاره في ذلك لغة واصطلاحاً.

ومع ذلك فإن مصطلح "المنكر" - هنا - مستعمل في غير ما اشتهر به، بل قصد به هنا التعديل، لأن من معاني "المنكر" لغةً: الداهي، الفطن.

قال ابن منظور: "النكر والنكراء: الدهاء والفطنة، ورجل نكر ونكر ونكر ومنكر من قوم مناكر: داهٍ فطن"[4].

---

(١) "هدي الساري" ص ٤٥٣.

(٢) القاسم بن الفضل بن معدان بن قريط الحداني الأزدي، أبو المغيرة البصري، كان نازلا في بني حدان (ت ١٦٧هـ).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ١١٧/٧ ج ٦٦٨.

(٤) لسان العرب ٢٣٢/٥.

وقد فسر أبو داود قول يحيي القطان: "منكراً" بهذا المعنى الذي أشار إليه ابن منظور.

قال أبو عبيد الآجري: "سألت أبا داود عن القاسم بن الفضل الحداني فقال: "كان صاحب حديث. قال يحيي القطان: "كان قاسم منكراً" يعني من فطنته"[١].

وهذا الاستعمال الدلالي للفظ "المنكر" بمعنى الداهي الفطن المتيقظ وارد عن القطان وغيره في تعديل رواة آخرين، من ذلك: ما رواه - أيضاً - أبو عبيد الآجري، قال: سمعت أبا داود يقول: "عفان أثبت من حبان، كان عفان وحبان وبهز يطلبون.

قال أبو داود: قال عباس عن علي، عن يحيي: "كانوا يجيئوني، وكان أنكرهم عفان" قال أبو عبيد: "يعني أيقظهم"

فإن قول يحيي القطان هنا: "كان أنكرهم عفان" من هذا المعنى، أي أيقظهم وأفطنهم، لذكائه وفرط دهائه، وقد فسره بذلك أبو عبيد الأجري، ومثله في هذا الاستعمال: قول يحيي بن معين: "كان عفان وبهز، وحبان يختلفون إليّ فكان عفان أضبط القوم للحديث، أنكرهم، وعملت عليهم مرة في شيء فما فطن لي أحد إلا عفان"[٢].

فإن الذي عمله عليهم يحيي أنه أمتحنهم، إما بقلب أحاديث، أو ما أشبه ذلك مما جرت به عادة بعض الحفاظ من اختبار الرواة، ومع ذلك ما جازت أغلوطة يحيي على عفان؛ لتثبته وتيقظه.

والمقصود من هذا الذي تقدم: أن قول يحيي القطان في القاسم بن الفضل الحداني: "كان ... منكراً" لا يعارض ما ورد عنه من قوله: "وكان ثقة".

لأن كلا اللفظين مستعمل في التعديل، وقد دل على ذلك أقوال سائر النقاد

---

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري ١/ ٤٣٠ ج ٨٩٥.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ١٢/ ٢٦٨ ج ٦٧١٥.

في القاسم الحداني، منها: قول ابن مهدي، "كان من قدماء أشياخنا، ومع ذلك من أثبتهم"[1]، وقوله أيضاً: "القاسم بن الفضل الحداني من شيوخنا الثقات"[2]

وقال الإمام أحمد: "ثقة"[3].

وقال يحيي بن معين: "ثقة"[4].

وقال العجلي: "ثقة"[5].

وقال أبو زرعة الرازي: "القاسم بن الفضل أحفظ من أبي هلال الراسي"[6].

وقال ابن سعد: "كان ثقة"[7].

وقال الترمذي: "ثقة"[8]، وكذا قال النسائي[9].

وقال ابن عمار: "من ثقات الناس"[10]

فلم يعلم في القاسم هذا طعن عام ولا خاص من أحد من النقاد، وبهذا يرفع التعارض الظاهر بين قولي القطان: "كان قاسم منكرا" و"كان ثقة".

ولا شك أن ندرة هذا الاستعمال لهذا المصطلح: "منكر" قد تشكل على غير المتخصص، ولكن إجماع النقاد على توثيق قاسم مما ينبه اللبيب إلى التفطن والتيقظ للتحقق من هذا المعنى الذي كاد أن يكون مهجوراً لغة واصطلاحاً.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٧/١١٦ - ١١٧ ج ٦٦٨.
(٢) رواه عبد الله بن أحمد في "العلل" عن أبيه ١/٣٩٩ - ٤٠٠ ج ٨١٣.
(٣) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعدل" ٧/١١٦ - ١١٧ ج ٦٦٨.
(٤) "تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين" ص ١٩٢ ج ٧٠١.
(٥) "تاريخ الثقات" ص ٣٨٦ ج ١٣٦٨.
(٦) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٧/١١٧ ج ٦٦٨.
(٧) "الطبقات الكبرى" ٧/٢٠٨ ج ٣٢٨٩.
(٨) "تهذيب التهذيب" ٨/٣٢٩.
(٩) "تهذيب التهذيب" ٨/٣٢٩.
(١٠) "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين ص ١٩٠ ج ١١٥٢.

الخاتمة

نختصر في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا في قضية أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راو واحد وضوابطه.

١ - لا عبرة بنقد لم يثبت النقل به:

سواء أكان جرحاً أم تعديلاً، فليس كل ما ينسب للناقد من مصطلحات الجرح والتعديل مُسلَّم الثبوت، بل فيه الموضوع، وفيه الضعيف، وأكثر الضعيف فيه منقطع.

٢ - التأكد من تمام سياق الصيغ الواردة عن الناقد:

فقد يحصل فيها البتر، أو السقط، فتستحيل جرحاً، وقد قصد بها تعديل، أو العكس.

وتتبع تمام سياق الصيغة النقدية عند سائر تلاميذ الناقد، وفي سائر المصادر الأصلية التي أوردت قوله الناقد، مما يعين على الوصول إلى حقيقة اللفظ الصحيح عن الناقد، واكتشاف السقط الذي وقع في بعض المصادر من النساخ.

٣ - التأكد من مصطلحات الجرح والتعديل الصادرة عن الناقد:

فقد تتغير الألفاظ التي صدرت عن الناقد من ناقل كلامه، بتصرفه، لخطأ في فهم كلام الناقد، فيصير اللفظ المتصرف فيه معارضاً لما ورد عن الناقد من طريق آخر على الصواب. فلابد من تتبع المصادر الأصيلة للوقوف على لفظ الناقد على الصواب.

وتحديد معنى المصطلح المستعمل عند الناقد يعرف من تلاميذ الناقد، أو من كثرة استعماله وتتبع ذلك، أو من شروح النقاد الآخرين ممن عاصروا الناقد، أو جاءوا بعده.

٤ - التصحيف علة ينشأ عنها تعارض مصطلحات الجرح والتعديل:

التصحيف في بعضها إلى تغيير معناها ومعارضتها للصيغة الواردة عن الناقد على الصواب.

وكذلك التصحيف في أسماء الرواة، يفضي إلى حمل نقدين مختلفين في راويين على أنهما في واحد، فيبدي ذلك تعارضاً بين قولي الناقد فلابد من التحقق من الراوي المعني بنقد الناقد، لينزل كل نقد موقعه.

٥ - الاشتباه بين أسماء الرواة يؤدي إلى جمع نقدين مختلفين في راويين على أنهما في واحد:

وذلك حينما يعلم للناقد قولان مختلفان في راويين مختلفين اشتبها في الاسم أو في النسبة أو في الكنية، فيعرض قولاه على أنهما تعارضا في راو واحد.

فلابد من تحقيق أسماء الرواة وكناهم ونسبهم وأوطانهم، وشيوخهم وتلاميذهم وطبقاتهم؛ تمييزاً لما اشتبه من ذلك، ودفعاً للبس المحتمل في الأسماء المشتبهة.

٦ - أقوال الناقد مبنية على الاجتهاد:

وما كان كذلك كان بلوغ الحق فيه نسبياً، وتحول رأي الناقد فيه محتملاً إذا اختلت العدالة أو انخرم الضبط في الراوي، ولذلك فإن:

٧ - أقوال الناقد قد تتغير:

مبناه على تحقق عدم تأثير طعن في عدالة راو أو ضبطه، أو اكتشاف طعن خفي على الناقد أولا لما وثقه، أو تحول في ضبط الراوي؛ لتخليط اعتراه آخر حياته، أو اغترار من الناقد بظاهر حال الراوي.

٨ - قد يتحول الناقد عن رأيه الأول في الراوي إلى رأي غيره من النقاد:

ممن هو أعرف بحال الراوي؛ لكونه من أهل بلده، أو من الملازمين له، أو ممن تتبع مروياته وعرف أخباره، فأفاده في هذا الراوي ما عمي عليه من أحواله.

وكل هذا من تغير الاجتهاد، حيث يتحول الناقد عن رأيه الأول إلى نقد مخالف مبني على حجة أقوى.

٩ - قد يرد عن الناقد نقد مطلق ويقصد به شيء خاص:

كأن يكون الراوي ثقة أنكر عليه حديث أو أحاديث، أو ضعيفاً أتقن حديثاً أو أحاديث، فيؤدي اختصار كلام النقاد الخاص، أو تجريده عن سياقه إلى فهم التعارض المؤثر بين قولي الناقد.

١٠- قد يطعن في الثقة لضعفه في رواية شيخ:

لاستصغاره فيه، أو لضياع أصله عنه، إن كان سيء الحفظ، أو لعدم ضبط حديثه وإغرابه على أقرانه في شيخ ما. فيكون الراوي ثقة لعدالته وضبطه، إلا فيما روى عن هذا الشيخ فهو ضعيف فيه.

١١- قد يُضعَّف الثقة في رواية أهل بلد عنه:

لتحديثهم عنه بما لم يتقنه لسوء حفظه، حيث تحملوا عنه ما رواه من غير أصله.

فيكون الراوي - عند الناقد - ثقة فيما حدث به من أصله، ضعيفاً فيما رواه عنه أهل البلد الذي حدثهم - من غير أصله - على التوهم، إذ كان سيء الحفظ.

١٢- قد يُوَثَّق الراوي فيما حدّث من اصله، ويُضَعّفُ في حفظه:

إذا كان سيء الحفظ، واعتمد كتابه عند التحديث. وما روى من حفظه ضعف فيه، لعدم ضبطه ضبط صدر.

١٣- قد يطلق الناقد مصطلحاً ويقصد به نقداً نسبياً:

فإذا كان الراوي عند الناقد ثقة وقرن بمن هو أعلى منه منزلة، وأكثر منه حفظاً، أتى فيه بصيغة نقدية يتبادر منها ضعف مطلق كقوله: "ضعيف" أو: "ضعيف الحديث"، أو "ليس بالقوي"، أو "ليس بشي"؛ فيكون هذا الضعف نسبياً، أي ضعيف بالنسبة لمن قرن به من كبار الحفاظ، وإن كان ثقة بمفرده.

١٤- مصطلحات الناقد قد تختلف في الراوي حسب اختلاف حاله:

موافقةً للثقات ومخالفة لهم، فإن وافقهم عدَّله الناقد ووثقه، وإن كان ضعيفاً – وإن خالفهم جرحه، وإن كان ثقة عنده، فلابد من تفقد أحوال الراوي لتنزيل كلام الناقد موقعه.

١٥- مراعاة استعمالات الناقد الخاصة لبعض المصطلحات:

فقد يلجأ الناقد إلى استعمال مصطلح في غير ما اشتهر به لغة، أو استعمل فيه اصطلاحاً، فلابد من تحرير عرف الناقد، واصطلاحه الخاص في استعمال بعض المصطلحات، وذلك بالتتبع والاستقراء، والاستعانة بشروح تلاميذه الذين نقلوا عنه مصطلحات الجرح والتعديل. ومقارنة ذلك بأقوال النقاد المعاصرين، فقد يذهبون في الراوي مذهب الناقد أو يقاربونه فيه.

وفي الختام نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم..اللهم آمين.

قائمة المراجع

١ - "أحوال الرجال" أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق صبحي السامرائي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- "إرواء الغليل في تخريج أحادث منار السبيل" محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣ - "بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم" يوسف بن حسن بن عبد الهادي. تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس. دار الآية (الرياض) الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٤ - "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي. تحقيق د.الحسين آيت سعيد. دار طيبة (الرياض) الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥ - "التاريخ" يحيى بن معين رواية عباس الدوري عنه. تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦ - "تاريخ أسماء الثقات" أبو حفص عمر بن شاهين. تحقيق صبحي السامرائي. دار السلفية (الكويت) الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧ - "تاريخ بغداد" أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم" تحقيق د. أحمد نور سيف، مصورة دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.

٨ - "التاريخ الكبير" محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق عبد الرحمن المعلمي، مصورة الكتب العلمية (بيروت) بدون تاريخ.

٩ - "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" أبو

الوليد سليمان بن خلف الباجي. تحقيق د.أحمد البزار، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، الطبعة بدون ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٠- "تقريب التهذيب" ابن حجر العسقلاني. تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العصمة (الرياض) الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

١١- "تهذيب التهذيب" ابن حجر العسقلاني. مصورة دار الفكر العربي طبعة دائرة المعارف النظامية (الهند).

١٢- "الثقات" أبو حاتم محمد بن حبان. مصورة دار الفكر عن طبعة دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨٩م.

١٣- "الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم" صالح بن حامد الرفاعي. مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة) دون ذكر الطبعة وتاريخها.

١٤- "الجرح والتعديل". عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق عبد الرحمن المعلمي مصورة دار الكتب العلمية، عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية.

١٥- "ديوان الضعفاء والمتروكين" شمس الدين الذهبي. تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة (مكة) الطبعة بدون، ١٤٧٨هـ/١٩٦٧م.

١٦- "سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين" تحقيق / أبو المعاطي النوري ومحمود خليل. عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٧- "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم" تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. مؤسسة الريان (بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٨- "سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح الرواة وتعديلهم" تحقيق د. زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٩- "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم" تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. مؤسسة الريان (بيروت) الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٠- "سؤالات البرقاني للدارقطني" تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، لاهور باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢١- "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل" تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م.

٢٢- سنن الدارقطني علي بن عمر" تحقيق عبد الله هاشم يماني. مصورة دار المحاسن (القاهرة) ١٣٦٨هـ/١٩٦٦م.

٢٣- "سير أعلام النبلاء" شمس الدين الذهبي. تحقيق جماعة من المحققين تحت إشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

٢٤- "شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال" د. سعدي الهاشمي، المطبعة السلفية ومكتبتها. الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٥- "شرح علل الترمذي" عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق. د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار (الأردن) الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م.

٢٦- "الضعفاء الكبير" أبو جعفر محمد بن محمد بن عمرو العقيلي. تحقيق عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٧- "الضعفاء والمتروكين" أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق عبد الله القاضي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨- "ضوابط الجرح والتعديل " عبد العزيز العبد اللطيف. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٩- "الطبقات" أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق نصر أبو عطايا ومصطفى أبو سليمان الندوي (ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي والخطيب البغدادي) دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٠- "علل الترمذي الكبير" ترتيب أبو طالب القاضي. تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي. عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٣١- "العلل ومعرفة الرجال" أحمد بن حنبل. رواية ابنه عبد الله عنه. تحقيق وصي الله بن عباس، المكتب الإسلامي (بيروت) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٢- "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد" رواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني. تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، الدار السلفية بومباي الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٣- "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" عبد الرحمن السخاوي. تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة (القاهرة) الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٤- "الكامل في ضعفاء الرجال" أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٣٥- "الكنى والأسماء" أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي. المكتبة الأثرية، باكستان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٣٦- "لسان العرب" جمال الدين محمد بن منظور. دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٧- "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" محمد بن حبان البستي. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي (حلب) الطبعة الأولى ١٤٩٦هـ.

٣٨- "المصباح المنير" أحمد بن علي الفيومي. مكتبة لبنان، الطبعة بدون ١٩٨٧م.

٣٩- "معرفة الرجال" أبو زكريا يحيى بن معين. رواية ابن محرز عنه. تحقيق محمد كامل القصار. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٠- "المعرفة والتاريخ" يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق د. أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤١- "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" شمس الدين الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت) الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.